

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الجلسة العامة ١٠

الاثنين، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠.

البند ٤١ من جدول الأعمال المؤقت

الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة
الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات: الجلسة العامة
الرفيعة المستوى للجمعية العامة للنظر في كيفية دعم
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام (A/57/156 و A/57/175)

مشروع القرار (A/57/L.2/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبدأ الجمعية العامة،
عملا بقراريها ٢١٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠١ و ٥١١/٥٦ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢،
جلستها العامة الرفيعة المستوى للنظر في كيفية دعم الشراكة
الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة).

ويسرنى أن أنتهز هذه الفرصة للإدلاء بكلمة في هذه
الجلسة العامة الرفيعة المستوى.

في هذا العام سُنْجري استعراضا وتقييما نهائين
لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في
التسعينات. لقد قام البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا بدور
إيجابي كبير في تركيز اهتمام المجتمع الدولي على أوجه عدة
من التنمية في أفريقيا. وخلال العقد الماضي، تحقق الكثير،
ووجه الكثير من المسائل الصعبة. بما في ذلك المسائل المتعلقة
بالقضاء على الفقر، وبالتنمية المستدامة، وبمكافحة فيروس
نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

وخلال عشر سنوات من تنفيذ برنامج الأمم المتحدة
للتنمية في أفريقيا، تعلمنا الكثير من الدروس. وتؤكد لنا من
جديد أولا، أن الصراع والتنمية عدوان شرسان؛ وثانيا، أن
الإسراع بالتعاون من أجل التنمية في أفريقيا يتطلب توجها
جديدا، خاصة في إدارة البرامج المتعددة الأطراف والثنائية؛
وثالثا، أنه يجب على الأطراف المعنية تنفيذ الالتزامات التي
اضطلعت بها؛ ورابعا، أن هناك حاجة إلى الدعوة المستدامة
إلى التنمية الأفريقية؛ وأخيرا وليس آخرا، أن نتائج التقييم
المرحلي الذي اضطلع به خلال تنفيذ برنامج الأمم المتحدة
للتنمية في أفريقيا قد ركز الأضواء على الحاجة إلى التنسيق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-156. وستصدر التصويبات
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وخلال المناقشات التي يجريها الفريق غير الرسمي بعد ظهر اليوم، سيشرح أعضاء الفريق من مواطني البلدان التي استهلت الشراكة الجديدة تجاربهم التي حاضوها عن كثب وآراءهم بصدد إمكانيات التعاون بين البلدان الأفريقية والأمم المتحدة.

وأرجو أن تكون المناقشات مفيدة للأعضاء المشتركين فيها وأتمنى لهم النجاح في مداولاتهم. والآن أعطي الكلمة للأمين العام، معالي السيد كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يُسعدني أن أشارك الجمعية في هذه الجلسة الهامة المكرسة لاستقصاء السبل التي تُمكن المجتمع الدولي من دعم الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (الشراكة الجديدة) بغية تحقيق أقصى المنفعة للناس في أفريقيا.

هذه الشراكة، أولاً وقبل كل شيء، هي شراكة بين القادة الأفريقيين وشعوبهم وبين الدول داخل أفريقيا. زيادة على ذلك، تتوخى الشراكة الجديدة قيام شراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي، خاصة البلدان التي بلغت درجة عالية من التصنيع، وذلك على أساس الاحترام المتبادل والتكافل بالإضافة إلى الشفافية والمساءلة، بما في ذلك مراجعة الأقران ورصد الأداء بين كل من البلدان الأفريقية والشركاء الدوليين.

لقد أقرت الشراكة الجديدة أهداف الألفية للتنمية بوصفها جوهر برنامج التنمية في أفريقيا. إنني أرحب ترحيباً حاراً بهذا القرار لأنني أعتقد بوجود علاقة متينة بين الشراكة الجديدة، وأهداف الألفية للتنمية. ولن يتحقق النجاح للشراكة الجديدة إن فشلت أفريقيا في تحقيق أهداف الألفية للتنمية، كما أن العالم ككل لن يُحقق أهداف الألفية للتنمية إن لم تتحقق تلك الأهداف في أفريقيا.

والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة بصدد أنشطتها التنموية في أفريقيا.

ورغم اتخاذ عدد من الإجراءات والخطوات التصحيحية خلال تنفيذ البرنامج الجديد، لم يتم حل جميع المسائل في ذاك البرنامج. فما تزال أفريقيا قارة تُعاني من مشاكل واسعة الانتشار مثل الفقر المتفشي، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وعدم توفر التعليم، وأوجه القصور في توزيع المياه وعدم كفاية الوسائل الصحية. وبالإضافة إلى هذه المشاكل التي كانت موجودة من قبل، استمرت التحديات الجديدة تمثل العولة في الظهور.

وبالمبادرة التي يمثّلها الشراكة الجديدة، بدأ اتجاه جديد في التحرك. فللمرة الأولى، قامت البلدان الأفريقية ذاتها بتحديد وتعريف حاجات التنمية وأهدافها. ومبادرة الشراكة الجديدة التي تشتمل على مزيج معقد من الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الرئيسية هي تعهد جماعي من جانب قادة أفريقيا. ويقوم هذا التعهد على أساس تصور عام وإيمان عميق مشترك بأن عليهم واجباً تجاه مجتمعاتهم والتحديات التنموية التي تواجه البلدان فرادى والقارة ككل.

وأناحت لنا المناقشات المتوازية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا والشراكة الجديدة خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة فرصة نادرة لتعلم الدروس من برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا ولوضع الخطوط الرئيسية للشروط التي يتطلبها نجاح المبادرة الجديدة.

واليوم، خلال هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بصدد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، سنستمع إلى ممثلي الدول الأعضاء الذين سيعبرون عن آرائهم فيما يمكن للمجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة أن يسهم في الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

بمعدل النصف في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. ويتطلب بلوغ هذا الهدف أكثر من مضاعفة نسب النمو الأخيرة في أفريقيا.

ولم يبق أمامنا الآن إلا ترجمة مبادئ الشراكة الجديدة إلى عمل، كي تتمكن من إحداث فارق حقيقي في حياة عامة الناس في أفريقيا. وفي الإمكان تنفيذ الشراكة الجديدة بالاستفادة من درسين تعلمتهما الأمم المتحدة وغيرها من المنشغلين بالتنمية في أفريقيا في غضون العقد الماضي.

أولاً، إن السلم والأمن ضروريان للتنمية. ويجب إقران البرامج والمشاريع الاقتصادية التي يُخطط لها برنامج الشراكة الجديد بإحراز تقدم حقيقي صوب إنهاء الصراعات وتعميق جذور السلام.

وثانياً، يحتاج التعاون التنموي إلى توجه جديد. لقد أظهر قادة أفريقيا عن طريق الشراكة الجديدة أنهم يرون أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية؛ ضرورة إن كان للإنماء الدائم أن يتحقق. وشددوا على حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية. وأعادوا تأكيد أهمية الحكم بموافقة وسلطة المحكوم. ورفعت القيادات الأفريقية بدرجة متزايدة صوتهما ضد الفساد والحكم السيئ، كما ازداد التأكيد على تأمين المساءلة والشفافية. وعلى المجتمع الدولي أن يقوي دعمه لهذا الجهد. وهذا ما يجب أن تعنيه الشراكة.

إن مستقبل أفريقيا سيقدره الأفارقة. ولكي تبني أفريقيا هذا المستقبل، وتضع حداً للصراعات، وتقضي على الأمراض، وتخفف من المصاعب المتراكمة التي عطلت ركاب تقدمها، فإنها ستحتاج إلى كل ما تستطيع شحذه من حكمة وإرادة سياسية وقدرة خلاقة.

كما أن أفريقيا ستحتاج إلى دعم العالم المتطور الجهد يقوم على أساس من التقييم الهادئ والواقعي لما تدعو الحاجة

وهناك أولويتان منفصلتان ولكنهما مترابطتان، وهما مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودعم تعليم البنات. هاتان الأولويتان لهما أهمية مركزية خاصة في بلوغ أهداف الألفية للتنمية وفي تحقيق الآمال التي تعقدها أفريقيا كلها على الشراكة الجديدة. ولقد أصبح وباء الفيروس/الإيدز أعظم خطر يهدد التنمية في أفريقيا. هذا الخطر لا يهدد صحة الناس فحسب، بل يهدد أيضاً الأمن القومي والوجود ذاته في العديد من البلدان الأفريقية. بل وباء الفيروس/الإيدز قد ألغى المكاسب الرئيسية التي تحققت فيما بين عقدين إلى ثلاثة عقود مضت في مجال بقاء الأطفال على قيد الحياة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. كما أنه زاد من مشاكل الفقر والتمييز وسوء التغذية والاستغلال الجنسي للفتيات والنساء. وهو يُدمر نظام التعليم إذ يموت المدرسون أو يُصبحون مقعدين بسرعة تسبق استبدالهم بغيرهم.

وعلى العكس من هذا، تشمل المكاسب الاجتماعية لتعليم البنات زيادة دخل الأسرة، وتأخير الزواج، وإنقاص الخصوبة، وتدني معدلات الوفيات للأطفال والأمهات، وتحسين تغذية الأطفال وصحتهم، وزيادة فرص الحياة المتاحة للنساء والمزيد من اشتراك النساء في اتخاذ القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتعزيز تعليم البنات وضبط الفيروس/الإيدز عدا عن كونهما هدفين رئيسيين لألفية التنمية من شأنهما أن يكونا من أقوى العوامل التي تُمكن من تحقيق كل الأهداف الأخرى لألفية التنمية في أفريقيا.

وحينما وضعت الشراكة الجديدة أهدافها داخل إطار غايات الألفية للتنمية، فإنها تتحدى شركاء أفريقيا في التنمية أن يزيّدوا من التزامهم بخفض مستوى الفقر العالمي. والهدف الذي أعلنته الشراكة الجديدة هو بلوغ نسبة ٧ في المائة سنوياً في النمو الضروري لأفريقيا لكي تحقق أحد أهداف الألفية للتنمية وهو: خفض مستوى الفقر

الأعضاء التي ترغب في الكلام خلال المناقشات بشأن الشراكة الجديدة.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس نيجيريا والقائد العام لقواتها المسلحة فخامة السيد أولوسيغون أوباسانجو.

الرئيس أوباسانجو (تكلم بالانكليزية): تنعقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى في وقت ننخرط فيه بجدية، نحن القادة الأفارقة، في دراسة مسألتي الفقر والتخلف في قارتنا. وكنا أساساً قد أطلقنا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي برنامج شامل للتنمية الأفريقية.

وتعد الشراكة الجديدة مبادرة إنمائية شاملة ومتكاملة لصالح التنمية المستدامة في أفريقيا، أطلقتها منظمة الوحدة الأفريقية - التي أصبحت الآن الاتحاد الأفريقي - في مؤتمر القمة الذي عقدته في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت هذه المبادرة تحظى بدعم دولي واسع النطاق، بما في ذلك من مجموعة الـ ٨ والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الشركاء المتقدمي النمو. وهي ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية: استعادة السلام والأمن في أفريقيا، وكذلك إدارة الصراعات ومنع نشوبها، والحكم الرشيد، والقضاء على تفشي الفقر والتفاوت الحاد في الدخل بين الأغنياء والفقراء؛ والنهوض بالنمو المعجل والتنمية المستدامة؛ ووضع حد لتهميش أفريقيا.

ونحن ندرك حقيقة أن الملكية تترتب عليها مسؤولية. وفي هذا الصدد، فإننا، شعوباً وحكومات في أفريقيا، عقدنا العزم على أن نتولى بأنفسنا زمام مصيرنا، من خلال استخلاص الدروس الهامة من جهودنا السابقة في مجال التنمية، وتطبيق هذه الدروس على مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونحن مصممون على أن ننجح في تحقيق رغبتنا في جعل القرن الحادي والعشرين قرن أفريقيا.

إلى عمله. وفي عصر العولمة هذا، ليس في إمكان حتى أكثر البلدان ثروة وقوة أن تغض نظرها عن التحديات والأزمات في أجزاء العالم الأخرى وإلا تعرضت للمخاطر. وفي الوقت ذاته، توجد فرص النمو والتجديد في كل مكان. وباستطاعة كل منا أن يستفيد من نجاح الآخر. وعلينا أن نجعل من الشراكة الجديدة مثلاً ساطعاً على هذه الحقيقة العالمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لأول متكلم في هذه المناقشة، أود أن أذكر الأعضاء بأنه بموجب القرار ٥١١/٥٦ ستعقد جلستان عامتان اليوم والجلسة العامة هذا الصباح إلى الساعة ١٣/٠٠، ثم الجلسة العامة التي تبدأ الساعة ١٥/٠٠ وتمتد حتى الساعة ١٩/٠٠. كما سيعقد اجتماع منفصل لفريق المعلومات من الساعة ١٥/٠٠ حتى الساعة ١٨/٠٠.

وموضوع الفريق غير الرسمي هو، كما قرره الجمعية العامة، "مشاركة المجتمع الدولي في الشراكة الجديدة وللتنمية في أفريقيا". وفي نهاية المناقشات في الجلسة العامة للجمعية، سيقدم رئيس نيجيريا ملخصاً شفويًا إلى الجمعية العامة عن المناقشات في الفريق غير الرسمي.

وأود إبلاغ الأعضاء بأن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طلب في خطاب له موجه إليّ ومؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الاشتراك في مناقشة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

وفي عدم وجود اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على الاستماع في المناقشة إلى بيان لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سيُعطى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الكلمة بعد الاستماع إلى كل الدول

للتنمية المستدامة، لدعم وتعزيز التعاون الفعال على مستوى الدولة والمستوى الإقليمي، وذلك من أجل النهوض بالقدرة التنافسية لأفريقيا. وهي، ثانياً، تحدد وتصنف إجراءات بشأن القطاعات ذات الأولوية، التي يمكن أن تُسرّع عملية التكامل في أفريقيا. وهي، ثالثاً، تحدد الوسائل لتعبئة الموارد من داخل القارة وخارجها من أجل التنفيذ الفعال للسياسات والبرامج والمشاريع.

وأود أن أؤكد هنا على أن تطوير آلية أفريقية لاستعراض النظراء في إطار الشراكة الجديدة، يعتبر تحدياً ثورياً في أفريقيا. وهذه الآلية هي أساساً نظام للتقييم الذاتي يعتمد على مجموعة قواعد معيارية ومقبولة دولياً، وعلى أفضل الممارسات، ويهدف إلى زيادة المساءلة والشفافية في حكوماتنا. وقد قررنا، بوصفنا قادة أفارقة، أن نكون مسؤولين أمام شعوبنا. ونحن لا نخشى من أن نضع لأنفسنا معايير مرتفعة بحق، لأن هذا ما نتوقعه منّا شعوبنا.

وأود أن أعرب عن التقدير للجهود النبيلة التي يبذلها الأمين العام الذي عمل بلا كلل لحشد الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في إطار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وفي جهدنا الجماعي لتقليل عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، تحتاج أفريقيا إلى حوالي ٦٤ بليون دولار سنوياً لمتابعة تنفيذ برامج ومشاريع مبادرة الشراكة الجديدة. فليس بوسع أفريقيا أن تقوم وحدها بسد هذه الثغرة في الموارد. فهذا يتطلب عملاً متضافراً من جانبنا جميعاً نحن المجتمعين هنا اليوم. وأحد الحلول هو المعالجة المباشرة والصريحة لمسألة الدين الخارجي؛ لأن عبء الدين الخارجي هو العائق الذي يشل أفريقيا ويصيبها بالعجز. وبالتالي، ينبغي النظر في مسألة إلغاء الدين بوصفها جزءاً من الإجراءات ذات الأولوية التي

وهذه الشراكة الجديدة تعمل على صعد مختلفة: على الصعيد العالمي، بين أفريقيا والمجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف والوكالات المانحة وشركاء التنمية. وفي هذا الصدد، نقر بالدعم الذي تلقيناه من مجموعة الـ ٨ في مؤتمر قمته المنعقد مؤخراً في كاناناسكيس بكندا. ففي ذلك المؤتمر، وافق الأعضاء على إجراءات محددة تبلغ في مجموعها ١١٢ إجراء، وسيكون لها دور لا بأس به في معالجة القضايا التي تواجهها أفريقيا. كما تعهدوا بأن يقوموا في مؤتمر قمته المقبل الذي سينعقد في فرنسا عام ٢٠٠٣، بتقييم التقدم المحرز في أفريقيا.

وعلى الصعيد الإقليمي، تدخل مبادرة الشراكة الجديدة في تعاون إقليمي بين الدول الأفريقية والمؤسسات الإقليمية من خلال مشاريع مشتركة سوف تسهم في تسريع عملية التكامل. وعلى الصعيد دون الإقليمي تستفيد المبادرة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية باعتبارها لبنات للنمو والتنمية الاقتصادية، وذلك بهدف تعزيز التكامل على مستوى القارة. وعلى الصعيد الوطني تقوم شراكة متنامية بين القطاع العام والقطاع غير الحكومي، مثل القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي والمجتمع المدني، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، بغرض إعادة تنشيط الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب إقامة علاقة هادفة ودينامية مع منظمات المجتمع المدني. كما أننا ندعو المجتمع المدني الأفريقي إلى أن يتضمن بالكامل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وينشئ هياكل لتعزيز أهدافها.

وبغية تحقيق الأهداف الجديدة بالثناء التي تتوخاها مبادرة الشراكة الجديدة، تم في الآونة الأخيرة اعتماد خطة عمل في مؤتمر القمة الذي عقد في ديربان بجنوب أفريقيا لتدشين الاتحاد الأفريقي. والمرحلة الأولى لخطة العمل هذه تركز على إجراءات وبرامج محددة تركز على استراتيجية ذات ثلاثة محاور. فهي، أولاً، تلتزم بإرساء الظروف المؤاتية

خلال اجتماعها لعام ٢٠٠١، من أن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تشكل برنامجا لتحقيق الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي في أفريقيا.

وعليه، فإن الاتحاد الأفريقي يأمل أن تدعم الأمم المتحدة شعوب أفريقيا إذ تشرع في طريق نضال تاريخي من أجل القضاء على الفقر والتخلف الإنمائي في قارتنا. وفي هذا الإطار، أود أن أعرب عن تقدير أفريقيا لاعتماد الجمعية العامة، قبل عقد مضي، برنامج العمل الجديد للأمم المتحدة لتنمية أفريقيا في التسعينيات.

والشراكة الجديدة قد صممت لإحداث تغيير جذري في التوجهات التي تحكم البرامج الدولية للتنمية في أفريقيا. وكمؤشر إلى هذا التغيير، نؤكد نحن الأفارقة أننا واضعو خطة التجديد المعروفة بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ونحن الأفارقة نملك الآن جدول أعمال إنمائي خاصا بأفريقيا.

وثانيا، نحن عازمون على المضي قدما على أساس الشراكة بين شعوب أفريقيا، من أجل انتصار النهضة الأفريقية. ونحن عازمون على العمل معا كحكومات، والجماهير التي تمثلها، وكمجتمع مدني.

وثالثا، إننا نسعى لضمان ابتعادنا عن علاقة المانحين - المتلقين مع العالم المتقدم النمو لصالح شراكة جديدة تقوم على أساس الاحترام المتبادل، وعلى المسؤولية المشتركة والمساءلة.

ورابعا، نحن ملتزمون بترجمة أقوالنا إلى برنامج عملي يغير فعلا حياة جماهير أفريقيا ويبتعد بها عن هوة البؤس إلى مستقبل مشترك من الأمل والكرامة الإنسانية لجميع الأفارقة.

والنجاح الذي سنحققه، والذي يتعين علينا أن نحققه، في أفريقيا سيكون انتصارا للبشرية برمتها، لأن فقر أي شعب في أي جزء من العالم هو فقر للإنسانية جمعاء.

تستحقها القارة عن جدارة. وأحث الأعضاء على أن يضعوا أيديهم في أيدينا، ويستخدموا مبادرة الشراكة الجديدة لمعالجة القضايا الحيوية التي تؤثر على أفريقيا.

وترحب نيجيريا بالتوصية الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالاستعراض والتقييم النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات، بأن تعتمد الأمم المتحدة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها إطارا للسياسة الخلف لتنمية أفريقيا. فهذا سوف يكمل جهود القادة الأفارقة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي. وفضلا عن ذلك، نتوقع إنشاء مكتب تابع للأمين العام لتنسيق الإجراءات التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لصالح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونحن نؤمن صادقين بأن أفريقيا تستحق هذا الدعم، ونثق بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيعتمدان، على سبيل الاستعجال، تدابير تضيف قيمة إلى هذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

الرئيس مبيكي (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أنضم إلى رئيس الجمعية العامة والأمين العام ورئيس لجنة رؤساء الدول لتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، الرئيس أولوسيغون أوباسانجو، في الثناء على هذه الشراكة الجديدة أمام الجمعية العامة.

لقد أكد الاتحاد الأفريقي في اجتماعه الافتتاحي الذي عقد قبل شهرين على القرار الذي اتخذته جمعية رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية

وإننا نقدر استعداد المجتمع الدولي للدخول في شراكة معنا، واثقين من أننا، معا، سننهى تمهيش قارتنا، ونضمن أن الشمس ستشرق فعلا على شعوب أفريقيا.

فلتكن هذه الرسالة هي التي ستصدر عن هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ومن هنا، علينا أن نعلن معا أن وقت أفريقيا قد حان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

الرئيس بوتفليقة (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، في البداية أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لدورة الجمعية العامة هذه.

إن عقد هذه الجلسة، المكرسة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، ليشهد على الاستعداد الذي يبديه المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة للمشاركة بنشاط في عملية التنمية في أفريقيا. وكما يعرف الأعضاء، فإن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هي المشروع الذي تجتمع حوله أفريقيا كي تقوم بدور نشط في التغيرات الجارية بغية انخراطها بنجاح ضمن العولمة وضمان تحكمها في مصيرها.

إن هذا المشروع هو نتاج عملية إنضاج طويلة الأمد. وقد تم تصميمه على ضوء تجربة تلك العقود التي أعقبت حصولنا على الاستقلال، وبذلك فهو يعكس تصميم أفريقيا على حوض سبيل إنمائي جديد، سيحدد الأفارقة مساره وأهدافه بأنفسهم.

لقد تعرضت أفريقيا لتهميش متزايد ضمن الاقتصاد العالمي نتيجة لانتشار الصراعات، وتفشي الفقر وتفاقمه، واستشراء أوبئة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاiria والسل. لذا، بات لزاما علينا الخروج من السبل المألوفة

وفي هذا الإطار، نحتاج جميعا إلى الاعتراف صراحة بأن ما أدى إلى فشل جدول الأعمال الجديد للأمم المتحدة لتنمية أفريقيا في التسعينيات هو عدم وجود الموارد لترجمة الأقوال إلى أفعال. هذا هو التحدي الذي يتعين أن تستجيب له هذه الجمعية وهذه المنظمة، لتأكيد الالتزامات التي قطعناها في إعلان جوهانسبرغ لتنمية أفريقيا قبل أقل من أسبوعين بأن ممثلي شعوب العالم المجتمعين هنا ليسوا مجرد طبول وصنج جوفاء.

والأهداف وخطط العمل التي حددتها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تنسق في جانب منها مع الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى تلك التي حددتها خطة تنفيذ جوهانسبرغ، التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. لذا، كان من الأهمية بمكان أن تتضمن العملية الحالية لاستعراض وإعادة تنظيم وترتيب أولويات جدول الأعمال الجديد للأمم المتحدة لتنمية أفريقيا في التسعينيات أهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وبرامجها.

وللأمم المتحدة ووكالاتها دور أساسي في تنفيذ برنامج العمل المطلوب. ولكن، حتى يمكن للأمم المتحدة أن تقي بمسؤوليتها هذه، ستحتاج إلى أن تتزود بقدرات مؤسسية لكي تضمن تصديها للتحديات الأفريقية بشكل فعال وناجع ومنسق. وسيتعين على الأمم المتحدة أن تتفق على آلية مناسبة تمكنها من المراقبة اللصيقة لتنفيذ اتفاقاتها الجماعية لصالح التنمية الأفريقية.

ونحن الأفارقة نقف اليوم أمام شعوب العالم لنقطع على أنفسنا عهدا بأننا سنحترم الالتزام الذي قطعناه أمام أنفسنا والعالم بأن نعمل بحزم من أجل إخراج أفريقيا من ليل البؤس الطويل.

إدماج أفريقيا في عملية العولمة، الأمر الذي يساعد على تحسين وتيرة النمو الاقتصادي العالمي واستقراره.

وبالتالي فمن بالغ الأهمية أن نقيم مصالح مشتركة ذات منافع متبادلة وأن ننشئ تكاملات جديدة عن طريق تنويع وتوسيع نطاق العلاقات والتعاون في المجال الاقتصادي بين أفريقيا وشركائها.

والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي حركتها استراتيجية عالمية، حددت محاور عمل مترابطة في المجالات ذات الأولوية من أجل إنعاش التنمية الأفريقية.

وقد شرع الاتحاد الأفريقي في عملية لترشيد آليات عمله من أجل استعادة السلام والأمن في القارة، وقد قرر إنشاء مجلس للسلام والأمن وأكاديمية أفريقية للسلام.

وسعي السلام الذي يشارك فيه بصفة شخصية عديد من رؤساء الدول الأفارقة سيكون له أثر إيجابي على استقرار القارة. وهو يستدعي التزاما سياسيا وماليا وتقنيا ولوجستيا من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بغية دعم وإكمال جهود الأفارقة في هذا الميدان.

ويقع الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد في صلب هذا البرنامج، وقد أحرزت أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية تقدما لا ينكر صوب تحقيق ذلك الهدف. فتم بالفعل إنشاء آلية أفريقية لاستعراض النظراء. وجرت صياغة إعلان عن الديمقراطية والحكم الرشيد في مجالات السياسة والاقتصاد والمشاريع التجارية على أساس المعايير الثابتة عالميا. وسيكون هذا البيان بمثابة إطار مرجعي لتقييم حالة الحكم في أفريقيا.

وحيث أن التنمية البشرية تشكل أساس التحدد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فهي تحظى بأقصى اهتمام في برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد جرت التوصية باتخاذ تدابير للتصدي للتحديات الجسيمة

واعتماد نهج جديد ذي أسس ومقدمات وأهداف جديدة مع اتخاذ خطوات جديدة لتنفيذه كذلك. ومن خلال هذا النهج، أصبحت الشعوب الأفريقية هي المتحكمة في عملية تنميتها. وقد أرسيت مبادئ السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بوصفها متطلبات أساسية لتحرير الطاقات الإبداعية للشعوب وضمان الإدماج الكامل للنساء والشباب.

ولقد اختارت أفريقيا طريق إصلاح منظوماتها الاجتماعية - السياسية، من خلال التحول النوعي في هيكل الدولة، وإعادة توزيع المسؤوليات، وإقرار التعددية السياسية والاعتراف بالمجتمع المدني والنهوض بالشراكة بين السلطات العامة وسائر عناصر المجتمع، لأنه بات من الواضح للجميع أن معالجة البعد السياسي شرط مسبق لكل مسار للتنمية يراود له الاستمرار.

وقد أعيد النظر في مفهوم التنمية الاقتصادية كذلك. وأصبح ينظر إليها الآن على أنها عملية متعددة القطاعات، تجمع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. ويعتبر القطاع الخاص القوة الدافعة للنشاط الاقتصادي وأداة أساسية للنمو. علاوة على ذلك، فإن نهج التنمية يندرج ضمن تصور عام للاندماج الإقليمي والقاري.

وتعكف أفريقيا على إجراء الإصلاحات الضرورية في هذه الميادين بغية ضمان التفاعل بين السياسات القطاعية على المستوى الداخلي وإعادة تنظيم الحيز الاقتصادي الإقليمي والقاري.

إضافة إلى ذلك، المطلوب إنشاء شراكة دولية جديدة على أساس مبدئي الالتزام المتبادل والمسؤولية المشتركة بين جميع الهيئات العامة والخاصة المهمة بهذا المشروع. والهدف المتوخى من هذه الشراكة هو تحقيق

والحوار الذي بدأ قبل عام مع عدة شركاء من القطاع العام، وكذلك مع القطاع الخاص والأمم المتحدة والمجتمع المدني، يؤكد من جديد الأساس القوي للشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا. وقد أسفر هذا الحوار بالفعل عن أفكار ومبادئ توجيهية ومبادرات لدعم تنفيذ هذه الشراكة. وفي هذا الصدد، تشكّل خطة عمل مجموعة الـ ٨ من أجل أفريقيا تقدما كبيرا جدا.

ورغم أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تمر بمرحلة التنفيذ، فلا يساورني شك في أننا سنغتنم الفرصة في جلسة اليوم لكي نفتح آفاق الشراكة الحقيقية بين أفريقيا والعالم.

إن السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، قد أكد لنا دعمه الكامل منذ إنشاء الشراكة الجديدة. وساعد التزامه على تعبئة منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وهو جزء من جهوده الدؤوبة لخدمة السلم والأمن الدوليين. وأود أن أعرب عن عميق امتناننا واحترامنا له.

ومن المعترف به الآن أن تنمية أفريقيا ضرورة عالمية. ويمكن لأفريقيا، بالتعاون مع المجتمع الدولي، أن تغيّر مجرى تطورها. والمناطق الأخرى من العالم التي اعتادت على مواجهة مشاكل مماثلة تتمكن من التكيف مع ظروف عالم يتميز باقتصاد السوق والتقدم الهائل في العلم والتكنولوجيا. ولهذا، ليس هناك ما يمنع أفريقيا من خروجها من عزلتها وتخلفها الإنمائي.

وجوهر الشراكة الجديدة هو وضع أفريقيا في موضع يمكنها من التصدي لهذه التحديات. ومطمح الشراكة الجديدة ضمان ترسيخ جذور الديمقراطية والإنعاش الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في جميع البلدان الأفريقية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقابل هذا الالتزام بعد الاكتراث لأن من واجبه أن يشجعه ويدعمه.

التي تواجهها أفريقيا في مجالي التعليم والصحة، حيث يجري بذل جهود ضخمة لزيادة الموارد المخصصة للتنمية البشرية وإصلاح نظامي التعليم والرعاية الصحية.

ويتطلب بلوغ أهداف بيان الألفية في مجال التنمية البشرية أن يبذل شركاء أفريقيا المزيد من الجهود، وبخاصة فيما يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل.

وتتكون العناصر الأساسية الأخرى للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من التنمية الزراعية والريفية والتنوع الاقتصادي وحماية البيئة، وينبغي بذل التعاون الدولي لدعم الجهود الأفريقية في هذه المجالات.

والتعبئة المالية والاستثمار من المسائل الأساسية لنجاح أهداف الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا في مجالي النمو وتخفيض الفقر. وبلوغ هذه الأهداف، سيكون من الضروري أن نحسّن جو الاستثمار وأن نتقن عمليات إعادة الهيكلة المصرفية والجمركية والنقدية وعمليات إنشاء وتطوير الأسواق المالية.

وينبغي لشركاء أفريقيا أن يسهموا في الأخذ بمنهج موحد يشمل التجارة والمساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار. وبالتالي يكون من المؤكد أن إلغاء الحواجز أمام إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية سيؤدي إلى تشجيع المستثمرين.

ومن الضروري أيضا تحسين المساعدة الإنمائية الرسمية وطرائقها كدافع على زيادة الاستثمار.

وأخيرا، فإن الآليات المالية المبتكرة والمشاريع المناسبة للضمانات من الأمور الجوهرية لتشجيع الاستثمارات التي تستهدف تخفيض العجز الذي تعاني منه أفريقيا في مجال الهياكل الأساسية.

أود أن أخبره بمدى تقديرنا لمبادرته الممتازة بجمع ممثلي المجتمع الدولي لكي يحثهم على دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتجاوباً مع الحالة المثيرة للجزع في أفريقيا، فقد استجاب المجتمع الدولي بسخاء لندائنا العاجل.

وقد أدرك الجميع بوضوح أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ليست مجرد خطة أخرى كسائر الخطط بل هي رؤية أفريقية جديدة لمستقبل قارتنا، رؤية من تصور الأفريقيين أنفسهم. فهذه المبادرة مزيج من خطة أوميغا، التي اقترحتها أنا، والخطة الأفريقية للألفية التي اقترحتها رئيس جنوب أفريقيا مبيكي، ورئيس نيجيريا أوباسانجو، ورئيس الجزائر بوتغليقة، وقد لقيت دعماً سخياً من مجموعة الـ ٨.

وتستند الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى قاعدة من ثلاثة اختيارات أساسية تشكل معالم الهياكل الأساسية في المدى البعيد، وهي الحكم الرشيد، والاستعانة بالقطاع الخاص على نطاق واسع، وتصور المنطقة بمثابة ساحة للعمل بدلاً من النظر إليها كدول، وهي أضيق من المفهوم الأمثل. وتتمحور الخطة الجديدة حول ثمانية قطاعات، أو ثماني أولويات رئيسية. هذه هي المتغيرات التي ينبغي أن يولد التفاعل فيما بينها التنمية، وهي الهياكل الأساسية، والتعليم، والصحة، والزراعة، والطاقة، والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، والبيئة، وسبل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، مضافاً إليها التنوع.

ولقد تخللت طريق المبادرة الجديدة بدءاً من مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ المعقود في جنوى بإيطاليا في عام ٢٠٠٠ إلى مؤتمر قمة كاناناسكيس المعقود في كندا في حزيران/يونيه الماضي اجتماعات قمة بين قادة مجموعة الـ ٨ والقادة الأفارقة، وبين الخبراء من كلا الجانبين. وبفضل التفاهم والصراحة من الجانبين في هذه المناقشات أصبح المجتمع

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وهو أيضاً رئيس سابق للجمعية العامة.

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يذليه فخامة السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال.

السيد وادي (السنغال) (تكلم بالانكليزية): إن العالم يركّز نظره على أمريكا بعد مرور عام على الهجمات الإرهابية على نيويورك. وأود، بالنيابة عن شعب السنغال وباسمي، أن أعرب عن التضامن الشديد مع الشعب الأمريكي.

(واصل كلمته بالفرنسية)

نسمع اليوم مرة أخرى صليل السلاح وزئير الطائرات بالترافق مع التهديد بالمواجهة بين بغداد من جهة والولايات المتحدة وحلفائها من جهة أخرى، ونود أن نعرب عن وجهة نظرنا. إنني أؤيد جميع الجهود الرامية إلى إشراك الأمم المتحدة، بما في ذلك اقتراح فرنسا بإعطاء الرئيس صدام حسين موعداً أخيراً لكي يوافق على استقبال مفتشي الأمم المتحدة والتعاون معهم بحسن نية.

ويسرني أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدي، على انتخابكم الناجح لرئاسة الدورة العادية السابعة والخمسين للجمعية العامة في وقت من أخرج الأوقات التي يمر بها تاريخ البشرية، وهي لحظة فريدة من أجل بلوغ أهداف التنمية في القارة الأفريقية. وإنني مقتنع تمام الاقتناع، بأنكم، بجنسكم واعتدالكم، ستتمكنون من وضع خصالكم ومهاراتكم الممتازة في خدمة المثل النبيلة التي تقوم عليها منظمنا العالمية.

وأعرب بطبيعة الحال عن نفس التقدير للأمين العام على تفانيه المثالي الذي لا يفتر في العمل من أجل القضايا السامية لمنظمنا. وإذ أكرر للسيد كوفي عنان ثمانينا الصادقة،

لذلك فإنني أود أن أضمن بياني رسالة مؤلفة من عدة نقاط. أولاً، لديّ اقتناع بأن قادة مجموعة الـ ٨ والقطاع الخاص قد التزموا التزاماً عميقاً إزاء أفريقيا، بمساعدة القارة على الدخول في مرحلة التنمية المستدامة، على أن يتم ذلك قبل كل شيء من خلال الإدارة الرشيدة، وأيضاً عن طريق الاستثمار الكبير في الهياكل الأساسية وفي إنتاج السلع والخدمات في جميع القطاعات من أجل الاستهلاك المحلي والتجارة الدولية، التي أود التذكير بأنها محرك النمو.

غير أننا لا بد أن نسلم بأن الجهود التي تبذل من أجل الإدارة الرشيدة على الصعيدين العام والخاص تتزايد في أفريقيا، من خلال الحرب على الفساد والأموال غير المشروعة. وفي منطقة غرب أفريقيا التي أُنتمي إليها، لم تعترض أحزاب المعارضة على نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية التي أجريت في كوت ديفوار ومالي وغامبيا، بل قبلت النتائج بصفة عامة. وكان ذلك أمراً لا يمكن تصوره قبل أمد قصير.

ولم يطبق بعد نظام استعراض النظراء بمعناه الدقيق، ولكن رؤساء دول غرب أفريقيا سيستعرضون حالة الأطفال في هذه المنطقة دون الإقليمية، بمساعدة بعض الشخصيات البارزة في منظومة الأمم المتحدة. وتبرهن المشاركة الرفيعة المستوى والاهتمام المتوقعة على أن يعلّق الكبار على الاجتماعات المتصلة بالطفل نفس الدرجة من الأهمية التي يعلقونها على مؤتمرات القمة بين القادة العظماء. ونرجو أن يشرف الأمين العام هذا الحدث بحضوره الهام، رغم مسؤولياته الهائلة في هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ، بالرغم من أن العذر في عدم حضوره سيكون مفهوماً.

وبالنظر إلى الخطوات الإيجابية التي يتخذها شركاؤنا في التنمية، أرجو التعجيل بسرعة استخدام الائتمانات، وما يعوق ذلك كثيراً مع الأسف الافتقار إلى الموظفين ذوي

الدولي الآن مقتنعاً بأن شيئاً غير عادي يجري في أفريقيا. وهو لا يخل بالإطراء على الرؤية الأفريقية، ووضوح تصميمها، ونوعية اختياراتها.

ولعل من نافلة القول أن أضيف أن الشراكة الجديدة ليست مجموعة من طلبات المعونة بل شراكة طويلة الأجل سيصبح الفائز فيها هو الاقتصاد العالمي، الذي سيكسب شريكاً قادراً على المشاركة الكاملة في دينامية التجارة الدولية، التي لا تمثل أفريقيا في الوقت الراهن سوى ١,٧٨ في المائة من مجموعها، وفي نمو الاقتصاد العالمي، من خلال تدفق استثمارات هائلة إلى الداخل، بدلاً من نسبة الـ ١ في المائة التي تتلقاها حالياً.

ويتمثل الغرض الفريد من هذه الجلسة الرفيعة المستوى في دعوة المجتمع الدولي إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد اكتملت الحلقة بانعقاد مؤتمرات القمة العالمية في مونتيري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠١، وفي داكار بالسنگال مع القطاع الخاص في نيسان/أبريل ٢٠٠١، وفي جوهانسبرغ في تموز/يوليه ٢٠٠٢، عن التنمية المستدامة وصلاتها بالبيئة؛ فلم يبق سوى العمل. وقد تم تحديد المشاريع الإقليمية على النحو الواجب في جميع القطاعات. ولم يبق سوى تحديد من يمولها وكيفية تمويلها، من خلال مشاركة الأفريقيين والموارد العامة المقدمة من شركائنا والقطاع الخاص.

وقد تم التوصل إلى توافق عريض في الآراء بشأن هذه النقطة، وهو يجبّد القطاع الخاص بوصفه القطاع الوحيد القادر على توفير الموارد الهائلة التي تحتاج أفريقيا إليها. وبذلك سوف نستطيع أن نقلص عدد الاجتماعات السياسية والأنشطة التحضيرية إلى أقصى حد من أجل عقد اجتماعات عمل لانتقاء الأولويات وتمويلها.

سأفهي حديثي حيث بدأت. لقد انطلقت أفريقيا، فيما عدا استثناءات قليلة، على طريق الإدارة الرشيدة. ولا شك أنها ما زالت تخطو خطواتها الأولى، ولكن من المهم أن تريد من سرعتها وألا تتراجع إلى الوراء. ويجب أن يتجلى الاعتدال في معدل التقدم العام. وستكون هناك مشاكل لا محالة، ولكنه يتعين علينا أن نشابر في تصميم وإصرار. ويجب علينا قبل كل شيء أن ننفذ آلية استعراض النظراء، بشجاعة وبدون أي تقاعس، بوصفها نقطة البدء بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد جون أغيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا.

الرئيس كوفور (تكلم بالانكليزية): أتينا إلى هنا بوصفنا جيلاً جديداً من القيادات الأفريقية، ملتزمين برفاه شعبنا وبأن نراه يستعيد مكانه الكريم بين مجتمعات الدول. وقد غيرنا طابع المناقشات بشأن تنمية أفريقيا في بلداننا وعلى الساحة الدولية. ولم يعد يتوجّب على سياساتنا أن تقتصر على ردود فعل لشروط تفرض من الخارج أو لضغوط لا يمكن السيطرة عليها ناشئة من الداخل. ونحن ملتزمون بالإدارة الرشيدة، وعدم التسامح مع الفساد، وبالحرية الديمقراطية والتسامح السياسي، والسياسات الشاملة، ومنع نشوب الصراعات. ومن الأهمية بمكان إدارة اقتصاداتنا على نحو سليم واحترام القطاع الخاص ودعمه. ويرجع ذلك إلى أن القطاع الخاص أفضل وسيلة لصنع الثروة واجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر المستمر.

ونحن نسعى إلى تطوير قارتنا بشراكة مع بقية أنحاء العالم، وبروح الحوار والتعاون. ولذا فهذه الفرصة المؤاتية للتأمل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الأمم المتحدة، وتضمين التعاون العالمي من أجل السلام والتنمية،

الخبرة في إدارتنا، وتنوع إجراءات الأهلية والدفع. ويمكن تعويض الافتقار إلى الخبراء، الذي يفسر جزئياً مشاكل استخدام الائتمانات في السنغال وربما في غيرها من الأماكن أيضاً، إما من خلال عودة الأفارقة المقيمين في الخارج، وهم يشكلون مصدراً هاماً للخبرة في البلدان المتقدمة النمو، أو بتوفير المستشارين بصفة مؤقتة لدولنا.

وسأشير موجهاً كلامي إلى مواطنينا الأفارقة إلى أمر أصبح واضحاً، وهو أن البشرية هي لبّ التنمية المستدامة في جميع مراحلها وطيلة فترة بقائها. ومعنى ذلك مرة أخرى أن السرعة التي سيتم بها تنمية قارتنا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتعليم والتدريب. ومعنى ذلك أن رفع ميزانيات التعليم بنسبة تتراوح بين ٦٠ و ٦٥ في المائة، وهو رقم ما زال أقل من أمثاله في النمرور الآسيوية، لن يكون مبالغاً فيه. وقد أظهر جنوب شرقي آسيا أن شد الأزممة جدير بمحاولة إيجاد الجهات الفاعلة والمعرزة بحق للتنمية. وسيجد الخبراء المهنيون الأفارقة المقيمون في الخارج على موقعنا بالشبكة العالمية كل المعلومات اللازمة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويمكنهم الحصول على أجوبة عن استفساراتهم.

ويجب ألا تنتظر فئات المجتمع المختلفة والمجتمع المدني أن يخبرها أصحاب مبادرة الشراكة الجديدة بموضع كل منها من الرؤية الأفريقية التي تتقاسمها أفريقيا على نطاق واسع بشأن هذه الشراكة. بل يجب عليها أن تترجم الشراكة على الصعيدين الفردي والجماعي حسب مستواها هي وأن تطبقها في السلوك اليومي والأنشطة اليومية.

وأود أن أبلغ القطاع الخاص بأنه يجري الوفاء بجميع الشروط اللازمة لاستثماره في أفريقيا، تماماً كما استثمر في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، والآن في البلدان الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

في القارة، ليس مجرد سياسات وبيئة تنظيمية مما يتحتم علينا توفيره كحكومات أفريقية، بل يتطلب أيضا الوصول إلى أحجام كبيرة من الائتمانات الميسرة للأجل الطويل وتوفير رؤوس أموال للمشاريع.

كذلك ثمة حاجة إلى ضمان مستويات دعم لأفريقيا تمكن القارة من توفير شبكات الضمان الاجتماعي للحفاظ على حد أدنى مقبول من المستويات الصحية والتعليمية والتغذوية للجميع بصرف النظر عن وضعهم الاجتماعي.

وثالثا، هناك اختناقات كثيرة أخرى في تنفيذ المشاركة الجديدة. وهذه تشمل أعباء الديون المكبلة وانخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، والنقص في تأمينات التجارة والاستثمار. ولا بد من التصدي لتلك الاختناقات على وجه الاستعجال.

وتتطلع أنظار الناس في أفريقيا إلينا اليوم. فلقد سمعوا كثيرا عن التعهدات والوعود من قادتهم وشركائهم الإنمائيين، وشهدوا الخلف بتلك الوعود.

ونحن نناشد هذه المنظمة، والعالم من خلالها، اغتنام هذه الفرصة للعمل معا مع أفريقيا لتنفيذ المشاركة الجديدة التي هي إطارنا لتحقيق رؤية إعلان الألفية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة الحاج عمر بونغو، رئيس الجمهورية الغابونية.

الرئيس بونغو (تكلم بالفرنسية): لا شيء في العالم المعاصر يحدث في مكان بدون أن يكون له أثر في مكان آخر. ففي زمن العولمة لا بد أن نتخذ من ألفاظ التقاسم والشاركة والتضامن شعارا للعلاقات بين شعوب العالم. فهي التي يجب أن تنظم المبادلات داخل المجتمع الدولي في كل مجالات النشاط البشري.

هي فرصة تتاح في وقتها. ونذكر بأن مجموعة الـ ٨ قد أكدت في مؤتمر قمته الأخير دعم الشراكة الجديدة. وقبل ذلك كان المجتمع الدولي بما فيه المؤسسات المالية الدولية قد أعرب عن دعم هذه الشراكة.

وإننا نرى أن تقارب الآراء بشأن أهمية تلك المشاركة لتنمية أفريقيا يأتي لصالح شعوب أفريقيا. وهذا التحول الهام في نهج السياسات يجب مع هذا ألا يبقى مجرد إقرار بالدعم بل يجب التدليل عليه عمليا وتوقيتا وبشكل ملموس.

ونحن، القادة الأفارقة، ينبغي أن نلتزم بكفالة عمل آلية استعراض النظراء، وبألا يسمح لأي قائد أن يختبئ تحت مظلة التضامن أو أي عذر آخر حين ينكص عن الارتقاء إلى مستوى مبادئ تلك المشاركة. فأهلونا يستحقون قادة طيبين إذ أريد لهم تحقيق أحلامهم في التقدم، فهي التي أهتمت كفاحنا من أجل الاستقلال.

ولعل الحاجة إلى ضمان التوازن في أعمال مبادئ المشاركة لها من الأهمية ما لكفالة صلاح الحكم. فعلى أن نعي أن بعض البلدان الأفريقية قد تضطر إلى المرور بفترة انتقال قبل أن تتمكن من التنفيذ الكامل لمبادئ المشاركة. وخلال فترة الانتقال هذه ينبغي إيلاء الاهتمام لعدم فرض جزاءات قد تزعزع استقرار مجتمعات بأكملها ومناطق وبلدان متجاوزة زعزعة عنيفة. ولتحقيق هذا التوازن لا بد من تحسين التعاون بين أفريقيا وشركائها برعاية الأمم المتحدة.

ومن المهم كذلك أن نركز على الصعيد العالمي على عدد من القضايا الحاسمة في إيجاد الظروف الملائمة لتنمية أفريقيا.

ويتطلب تحويل أصحاب المشاريع المحليين في أفريقيا إلى قاعدة حيوية للتوسع في الاستثمارات وازدهار الأسواق

الجمعية العامة لأنها تحمل إمكانية إحداث نقطة تحول عالمية، نقطة تحول في العلاقة فيما بين الدول الأفريقية والعلاقة بين الدول المتقدمة النمو وأفريقيا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غراي - جونسون
(غامبيا)

ومع كل هذا فالشراكة الجديدة تحمل في طياتها إمكانية إحداث نقطة تحول في آمال شعوب أفريقيا، نقطة يمكن أن تنهي الهبوط الاجتماعي والاقتصادي لآجال طويلة.

لقد أنشأ الأفارقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لصالح الأفارقة، وهي توضح التصديقات الأفريقية الفريدة للتحديات العميقة الجذور الشاملة للقارة. ولكن لجميع الدول الأعضاء دور في كفالة أن تصبح رؤية الشراكة الجديدة واقعا.

والواقع أن جميع الدول الأعضاء تستطيع أن تستمد الإلهام من تلك الرؤية: من اعترافها بأن السلام والأمن والديمقراطية وصالح الحكم وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة كلها شروط للتنمية المستدامة؛ ومن تحديدها لتعزيز دور المرأة باعتباره أحد هدفين رئيسيين للأمد الطويل؛ ومن إقرارها الصريح بأن انتشار الأمراض كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يقف عائقا يقوض المكاسب المحرزة في التنمية البشرية؛ ومن الالتزام الشخصي والنوعي من القادة الأفارقة التقدميين بتحميل كل منهم الآخر مسؤولية إيجاد رؤية أمل في الشراكة الجديدة.

وتعتبر كندا هذه المناقشة مفيدة في تحويل الشراكة الجديدة إلى بند أساسي في جدول أعمال الأمم المتحدة، ونحن ملتزمون بالقيام بدورنا.

(واصل كلمته بالفرنسية)

ويسعدني الترحيب الذي نالته المبادرة الأفريقية للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، من المجتمع الدولي وخاصة من بلدان مجموعة الثمانية. فهذا الترحيب يعكس زيادة الاهتمام والاحترام الجديد لأفريقيا، وهذا هو الجوهر الأساسي لمبادرتنا. كما أننا مدينون للعمل المهائل الذي أنجزه رؤساء الجزائر وجنوب أفريقيا والسنغال ونيجيريا الذين تحدثوا عن هذا الأمر بطلاقة.

إن المشاركة الجديدة وثمره الوعي الجماعي تؤديان بالمسؤولية الكاملة لقادة وشعوب أفريقيا أن تؤتي ثمارها. وهذا يثبت بشكل أكبر أن المفاهيم التقليدية الهائلة في هذه المشاركة المتمثلة في المعونة، تتحرك نحو مفهوم الشراكة النشطة والدينامية.

وبهذه الشراكة الجديدة تمهي أفريقيا للمجتمع الدولي الراغب فعلا في المشاركة في التنمية سبل ووسائل تنفيذ ذلك في ظل شراكة نافعة بشكل متبادل.

والزمن هنا هو الجوهر. وعلينا أن نعمل معا لتحقيق التنمية المستدامة. وهناك اجتماعات يجب عدم التخلف عنها وفرص لا بد أن تغتنم مهما كان الثمن. وما زلت أنا شخصيا أنتظر لأرى. فأنا أتطلع إلى رؤية المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الخارجية يعملان معنا، بإذن الله، لكي نقيم مشاريع في إطار الشراكة الجديدة، خاصة وأن هذه المشاريع الجماعية المهمة سوف تتمخض عن تحقيق التقدم والرفاه لشعوب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء كندا، دولة الرايت أونرابل جان كريتيان.

السيد كريتيان (كندا) (تكلم بالانكليزية): أشكر لكم مبادرتكم بعرض الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على هذه الجمعية. فالشراكة الجديدة معروضة على

الظروف الاقتصادية الجديدة التي ترمي الشراكة الجديدة إلى إنشائها، وإعادة النظر في الأنماط التي تعمقت جذورها كثيرا والتي تقول إن استثمار المال في أفريقيا غير مجز.

وبالنسبة لكندا فعملية تنفيذ خطة العمل الأفريقية بدأت في اليوم الذي اعتمدت فيه في حزيران/يونيه. وقد أعلننا أن كندا ملتزمة، في حدود إطارنا المالي بمبلغ ٦ مليارات دولار من الموارد الجديدة والموجودة على مدى خمس سنوات لدعم تنمية أفريقيا. ونزعم مضاعفة مساعدتنا الإنمائية من مستواها الحالي بحلول عام ٢٠١٠. وسوف يخصص نصف تلك الزيادة على الأقل لأفريقيا. ولقد أكدنا التزامنا بعدم ربط المساعدة الكندية. وأعلننا أن كندا سوف تزيل اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ التعريفات والحصص بالنسبة لمعظم المنتجات من أقل البلدان نموا.

وتظل الإعانات الزراعية في الدول الغنية عقبة أساسية أمام تنمية أفريقيا. فالمستوى السنوي لجميع المساعدة الإنمائية من البلدان المتقدمة النمو يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار. والإعانات من هذه البلدان نفسها لزراعتها المحلية تتجاوز ٣٥٠ مليار دولار سنويا. وهذا الدعم الهائل يفرض ضغوطا على الخزانات ويهبط الأسعار ويغلق الباب بالفعل أمام المنتجين من البلدان النامية. وكندا تطالب الدول المتقدمة النمو بأن تجعل إلغاء تلك الإعانات على رأس أولوياتها.

وتكاد الشراكة الجديدة تقترب من كون التهميش المستمر لأفريقيا في عملية العولمة والإقصاء الاجتماعي للأغلبية العظمى من شعوبها يتعارضان تماما مع الصالح العالمي. ومساعدة أفريقيا على الوقوف على قدميها إنما هي لمصلحتنا من منظور إنسانيتنا المشتركة ومن منظور إقامة عالم أكثر ازدهارا مع فتح أسواق جديدة. وهي فعلا من مصلحتنا الذاتية من ناحية أمننا نفسه. ولقد رأينا هنا في

وكان لي الشرف في حزيران/يونيه المنصرم أن أراس مؤتمر قمة مجموعة الثمانية حيث كانت أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا البند الرئيسي في جدول أعمالنا. والواقع أن عدة قادة أفارقة من ذوي البصيرة الذين أنشأوا الشراكة الجديدة والموجودين معنا اليوم انضموا إلينا. واعتمد القادة خطة عمل أفريقية طموحة دعما للشراكة الجديدة. وقد حددنا الموارد اللازمة لتنفيذ خطة العمل. ونفذنا عملية تكفل فعالية التدابير المزمعة. وأنا أدرك تماما أن خلفي في الرئاسة، الرئيس شيراك، يشاطري الالتزام تجاه أفريقيا.

وتعمل الشراكة الجديدة وخطة العمل الأفريقية معا من أجل تحويل العلاقة بين الحكومات والحكومات الأفريقية الساعية إلى تنفيذ الشراكة الجديدة. ولقد آن الأوان للانتقال من القول إلى الفعل بعد أصبحت لدينا خطة عمل من أجل شراكة جديدة.

وبالنسبة للدول الأفريقية فإن هذا يعني بعث الحياة في الشراكة الجديدة. وسوف تستمتع البلدان الأفريقية التي ستنفذ الشراكة الجديدة بكل جوانبها، ومنها صلاح الحكم، بمساعدة معززة من العالم الصناعي. وبالنسبة للشركاء فهذا يعني تنفيذ الالتزامات المحددة الواردة في خطة العمل الأفريقية. وعلينا أيضا أن نكفل أن تعزز جميع سياساتنا وإجراءاتنا تلك الالتزامات، بما في ذلك ما نتخذه من مواقف في مفاوضات الدوحة التجارية.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وبالنسبة للعالم المتقدم النمو ككل فإن تنفيذ الشراكة الجديدة يعني زيادة فعالية المساعدة الإنمائية وبذل المزيد من الجهد لكفالة انفتاحنا أمام الأعمال التجارية مع أفريقيا. وبالنسبة للأعمال التجارية على المستوى العالمي فإن هذا يعني إعادة تقييم الفرص التجارية في أفريقيا مع تثبيت

وفي المدى البعيد، تسعى الشراكة الجديدة إلى إنهاء تهميش أفريقيا، عن طريق عملية العولمة، وكذلك إلى وقف الاستبعاد الاجتماعي الذي طاول ٣٤٠ مليون شخص من بينها، يعيشون حاليا بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم.

وتقرر الشراكة الجديدة بدور القطاع الخاص في عمليات التنمية في أفريقيا. وإن تعبئة الموارد المحلية اللازمة لإعادة الاستثمار في القطاعات الرئيسية، كالبنية التحتية والإعلام والتكنولوجيا وتنمية الثروة الإنسانية والزراعة والنفاذ إلى السوق، تعتمد على قطاع خاص معافى ويتمتع بقدرة أداء اقتصاديا.

بيد أننا ندرك الهوة القائمة بين أقل البلدان نموا والبلدان الصناعية على صعيد توزيع الموارد والخبرة والدراسة التكنولوجية. وعليه، فإننا ندعو هذه البلدان الأخيرة إلى أن تكمل جهودنا في سبيل تحقيق أهداف الشراكة الجديدة.

ولا بد لي أن أسارع إلى تبديد سوء التفاهم الذي نشأ في العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة. بالنسبة لوفدي، الشراكة الجديدة هي برنامج الاتحاد الأفريقي. والاتحاد الأفريقي يمثل ذروة الإطار المؤسسي للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في أفريقيا، وبذلك، تتمكن أفريقيا في النهاية من أن تتحرر من عبودية التهميش والاستبعاد في العالم المتجه إلى العولمة. وتحقيقا لذلك الغرض، فإننا نناشد منظومة الأمم المتحدة بتنسيق وملاءمة نشاطاتها المتعلقة بخطة عمل الشراكة الجديدة، في حين يضطلع المجتمع الدولي بدوره الداعم لضمان نجاح الشراكة وتأمين الزخم المتجدد لتنمية أفريقيا.

لقد تعلمت أفريقيا درسا مؤلما ولكنه مفيد من تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ويذكر وفد بلادي بأن تقييم أداء هذا البرنامج قد أظهر، من بين أمور أخرى، أن معدل النمو المتوخى لأفريقيا بنسبة

نيويورك التداخيات المأساوية التي يمكن أن تنجم عن تقصير دول في أماكن بعيدة. ونحن ببساطة لا نستطيع أن نقف صامتين أمام هذه القضايا. فقد حان وقت العمل. والشراكة الجديدة هي النموذج الأولي. وما عدا ذلك فهو ببساطة مسألة إرادة سياسية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرايت أونرابل السيد باكاليثاب. موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع في الخدمة العامة بمملكة ليسوتو.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): ما أصاب السكان الأفارقة من فقر مدقع وتخلف وجهل أعمل فكر القادة الأفارقة الذين قرروا وضع نهج استراتيجي حاسم لكفالة التقدم الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في أفريقيا. ومن ثم جاءت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا نتاج هذه الرؤية المشتركة والافتناع المشترك لدينا نحن الأفارقة.

فالشراكة الجديدة تشجع على صلاح الحكم وتحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان وهذا أمر لا يتحقق إلا حيث تكون الديمقراطية هي النمط اليومي للحياة، وهي أيضا ما لا غنى عنه للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأساس هذه المثل العليا النبيلة هو فكرة آلية استعراض النظرة الأفريقية التي يتعين على القادة الأفارقة أن يلتزموا بها طواعية في إطار الشراكة الجديدة. وتدعو الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) البلدان الأفريقية منفردة ومجموعة إلى مباشرة العمل على استراتيجيات إنمائية تستأصل الفقر وتضمن النمو الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وكما قلت، فإن المفهوم الضمني للشراكة الجديدة هو الشراكة الحقيقية والأصيلة بين البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي، القائمة على المسؤولية المتقاسمة والمصلحة المتبادلة.

وتميشها على الصعيد العالمي. وكما نعلم كلنا، فإن مستويات الفقر العالية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي الذي يفضي بدوره إلى مزيد من الفقر والتخلف، ويدم بذلك الحلقة المفرغة للفقر والانسلاخ الاجتماعي. وعليه، فإن الشراكة الجديدة هي خطة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للقارة الأفريقية.

وفي العام ٢٠٠٠، اعتمد قادة العالم أهداف التنمية الألفية والتزموا بتحقيقها. وبالنسبة للقارة الأفريقية، فقد بذلت الجهود في الماضي لكسر هذه الحلقة المفرغة التي تتخبط فيها أفريقيا. وجرى اتخاذ عدد من المبادرات، على كلا الصعيدين الإقليمي والدولي. فعلى الصعيد الإقليمي، نجد خطة عمل القاهرة، ومعاهدة أبوجا، وخطة عمل لاغوس وهذا غيض من فيض. أما على الصعيد الدولي، فكان لدينا برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، واتفاق لوميه كوتونو، وميثاق فرص النمو في أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بتنمية أفريقيا، وإعلان أوكيناوا لمجموعة ال ٨ في العام ٢٠٠١، وخطة عمل أفريقيا لمجموعة ال ٨ والتي اعتمدت مؤخرا في كانانازاكيس - كندا في تموز/يوليه ٢٠٠٢.

إن منتقدي مبادرة الشراكة الجديدة يتساءلون عن الفرق الذي يمكن أن تحدثه هذه المبادرة، خاصة وأن الفقر ما برح يتزايد في القارة بالرغم من المبادرات التي اتخذت في السابق من أجل أفريقيا. والرد غني عن البيان. فالشراكة الجديدة تختلف عن الخطط السابقة لأنها تشكل إطارا استراتيجيا وافيا وشاملا ومتكاملا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا. ووثيقة الشراكة الجديدة تقدم رؤيا لأفريقيا، وتوفر بيانا عن المشاكل التي تواجهها القارة وبرنامج عمل لحل المشاكل المحددة بوضوح في سبيل أن تحقق شعوب أفريقيا مستقبلا مشرقا.

٦ في المائة لم يتحقق قط، وأنه، بدلا من ذلك، تدنت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٣٣ في المائة. وبالنسبة لوفد بلادي، فإن أهداف الشراكة الجديدة لا تختلف كثيرا عن أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، باستثناء ما يتعلق منها بملكية البرنامج. وعليه، فإننا على أشد الاقتناع بأن النتائج التي خلص إليها تقرير الأمين العام حول تقييم برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات صحيحة وفي محلها. ولذلك، يرحب وفد بلادي بذلك التقرير طالبا إلى الأمين العام ضمان تنفيذه، لا سيما فيما يتعلق بالفرع الثالث الذي يعطي تحليلا دقيقا حول الطريقة التي تعتمز الأمم المتحدة أن تؤيد من خلالها تنفيذ الشراكة الجديدة.

وختاما، يرحب وفد بلادي بخطة عمل أفريقيا التي اعتمدها مجموعة ال ٨ مؤخرا. وطالما أن خطة العمل هي، بلا شك، إطار قيم وحي لإقامة شراكة جديدة بين أفريقيا ومجموعة ال ٨، فإننا ندعو مجموعة ال ٨ إلى التقيد بروح الشراكة الجديدة التي تشدد على الشراكة بين بلدان أفريقيا والمجتمع الدولي. وينبغي لأعضاء المجتمع الدولي أن يكونوا أكثر دعما، متوخين الوضوح في تحديداتهم لتفاصيل التزامهم بالشراكة الجديدة وذلك بشكل متماسك وملمس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية

الآن إلى خطاب فخامة السيد ليفي باتريك مواناواسا، رئيس جمهورية زامبيا.

الرئيس مواناواسا (تكلم بالانكليزية): سيدي

الرئيس، باسم وفد بلادي، اسمحوا لي أن أشكركم على تنظيم دورة استثنائية، خصيصا من أجل مناقشة مبادرة أفريقيا الاقتصادية الجديدة، وهي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). وقد انبثقت هذه المبادرة من إدراك تعاضم مستويات الفقر لدى شعوب القارة

وفي الختام، أود أن أناشد زملائي القادة الأفارقة إلزام أنفسهم بالأهداف والغايات التي حددها لأنفسهم من أجل منفعة وفائدة شعوبنا. إن الكرة الآن في ملعبنا، وينبغي أن نحافظ على الإرادة السياسية التي أبديناها حتى الآن تجاه الشراكة الجديدة. وإذا أظهرنا التزامنا بمبادرتنا، فإن المجتمع الدولي سيدعم جهودنا. وبالوحدة سننجح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد فيستوس موغاي، رئيس جمهورية بوتسوانا.

الرئيس موغاي (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أشارك في مداولات هذه الجلسة الاستثنائية المكرسة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

من دواعي الاطمئنان أن هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى تعقد في المراحل النهائية لاستعراض وتقييم برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا. ويجب أن تكون الشراكة الجديدة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا عمليتين تدعم كل منهما الأخرى.

وتمثل الشراكة الجديدة استراتيجية لمعالجة قضايا السلم والأمن، والحكم الديمقراطي الخاضع للمساءلة، واستئصال الفقر واحترام سيادة القانون، وكلها مشمولة في إعلان الألفية. وسيسهم تحقيق أهداف الشراكة الجديدة إسهاما مفيدا في إيجاد بيئة عالمية أكثر عدلا وأمانا.

والشراكة الجديدة تجسيد لتصميم القادة الأفارقة على التصدي بحزم لمشاكل أفريقيا الاقتصادية والسياسية. وتمثل تعهدا من القادة الأفارقة بكفالة إيجاد مناخ موات للتنمية المستدامة. ويسلم إطار الشراكة الجديدة بقاعدة رئيسية مؤداها أنه يتعين على أصحاب المصلحة في التنمية، مثل الحكومات والقادة السياسيين واليد العاملة والقطاع

إنها مختلفة أيضا عن سابقتها من حيث أنها خطة صممها ووضعها القادة الأفارقة. والهدف الأساسي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) هو استئصال شأفة الفقر من أفريقيا؛ ووضع الشعوب الأفريقية، فرادى ومجتمعة، على مسار النمو الدائم والتنمية المستدامة؛ ووقف تمهيش أفريقيا في العملية العالمية. وتشق زامبيا أنه بوسع القارة الأفريقية، بالإرادة السياسية للقادة الأفارقة، أن تحطم أغلال الفقر من خلال تنفيذ برنامج عمل الشراكة الجديدة. وتنفيذ خطط القطاعات ذات الأولوية، كتلك الموجهة لجسر الفجوة في البنى التحتية وتنمية الموارد البشرية، وتلك المتعلقة بالزراعة والصناعات التحويلية والعلوم والتكنولوجيا، هي الأهداف التي حددتها أفريقيا لنفسها بموجب الشراكة الجديدة.

ومع أنه من المسلم به أن هذه المبادرة الجديدة وضعها الأفارقة وأن الأفارقة أنفسهم هم الذين سينفذونها، فإنه لا يمكننا تجاهل أهمية مساعدة المجتمع الدولي من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ومن خلال منظومة الأمم المتحدة. وستظل أفريقيا بحاجة إلى تخفيف عبء الدين، وإلى الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى تعبئة الموارد المحلية من جانب البلدان الأفريقية نفسها. ولذلك، أود أن أرحب بالدعم الإيجابي الثنائي والمتعدد الأطراف الذي لقيته الشراكة الجديدة بالفعل.

وينبغي أيضا ألا نغفل أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يمتد إلى بلدان نامية أخرى خارج أفريقيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد البلدان النامية الأخرى أن تقدم دعمها للشراكة الجديدة كما فعلت بالنسبة لمبادرات أخرى تتعلق بأفريقيا. ونحن نتطلع إلى دعم عملي في مضيئنا قدما لتنفيذ هذه المبادرة.

وتناقص مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية واتساع الفجوة الرقمية، وقبل كل شيء تقييد وصول منتجات أفريقيا إلى أسواق البلدان النامية.

أود أيضا أن أشيد بقيادة مجموعة البلدان الصناعية الكبرى الثمانية لخطة عمل أفريقيا التي وضعتها ولاستمرار مشاركتها البناءة في برنامج الشراكة الجديدة. وأتوسل إلى بقية المجتمع الدولي أن يحذو حذوهم وأن يقدم التزامات ملموسة لدعم إعادة إنعاش القارة الأفريقية.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تؤدي هذه الجلسة الاستثنائية إلى أكثر من مجرد جهود منظومة الأمم المتحدة المصممة على القيام بدورها ليس على نحو مباشر فحسب، ولكن أيضا من خلال العمل كعامل حفاز للالتزام عالمي بتنمية أفريقيا. فعلى مدى السنوات، اعتمدت الدول النامية على حسن نية الأمم المتحدة ودعمها الذي لا يتزعزع للنهوض بقضية الفقراء والذين لا صوت لهم، ولا ينبغي أن تستثنى أفريقيا من ذلك. وسنواصل الاعتماد على تضامن منظومة الأمم المتحدة.

وأود أن أناشد المجتمع الدولي أن يدعم الشراكة الجديدة والاتحاد الأفريقي في مكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والبطالة والتخلف.

ونؤكد نحن الأفارقة مجددا على التزامنا بالمعايير السياسية والاقتصادية الرفيعة المستوى وحسن إدارة الشركات والقواعد الديمقراطية وقواعد المساءلة، وقبل كل شيء احترام حقوق الإنسان بالنسبة للذين نحكمهم. إن رفع مستويات عيش الشعب الأفريقي مسألة ملحة. فاستمرار تخلف أفريقيا يحرم العديدين من شعوبنا من أساسيات الحياة، ومن حقوق الإنسان والكرامة، وكلها في صميم ولاية الأمم المتحدة. الوقت ليس وقت بيانات عقائدية، ولكنه وقت عمل - والعمل أعلى صوتا من الكلام.

الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، القيام بدور في عملية التنمية.

والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا شراكة متعددة الجوانب يتعين على الفاعلين الرئيسيين فيها الوفاء بالتزاماتهم. ولا تحمل الشراكة الجديدة مسؤولية رفع مستويات عيش الشعب الأفريقي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وإن كانت تسلم بدورها الحفاز في المراحل الأولى من التحول.

وتتعرض الشراكة الجديدة للانتقادات، حتى من داخل أفريقيا. وهذا مظهر آخر من مظاهر تيار الديمقراطية الذي يعم القارة. وسيسهم بعض هذه الانتقادات في صقل برامج الشراكة الجديدة. وبالنسبة لمعارضى الشراكة الجديدة العقائديين، الذين يرون ضوئا أحمر عندما يفكرون باقتراب أفريقيا كثيرا من المجتمع الدولي - وهو المجتمع الذي يلومونه على جميع علل أفريقيا الحالية - لا يمكنني أن أقول إلا أن عليهم أن يأتوا ببدايات قابلة للتطبيق. وحتى إن فعلوا، فإن العزلة ليست خيارا في عالم اليوم الذي يزداد تكافلاً باطراد، وينبغي لأحد أن يواسي المتشائمين الأفارقة.

ينبغي ألا يحكم على الشراكة الجديدة استنادا إلى أحداث معزولة وإنما ينبغي أن يحكم عليها استنادا إلى التقدم العام الذي حققته غالبية سكان القارة الأفريقية. ومن الواضح أنه من غير المعقول أن نتوقع أن تحقق جميع البلدان نفس الأهداف بين عشية وضحاها. ومن غير المنصف أيضا أن يكون برنامج الشراكة الجديدة كله هينة للتطورات في عدد قليل من البلدان.

وبدون دعم المجتمع الدولي، لن تتمكن الشراكة الجديدة من أن تحل بنجاح بعض مشاكل القارة الأفريقية المستعصية، مثل الصراعات داخل الدولة الواحدة والصراعات العابرة للحدود وعبء الدين الخارجي المرهق

نحقق هذه الأهداف النبيلة. وينبغي أن توجهنا التجارب السابقة إلى الاختيار الحكيم لطرق وحلول واقعية تتجاوب مع مصالح جميع الأطراف - أي مصالح شعوب بلداننا - وتحترم البيئة على حد سواء.

كما أننا ندرك الشواغل الحالية لدوائر مختلفة والتي تحتاج المعالجة إذا كنا لا نريد المخاطرة بضياغ توافق الآراء الذي لا غنى عنه لإنجاح هذا المشروع الحيوي. ولهذا السبب من الضروري إشراك المجتمع المدني في حوار دائم لتهديب مبادئ وأهداف الشراكة الجديدة من أجل ضمان تملك الشعوب أنفسها للمبادرة بدلا من قصر ذلك على النخب. علاوة على ذلك، رغم أن البرنامج هو مبادرة إنمائية تركز أساسا على شراكة بين أفريقيا والعالم المتقدم فإن من المهم أن نُشرك الأطراف الرئيسية من بلدان الجنوب وأن نستغل طاقات وثروة خبراتها وأن نعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل دعم برنامج الشراكة الجديدة.

لقد أثبت مؤتمر القمة الذي عُقد مؤخرا في جوهانسبرغ بوضوح أن العالم قد أصبح أكثر وعيا بالظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة وبما تواجهه من تحديات. إذ يتعين على هذه الدول أن تناضل مع أوجه ضعفها وأن تواجه مسؤوليتها عن الحفاظ على التوازنات البيئية وأن تواجه بسبب موقعها الاستراتيجي مسؤوليتها عن مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. وبالمثل، وعلى صعيد نظام التجارة متعددة الأطراف، يوجد وعي متزايد بوجوب تصحيح أوجه الخلل وعدم الإنصاف التي تؤثر على الدول الجزرية النامية وبأن الدعم الفعال ضروري حتى تتمكن من الاندماج بشكل نشط في الاقتصاد العالمي.

إن الضعف الشديد للاقتصادات المعزولة، والذي يؤدي على الصعيد المحلي إلى تفاقم الاضطرابات التي تشهدها الأسواق الدولية، عنصر لا يمكن تجاهله.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى بيان دولة السيد خوسيه ماريا بيريرا نيبيس، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر.

السيد نيبيس (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية): وقدم الوفد نصا بالانكليزية: أود أن استهل كلمتي بالثناء على قرار الأمم المتحدة تكريس جلسة خاصة للجمعية العامة لبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، فقدمت بذلك حوارا تفاعليا على أرفع المستويات حول مجموعة الجهود الرامية إلى ضمان نجاح هذا المسعى.

وأود بالمثل أن أهنئ رؤساء الدول الأفارقة الحاضرين هنا اليوم، الذين شرعوا ضمن إطار الاتحاد الأفريقي في هذه المبادرة، والذين اضطلعوا أيضا بمسؤولية صياغة رؤية واقعية لتنمية أفريقيا. إنها رؤية تعكس الإرادة والتصميم على الابتعاد عن الممارسات والاعتماد على الآخرين مما أضر تنمية أفريقيا، وتحقيق القدرات العظيمة الكامنة في القارة لمصلحة مواطنيها. ويترجم برنامج الشراكة هذا القناعات المترسخة لدى القارة التي يخالجه الأمل، معززة في ذلك بقرار حازم على العمل، في أن تعكس مسار الاستسلام لقدرها من خلال إعادة انطلاقتها على طريق التنمية، فتنبؤا بذلك موقعها الحقيقي في المجتمع الدولي.

إن الدعم الواسع النطاق والإيجابي الذي ناله المشروع على الصعيد الدولي، أي دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية ومؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية وهيئات دولية أخرى عديدة، هو دعم يسهم في توطيد التوقعات بإمكان إنشاء شراكة حقيقية بين البلدان المتقدمة النمو وأفريقيا. وينبغي أن تقوم هذه الشراكة على أساس المصالح والمكاسب المتبادلة والالتزامات المشتركة والاتفاقات التي يُعَوَّل عليها وتضمن دورا رئيسيا للقطاع الخاص. ونحن ندرك أن هناك الكثير مما ينبغي عمله كي

تنظيم العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى أمور تنظيمية.

نظرا للعدد الكبير من المتكلمين المسجلين على قائمة المتكلمين - ٨٠ أو ما يقرب من ذلك - وحتى نسمح للجمعية بالاستماع إلى جميع المتكلمين اليوم، يعتزم رئيس الجمعية أن ينفذ بصرامة قصر مدة البيانات على خمس دقائق.

إن لم اسمع أي اعتراض سأعتبر أن الجمعية توافق على المضي قدما بهذه الطريقة.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): في هذا الصدد، تم تركيب جهاز إضاءة في منصة المتكلمين يعمل على النحو التالي: يشتعل الضوء الأخضر عند استهلال المتكلم لبيانه؛ ثم يشتعل الضوء البرتقالي قبل انتهاء الدقائق الخمس بثلاثين ثانية، ويشتعل الضوء الأحمر عند انقضاء مدة الدقائق الخمس. أناشد المتكلمين أن يتعاونوا في الالتزام بمدة الدقائق الخمس المحددة لبياناتهم حتى يمكن الاستماع إلى جميع المسجلين على قائمة المتكلمين خلال الفترة المحددة لنا اليوم.

ونظرا أيضا لأنه قد أتيح الكثير من الوقت للوفود أود أن اقترح وقف التسجيل على قائمة المتكلمين للنقاش المعني بالشراسة الجديدة لتنمية أفريقيا في الساعة ١١/٣٠. وسيتم تمديد جلستنا صباح اليوم إلى الساعة ١٣/٣٠. وإن لم اسمع أي اعتراض سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

والرأس الأخضر دولة جزرية تتضاعف سلبيات مساحتها الصغيرة وتبعثرها بين جزر عديدة وبعدها الجغرافي بسبب تعرضها لعوامل تضع منظومتها البيئية في خطر دائم. وتتأثر تنميتها بشدة بالتكاليف الكبيرة لانعزالنا واستحالة الاستفادة من الاقتصادات الكبيرة الحجم.

ولذلك ينادي الرأس الأخضر بوجوب نظر استراتيجية برنامج الشراكة في خصوصيات البلدان الجزرية، التي تنطوي على سمات وأوجه ضعف متأصلة فيها وتعيقها، وفي بعض الأحيان تجعل مشاركتها في مشاريع إقليمية كبيرة للهياكل الأساسية أمراً عديم الجدوى. علاوة على ذلك، ينبغي أن يدعم برنامج الشراكة المبادرات الدولية التي تؤازر الدول الجزرية الصغيرة النامية، أي برنامج عمل بربادوس، وأن يعمل في تعاون وثيق مع حكوماتها للحد من الآثار السلبية لهذه العزلة. وتود حكومتي أن تعرب عن استعدادها التام للمشاركة بشكل نشط في المناقشات التي تفضي إلى إعداد استراتيجية للتكامل المتزامن للدول الجزرية في المشروع العظيم لمبادرة الشراكة القارية. وفي هذا الصدد، يأمل الرأس الأخضر أن يستضيف اجتماعا دوليا العام القادم يُكرس بصفة خاصة لتحديد مخططات لمشاركة الدول الجزرية في مشروع برنامج الشراكة.

إننا نواجه مع إطلاق برنامج المشاركة فرصة فريدة لعكس اتجاه مصير الملايين من النساء والرجال في كل أنحاء القارة ولبناء مستقبل مزدهر لهم. والأمر متروك لنا، بصفتنا الزعماء، لكي نبني الثقة بين مواطنينا ونؤكد لهم أننا سنعمل بشكل حثيث لكي يكونوا المستفيدين الرئيسيين من القدرات العديدة الكامنة في قارتنا.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تعتمد على المبادرات العديدة السابقة المتعلقة بتعزيز التنمية في أفريقيا. ولكن هذه المبادرات لم تكن دائما ناجحة بالقدر الذي كان مقصودا منها، وكان ذلك يرجع في معظم الأحيان إلى عدم وجود التزام سياسي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعترف بتحملة حصة من المسؤولية عن هذا الوضع. وعلينا أيضا أن نتحلى بالشجاعة الكافية لأن نعترف بأن غياب المساءلة وروح المسؤولية في الحكم كان له أيضا دور مهم في هذا الصدد.

وإزاء هذه الخلفية، تراودنا توقعات كبيرة بالنسبة للآلية الأفريقية لاستعراض النظراء، التابعة لمبادرة الشراكة الجديدة، والتي أنشئت لمعالجة هذه المشاكل. فهي ستقيم تنفيذ البلدان كل على حدة للإعلان المتعلق بالديمقراطية والإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات. وهذه خطوة مبتكرة وشجاعة. فعملية استعراض النظراء تمثل أداة ستكون حاسمة في بلوغ أهداف الشراكة الجديدة، وفي تحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي. وسوف تدعم الحكومة النرويجية بنشاط تطوير آلية استعراض النظراء. وبصفة خاصة، نرحب بالدعوة الموجهة إلى شركاء التنمية لإدراج رصد سياساتهم وممارساتهم في عملية الاستعراض.

لقد كان التقدم في أفريقيا يُدّرّ المرة بعد الأخرى بفعل الصراع وانعدام الأمن. وفقد ملايين الناس أرواحهم. وأهدرت موارد طبيعية ثمينة في إذكاء لهيب الحروب. ومن هنا تصبح مبادرة السلام والأمن أهم عنصر، من الناحية الاستراتيجية، في الشراكة الجديدة. فهي تستهدف دعم تنفيذ بروتوكول الاتحاد الأفريقي المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن. واعتماد هذا البروتوكول يدل على وجود تصميم قوي على تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا على أيدي الأفارقة. ونحن نرحب بالنية المعلنة للعمل على نحو وثيق مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما أن وجود

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد يان بيترسن، نائب رئيس وزراء النرويج ووزير خارجيتها.

السيد بيترسن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن إنشاء القادة الأفارقة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يفتح أمام أفريقيا فرصة تاريخية للسيطرة على مصيرها. وهذان الحدثان يقدمان الدليل على ما يبديه القادة الأفارقة من عزم والتزام جديدين في تشكيل مستقبل قارتهم. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تطرح رؤية واضحة وبعيدة المدى لمستقبل تلك القارة.

إن التحديات التي تواجه أفريقيا تحديات ضخمة ومتنوعة، وهو ما يعترف به بكل وضوح إعلان الألفية. فدول أفريقيا تقطنها شعوب تتكلم ما يزيد على ١٠٠٠ لغة. وثقافتها ثرية ومتنوعة. وصحيح إن التحديات التي تواجهها لها سمات محددة خاصة بكل دولة وكل مجتمع، ولكن طموحاتها واحدة: التعليم والصحة والأمن وفرص الحصول على دخل مما يمكن الناس من تحسين ظروف معيشتهم. وليس هناك أي مجال آخر تكون فيه التحديات أعظم.

وبطرح مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يكون قادة أفريقيا قد أنشأوا قاعدة مفاهيمية متينة لمواجهة هذه التحديات. وهذه الشراكة الجديدة، بتعهداتها بترسيخ الديمقراطية وبناء الحكم الرشيد وتعزيز السلام والأمن ومناصرة حقوق الإنسان، يمكن أن تطلق وتحرك الإمكانيات الهائلة الكامنة في شعوب أفريقيا. ومناشدتي لرؤساء الدول الحاضرين هنا هي أن يُظهروا القيادة الحقة في ترجمة هذه النوايا إلى أعمال ملموسة، وأن يواصلوا أيضا معالجة هذه القضية وجها لوجه مع سائر زعماء القارة.

والاجتماعية لقارتنا، عن طريق تعميق الديمقراطية وترسيخ المقبل وما بعده، أمر لا غنى عنه لجعل البروتوكول ساريا وفعالا.

إن ما نطرحه اليوم من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي ساهم الرئيس مبارك مع أشقائه الأربعة في صياغتها، هو رؤية أفريقية متكاملة لقضايا القارة ومشكلاتها، واستراتيجية شاملة للتعامل مع هذه القضايا والمشكلات، تساندها إرادة سياسية صلبة، وإدراك واع لمسؤوليات الشعوب الأفريقية وقيادتها في تحقيق الأهداف المرجوة.

ويقوم التزامنا على مجموعة من الأسس والمبادئ: أولاً، أفريقية المبادرة، وملكية أفريقيا لها، واستهدافها إيجاد الحلول الملائمة لمشاكل القارة من خلال خطة عمل وبرامج مشتركة يتم تنفيذها بسواعد وعقول أفريقية. ثانياً، أولوية البعد الإقليمي في صياغة المبادرة، وفي مضمون ما نطرحه من مشروعات وبرامج تحقق مصالح أقاليم أفريقيا المختلفة كجزء من المصلحة الأفريقية الشاملة. ثالثاً، إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تطرح رؤية جديدة لمشاركة جادة وبناءة، مع الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، ومع الدول المتقدمة والمؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى المعنية، لترجمة أهدافها إلى حقائق ملموسة، في إطار من التعاون المشترك، والاحترام المتبادل، والمصالح المتناسقة. رابعاً، إن أفريقيا تتحرك - في هذا الإطار - من منطلق جماعي، وهي لهذا لا تقبل بالانتقائية أو المشروطة، ولا تضع حدوداً بين الدول الأفريقية المستفيدة منها، فالهدف مشترك، والمصلحة متبادلة.

إن تمسكنا بالملكية الأفريقية للشراكة الجديدة لا يعني أننا نتجاهل الحاجة إلى قيام شراكة صحية ومنصفة، بيننا وبين القادرين على مساعدتنا، في عصر يستند إلى مفهوم الاعتماد المتبادل بين الكيانات الاقتصادية على الساحة الدولية. بل إننا نتطلع كذلك لأن تمتد هذه الشراكة إلى

قيادة سياسية جسورة وحازمة ومستمرة على امتداد العقد المقبل وما بعده، أمر لا غنى عنه لجعل البروتوكول ساريا وفعالا.

وستقوم الحكومة النرويجية بمواصلة وتعزيز دعمها لجهود بناء السلام في أفريقيا، ولتطوير المؤسسات والقدرات اللازمة لمنع الصراع وإدارته وحله في إطار الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية.

وفي غضون عقد التسعينات تدنت المعونة الخارجية من ٣٥ دولار للفرد إلى ١٩ دولار. كما هبطت أسعار سلع التصدير غير النفطية بمقدار الثلث بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية. فلم تكن هناك فرص متكافئة لهذه البلدان. ونحن بحاجة إلى عكس اتجاه تهميش أفريقيا. ولكن النمو الاقتصادي المستدام الذي يعتبر لب الشراكة الجديدة، لا يمكن إحداثه من الخارج. وقد أعلنّا عن استعدادنا لمضاعفة جهودنا. وما زال تخفيف عبء الدين وإحراز تقدم نحو جعل التجارة أكثر إنصافاً وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وزيادة الاستثمار، تمثل جوهر المسائل التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية وتخفيض الفقر في أفريقيا. والنرويج ملتزمة بالعمل مع البلدان الأفريقية والشركاء الدوليين لإحراز تقدم حقيقي في هذه المجالات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لمعالي السيد أحمد ماهر السيد، وزير خارجية مصر.

السيد ماهر السيد (مصر): أود بداية أن أنقل إليكم تحيات السيد الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، الذي كلفني بأن أنوب عنه للعمل معكم للخروج بنتائج جادة وعملية تساند مسيرة قارتنا، من خلال مبادرة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" لدعم الأمن والسلام والاستقرار، وبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية

الحماية، التي تتناقض مع مفهوم تحرير التجارة الدولية، ومع التزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية. ثامناً، الالتزام بمبدأ المسؤولية المتبادلة، مع إيجاد آلية للتأكد من وفاء الدول المتقدمة والأطراف المانحة بالتزاماتها تجاه الدول الأفريقية.

إن أفريقيا التي أقامت الاتحاد الأفريقي ومن خلاله تعمل على اعتماد مبادرة جادة وشاملة هي الشراكة الجديدة، تستجيب لحاجات شعوبها، وتؤكد التزام قادتها وتصميمهم على النهوض بمسؤولياتهم، لتحقيق طموحات شعوب القارة وأجيالها القادمة، في التنمية والأمن والسلام والرخاء. والعالم كله مدعو للبناء معها لأن مستقبل كل جزء من أجزائه يتوقف في النهاية على مستقبل الأجزاء الأخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية

الآن بيان معالي السيد بير شتيغ مولر، وزير الشؤون الخارجية في الدانمرك، يتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد مولر (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أتشرف

بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضاً بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك آيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن الاتحاد الأوروبي تشجعه تشجيعاً كبيراً الآمال والآفاق الجديدة التي تقدمها لأفريقيا الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وتأسيس الاتحاد الأوروبي في ديربان في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وهذان الحدثان الهامان يتيحان فرصة تاريخية لأفريقيا لكي تسيطر على مصيرها لتضع أساساً جديداً

منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى المعنية بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدول المتقدمة والمانحة، بما يستجيب لمطالب أفريقيا المشروعة، ويعالج مظاهر التهميش الاقتصادي الذي تعاني منه، ويعمل على إصلاح الخلل في النظام الاقتصادي العالمي، وتصحيح الاختلال القائم في نظم التجارة الدولية، بما يخدم مصالح كل الشعوب والدول نامية ومتقدمة.

إن أفريقيا، وهي تعلن مجدداً أن الشراكة الجديدة ليست قائمة بمطالب تمويلية، أو بياناً بالاحتياجات الأفريقية من المساعدات الخارجية، فإنها تؤكد أن ما تدعو إليه هو قيام شراكة مع الدول المتقدمة، تركز على مفاهيم العدالة والمسؤولية المشتركة والتأكد من نهوض كل طرف بمسؤولياته والتزاماته.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على ضرورة أن يولى أولوية خاصة للقضايا التالية: أولاً، استمرار الأمم المتحدة في حشد التأييد اللازم للشراكة الجديدة ولقضايا التنمية في أفريقيا. ثانياً، زيادة فعالية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، في دعم جهود التنمية في أفريقيا، والعمل على مواءمة برامجها بما يتفق وخطة عمل الشراكة الجديدة. ثالثاً، أهمية التنسيق بين الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية من ناحية، وبين الحكومات الأفريقية، والتجمعات الاقتصادية الأفريقية من ناحية أخرى، من أجل وضع أهداف وبرامج ومشروعات الشراكة الجديدة موضع التنفيذ. رابعاً، معالجة مشكلة المديونية الخارجية للدول الأفريقية، بإسقاط أو تخفيف عبء هذه المديونية، بما يسمح بتوجيه مستحقاتها إلى برامج التنمية في القارة. خامساً، الوفاء بما التزمت به الدول المتقدمة من الوصول بحجم مساعدات التنمية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي. سادساً، مساندة جهود أفريقيا لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها. سابعاً، تخلي الدول المتقدمة عن السياسات

وإحدى السمات التي يمكن من خلالها تعريف الشراكة الجديدة هي القدرة الأفريقية والقيادة التقدمية التي تجسدها. وهي مبادرة وضعها الأفارقة للأفارقة. وعلى البلدان الأفريقية إظهار التزامها لإعطاء مضمون حقيقي للشراكة الجديدة. ويجب أن يصاحب تنفيذ الالتزامات من جانب الأفارقة تنفيذ للالتزامات من جانب المجتمع الدولي.

وفي المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المنعقد في مونتيري في آذار/مارس، اتفقت البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على الدخول في شراكة جديدة ملزمة للطرفين. وتم التعهد بمبلغ إضافي قدره ١٢ بليون دولار سنويا للمساعدة في مجال التنمية العالمية.

وفي المقام الأول وعلى المستويين الوطني ودون الإقليمي، ستتم ترجمة الشراكة الجديدة إلى أعمال. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى توضيح أكبر وزيادة تنسيق فيما بين جميع شركاء التنمية بغية تنفيذ الشراكة الجديدة، من خلال أوراق لاستراتيجية تخفيض الفقر على الصعيد الوطني والمنظمات دون الإقليمية، وكذلك على المستوى القاري. ويضع الاتحاد الأوروبي في تصوره تدعيم الشراكة الجديدة بصورة أساسية من خلال أطر عمل التعاون القائمة. واللجنة الأوروبية مستعدة للعمل مع الشراكة الجديدة في مجال تحديد الأولويات وليس أقلها أهمية تنمية الموارد والبنية التحتية.

وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في كاناناسكيس، تم اعتماد خطة عمل أفريقية لمجموعة الثمانية بوصفها إطار عمل لدعم الشراكة الجديدة. واتفقت الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية أنه من الممكن توجيه نصف أو أكثر من نصف التزاماتها بالمساعدة في مجال التنمية المعلنة في مونتيري إلى الدول التي تحكم بعدالة وتستثمر في شعوبها وتعزز الحرية الاقتصادية. والتزمت أيضا بتوفير موارد كافية للقضاء على مرض شلل الأطفال بحلول عام ٢٠٠٥ وذلك بالإضافة إلى

للتنمية في أفريقيا. في هذا الصدد، يعتبر الاتحاد الأوروبي أن الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة يعضد كل منهما الآخر.

إن التحديات الإنمائية التي تواجه أفريقيا هائلة. ومنذ أكثر من عامين بقليل، ألزم قادة العالم أنفسهم بالعمل معا لتحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية للألفية. والهدف البعيد الأثر هو تخفيض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويعيش عدد كبير من أولئك الناس في أفريقيا. وقد تم الاعتراف بالتحديات الإنمائية الخاصة في مؤتمر قمة الألفية. وتقع المسؤولية الأساسية لمواجهة تلك التحديات على عاتق أفريقيا. ولكن لا تستطيع أفريقيا التصدي لها بمفردها. وهناك حاجة لتجديد الشراكة الإنمائية بين أفريقيا والمجتمع الدولي لتدعيم أفريقيا في جهودها.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن المبادرة الجديدة هي أساس هذه الشراكة المتجددة. والاتحاد الأوروبي مؤيد قوي للشراكة الجديدة والوعد الذي تبشر به للتنمية الأفريقية بوصفها برنامجا للاتحاد الأوروبي. ولذلك ينبغي للشراكة الجديدة أن تصير الإطار الأساسي للسياسة العامة لعلاقات المجتمع الدولي مع أفريقيا بوجه عام ومع الأمم المتحدة بوجه خاص.

وإحدى السمات الرئيسية للشراكة الجديدة هي الرابطة بين النمو الاقتصادي ومبادئ الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد وسيادة القانون، وتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء ستكون أساسية في جعل مبادئ الشراكة الجديدة هذه حقيقة. ولا يمكن استيراد الحكم الرشيد من الخارج. فإرادةفرادى الأمم الأفريقية وقدرتها هما اللتان ستحققان النجاح.

إن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا صممها الأفارقة من أجل الأفارقة. وهي تؤكد أنه لا تنمية دون حكم رشيد. ولا تتحقق الديمقراطية دون احترام لحقوق الإنسان. وتسعى الشراكة الجديدة إلى وضع المسؤولية الأساسية عن التنمية على عاتق الحكومات الأفريقية نفسها. وتتشاطر الشراكة الجديدة طموحات وآراء مشروع عظيم آخر، هو الاتحاد الأفريقي. والحكومات الأفريقية، إذ تلتزم بإخضاع سياساتها للدراسة الدقيقة من جانب أقرانها، تختار اختياراً سياسياً جسوراً ومقنعا.

إن ملايين الأفارقة تهددهم المجاعة اليوم. وقد تسببت فاجعة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في خفض متوسط العمر المتوقع خفضاً كبيراً. ويسود البؤس والعنف، وفي كثير من الحالات اليأس، في جميع أنحاء أفريقيا. أما الشراكة الجديدة لصالح التنمية في أفريقيا فتأتي بأمل جديد ولا يمكننا أن نخذلها بسبب الافتقار إلى الدعم الأجنبي. بل ينبغي لنا جميعاً أن نعبئ قوانا لكي ندعمها.

وحجم المساعدات المقدمة إلى أفريقيا لا يكفي أبداً. والأسوأ من ذلك أن أفريقيا لا تحظى إلا بربع المعونة المخصصة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظومة الأمم المتحدة. وهذا أقل بكثير مما يجب أن تحصل عليه أفريقيا من معونة التنمية إذا كان لنا أن نأخذ بجدية هدف التنمية الذي حدده مؤتمر قمة الألفية، وهو تخفيض الفقر بمقدار النصف من الآن إلى عام ٢٠١٥.

وأعود بذاكرتي إلى مؤتمر القمة المعني بالتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ فيساورني أمل ضئيل وكثير من الاحباط. فنحن لم نظهر تضامناً حقيقياً، ولكن كان هناك اتفاق واسع النطاق حسب تحليلنا. ولكن لم تكن هناك قوة إرادة سياسية كافية.

التزاماتها الحالية بمكافحة الملاريا والسل والفيروس/الإيدز، والعمل مع شركائها الأفارقة لتحقيق خطة مشتركة بحلول عام ٢٠٠٣ لتنمية القدرات الأفريقية للتعهد بعمليات دعم السلام. وسيعمل الاتحاد الأوروبي أيضاً في مجال ضمان شروط تجارة أكثر عدالة لأفريقيا.

وختاماً، أود أن أذكر أن استمرار الأمور على ما هي عليه لن يعزز التنمية في أفريقيا. وقد رفع قادة وشعوب أفريقيا مستوى الأهداف المرجو تحقيقها باعتماد الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون على استعداد لمواجهة ذلك. والاتحاد الأوروبي قد فعل ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد لوي ميشيل، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في بلجيكا.

السيد ميشيل (تكلم بالفرنسية): أود أن أحيي رؤية المستقبل والحس التاريخي والشجاعة السياسية لمؤسسي الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا. وأود أن أقدم احترامي إلى رؤساء جنوب أفريقيا والجزائر ومصر ونيجيريا والسنغال. إن هذه المبادرة تفتح الطريق أمام علاقة جديدة مع المجتمع الدولي وطموح يركز على مفهوم نبيل لمستقبل شعوبهم. وبإعطائهم المشروع منظوراً إقليمياً، سيقاومون إغراء الانغلاق على أنفسهم، بينما يضعون على عاتق المجتمع الدولي في نفس الوقت مسؤولية خاصة لا يمكنه هذه المرة أن يتنصل منها. إن هذه المبادرة في الحقيقة تمثل تحدياً جسوراً، وهو التولي عن نوع التعاون الأبدي البالي، إن لم يكن المذل، الذي ساد في الماضي.

وعندما علمت الرئاسة البلجيكية بهذا المشروع، اقتنعنا بسرعة بأنه أسمى بحسب المفهوم التقليدي للشراكة التي وجدت بين شعوبنا.

أفريقيا. ولم تسجل كل الصفحات المشتركة لهذا التاريخ بحبر السخاء أو الاحترام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيدة ليدي بولفر، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في لكسمبرغ.

السيدة ليدي بولفر (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): منذ بدء الشراكة الجديدة لصالح التنمية في أفريقيا، يبدو أن ريحا جديدة هبت عبر القارة الأفريقية. فقلما تلقت مبادرات من هذا النوع مثل هذه الاستجابة في جميع أنحاء العالم وبث هذا القدر الكبير من الأمل.

وكما ذكر رئيس الاتحاد الأوروبي، الذي تكلم بالنيابة عن الدول الخمس عشرة، ترحب لكسمبرغ بهذا الحافز الجديد وبهذا الكيان الدينامي وتشير بالامتنان لذلك. والشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا دعوة إلى شراكة بناة جديدة بين أفريقيا والمجتمع الدولي لتخفيض فجوة التنمية. ولكسمبرغ تقبل هذه الدعوة وتتوقع أن تسفر عن تعاون مثمر.

وفي مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، قطعت لكسمبرغ التزاما رسميا بأن تحقق بانتهاء ذلك العقد هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتحقق هذا الهدف عام ٢٠٠٠ وهدفنا الجديد زيادة المعونة التي نقدمها إلى ١ في المائة من إجمالي الناتج القومي بحلول عام ٢٠٠٥.

ويتجسد هذا الالتزام السياسي في اختيار أسلوب معين أيضا. وعلى مدى السنين، وبازدياد موارد لكسمبرغ، مر تعاونها بعملية تغير جرت بعد دراسة دقيقة. وعند انتهاء هذه العملية، اعتبر نهج المشروع تدريجيا وغير مرن بدرجة أكبر مما يجب وحل محله نهج برنامجي لسنوات عديدة. وفي

وسنعمد إعلانا سياسيا جديدا، ولكن الأعمال وحدها هي التي يُعتد بها. وينبغي للمانحين أن يبذلوا جهدا كبيرا في مجالات أساسية ثلاثة هي التمويل والديون وإمكانية الوصول إلى الأسواق. وقد حان الوقت لكي يسدد المجتمع الدولي ديونه لهذه القارة العظيمة التي كانت مهد البشرية.

وبالنسبة لبلجيكا، فقد زدنا معونتنا هذا العام للمرة الرابعة على التوالي. وسنحقق من الآن إلى عام ٢٠١٠ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي لتقديم المساعدات. ويكرس أكثر من ٦٠ في المائة من معونتنا لأفريقيا. وتأخذ المساعدات التي نقدمها إلى أفريقيا شكل الوصول إلى مؤسساتنا المالية وإلى أسواقنا وتكنولوجيتنا، ونحن مقتنعون بأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا ستصبح إطار العلاقات بين الأمم المتحدة وأفريقيا.

وإيجازا، فإنه أثناء المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتفرقة العنصرية وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في ديربان، أبدينا معا رغبتنا في إنهاء أحلك صفحات تاريخنا لكي نتمكن من إقامة علاقات جديدة على أساس الاحترام المتبادل والتضامن والشراكة. وترسي الشراكة الجديدة لصالح التنمية في أفريقيا دعائم هذه الشراكة. وهذه الشراكة الجديدة أمل تحول أولا وقبل كل شيء إلى استراتيجية ومشروع. ولكنها أكثر من ذلك. فهي لا تقل عن أكثر الطموحات نبلا، ألا وهو الطموح إلى تحرير أفريقيا من عدم القدرة على العمل، ومن ألم وتعقيدات مصير مححف لم يسفر إلا عن الإهانة والاستغلال والأسى.

وعلينا ألا نخطئ. إن هذه المبادرة عمل تحرري متفائل سيضع حدا في نهاية المطاف للمظالم التي عانت منها أفريقيا في تاريخها. وبلجيكا، أكثر من غيرها، مدينة بالدعم المخلص لأفريقيا لأن جزءا كبيرا من تاريخنا هو تاريخ

من جانب القادة نحو شعوبهم فضلا عن أنه التزام متبادل. وإنجازا لهذا القسم وهذه الوعود التي قد تنشأ عنه، يمكن للبلدان الأفريقية أن تعول على دعم بلدي.

لقد اتخذت أفريقيا مبادرات شجاعة وجديدة، وعلينا في المجتمع الدولي أن نقف بجانب أفريقيا وأن نقدم لها الدعم في هذا المضمار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من معالي السيد تانغ جياشوان، وزير الشؤون الخارجية في الصين.

السيد جياشوان (الصين) (تكلم بالصينية): إن هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في كيفية دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تركز اهتمام العالم من جديد على قضايا التنمية في أفريقيا. وباسم الحكومة الصينية، أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة كيما يتسنى عقد هذا المؤتمر.

إن إعلان قيام الاتحاد الأفريقي رسميا في تموز/يوليه من هذا العام يمثل بدء مرحلة تاريخية جديدة في مسيرة أفريقيا من أجل التنمية المشتركة والانتعاش. إلا أن البلدان الأفريقية، بشكل عام، لم تنعم بفوائد العولمة الاقتصادية بعد. وما فتئت الفجوة بين أفريقيا وسائر العالم في مجال التنمية الشاملة تزداد اتساعا. وهذا التحدي ليس للبلدان الأفريقية فحسب، بل إنه يمثل قضية يتعين على المجتمع الدولي أن يوليها اهتماما أوثق وأن يعمل على معالجتها.

والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا خطوة هامة اتخذتها البلدان الأفريقية لمواجهة تحديات القرن الجديد من خلال المزيد من الاتحاد والتحسين الذاتي. وإننا ندعم البلدان الأفريقية في جهودها الحثيثة لتحقيق كل أهداف الشراكة الجديدة حسب احتياجاتها وظروفها الفعلية من أجل نهضة أفريقيا. وللأمم المتحدة دور لا غنى عنه في النهوض بالتنمية

داخل هذا الإطار الجديد يخصص مكان مرموق لاحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الشراكة حجر الأساس في تعاون لكسمبرغ.

ومن الناحية العملية، يجب على كل برنامج أو مشروع أن يشكل جزءا من خطة التنمية في البلد ويجب أن يدرج في قائمة أولوياته. ويجري التأكيد بصفة خاصة في هذا الإطار على تبادل المعرفة والخبرة من أجل تطوير القدرات المهنية والإدارة في البلدان الشريكة. وقد أقامت لكسمبرغ شراكة خاصة مع ستة بلدان أفريقية. والقطاعات التي تخطى بالأولوية في الشراكة الجديدة لصالح التنمية في أفريقيا تشكل جزءا من القطاعات الرئيسية لتعاون لكسمبرغ. وهكذا، فإن أكثر من ٨٠ في المائة من تعاوننا الثنائي مكرس للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية، بينما تستأثر المشاريع في قطاعي الصحة والتعليم بأكثر من ٥٠ في المائة من تمويلنا. وبرغم التلاقي الكبير في الأفكار والنهج، تولى لكسمبرغ أهمية كبيرة لفكرة أنه ينبغي للبلدان الشريكة أن تضطلع بنصيبها من المسؤولية في تنفيذ المشاريع المشتركة.

والحكم الرشيد، السياسي والاقتصادي، أمر يُعترف بحق من الآن فصاعدا بأنه شرط لا بد منه لنجاح أنشطة التنمية. والشفافية في الإدارة ومشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرار، خاصة على الصعيد المحلي، مفهومان هامان إلى جانب اعتبارهما أساسيين لقياس درجة تملك أنشطة التنمية من جانب المستفيدين منها، لأنه من خلال الشعور بالمشاركة تتحقق التنمية المستدامة.

وتنص الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على إنشاء آلية لاستعراض النظراء؛ وتمثل هذه الآلية في حقيقة الأمر أحد الملامح الخاصة للشراكة الجديدة. وهذه الشراكة هي مبادرة أفريقية يديرها الأفارقة من أجل الأفارقة. وهذا التزام

عادلة تتقدم بها البلدان الأفريقية. ونأمل مخلصين أن يتحقق التنفيذ التدريجي والكامل للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيدة أغنيس فان أردن، وزيرة التعاون الإنمائي في مملكة هولندا.

السيدة فان أردن (هولندا) (تكلمت بالانكليزية): ينبغي أن تتضافر جهود العالم أجمع لضمان أن تتبوأ أفريقيا المكانة التي تليق بها على الساحة العالمية. ويتعين على كل من أفريقيا والعالم المتقدم النمو الوفاء بالتزامهما المتبادلة.

وتدل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على تزايد عدد الزعماء الأفارقة الذين باتوا يشعرون بالحاجة إلى العمل على نحو عاجل. وأنا أحيي تلك القيادات. والشراكة الجديدة مبادرة حسنة، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى ملكية أصحاب الأمر لأمرهم، وإلى أن يضطلع الزعماء في أفريقيا بالمسؤولية عن تسوية مشاكل أفريقيا. وتدل استعراضات النظراء المقترحة على أن الأفارقة يتناولون مشاكل أفريقيا بشكل جدي للغاية حقاً. وأرى أن الشراكة الجديدة علامة تدل على أن الأفارقة يتشاطرون العزم على منع نشوب الصراعات وتحسين سياساتهم وحكمهم. وفي حقيقة الأمر، فإن السياسات المحسنة والحكم الرشيد من متطلبات التنمية. وينبغي أن يكون من المفهوم أن مبادرة الشراكة الجديدة لن يكتب لها النجاح إلا بقوة دفع أفريقية.

ومع ذلك، فإن أفريقيا لا تستطيع أن تقطع هذا الطريق الجديد الصعب وحدها. وعلينا نحن البلدان الغنية أن نفي بالجزء الخاص بنا من الصفقة وأن نتيح مجالاً لأفريقيا على الساحة العالمية. فلا ينبغي أن تقتصر المشاركة على الحكومات فقط. ومساعدات التنمية هي استثمار مشترك في مستقبل مشترك. وحتى تنجح هذه الاستثمارات، نحتاج إلى

في أفريقيا، كما أن لها دوراً بناءً في حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة.

وعلى المجتمع الدولي، خاصة البلدان المتقدمة النمو، تقع المسؤولية والالتزام باتخاذ تدابير أكثر فعالية وكفاءة لتهيئة مناخ دولي سليم للتنمية الاقتصادية للبلدان الأفريقية. كما يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تعمل على عكس الاتجاه الهابط لمساعدات التنمية في أسرع وقت ممكن. وعليها أن تعمل لضمان أن تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، مع تخفيض ديون البلدان الأفريقية أو إلغاؤها، وزيادة وتحسين إمكانية وصول منتجات البلدان الأفريقية، ونقل التكنولوجيات التطبيقية إلى أفريقيا. وينبغي لها أيضاً أن تساعد البلدان الأفريقية على بناء القدرات لمكافحة الأمراض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتقيم الصين منذ أمد بعيد علاقة جيدة وتعاونية مع البلدان الأفريقية، وهي تتابع عن كثب التقدم المحرز في القارة الأفريقية. وقد استضافت الصين بنجاح منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا خلال ”المؤتمر الوزاري بين الصين وإفريقيا ٢٠٠٠“، كما أنشأت آليات المتابعة ذات الصلة. وبدأنا في إلغاء ١٠ مليارات يوان من ديون البلدان الأفريقية للصين، حسبما وعدنا من قبل. ويجري اتخاذ إجراءات متابعة في مجالي التعاون الفني والاقتصادي والكثير من مجالات التعاون الأخرى.

ويتشاطر منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا نفس الأهداف المتمثلة في النهوض بالتعاون والتنمية المشتركة. ونرى أن التنفيذ الفعال لأنشطة المتابعة المتعلقة بالمنتدى من جانب أفريقيا والصين سيعطي دفعة قوية لعملية التنمية الأفريقية وللشراكة الجديدة. وكعهدنا دائماً، سنؤيد أي مطالب معقولة أو مقترحات

سبيل المثال، أنشأنا في جوهانسبرغ شراكات بشأن الأمن الغذائي في إثيوبيا وإريتريا. وهذا لا يعني أن القطاع الخاص قد اختطف التنمية المستدامة، ولكنه يعني وجود شريك ضروري للتنمية ينضم إلى هذه الجهود.

وينبغي ألا ننسى شيئا هاما، ألا وهو أن النساء في أفريقيا شريكات رئيسيات في التنمية. وأثبت العديد من الدراسات أن لا غنى عن مشاركة النساء في التنمية المستدامة. كم من الدراسات الأخرى نحتاج إليها للاعتراف بهذه الحقيقة الأساسية؟ لذا أدعو القادة الأفارقة إلى منح النساء الفرص اللازمة لمشاركتهم في التنمية. وكيف يمكن لنا أن نجعل استثمارنا في التنمية منتجا إن تركنا ما يزيد عن ٥٠ في المائة من إمكانياتنا البشرية معطلة؟

ويجب علينا نحن الأمم الصناعية أن نضطلع بالتزامنا بصورة سخية، وعلينا أن نقف على أهبة الاستعداد حينما تحتاج أفريقيا إلى مساعدتنا. وفي جوهانسبرغ وقعت، في الأسبوع الماضي مع معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية، اتفاقية لبث أهداف الشراكة الجديدة بشكل أوسع في أفريقيا، ولدعم الجهود الهادفة إلى اشتراك المجتمع المدني في برنامج عمل الشراكة الجديدة.

ونحن مستعدون لتعبئة جهودنا، الكبيرة منها والصغيرة، للمساعدة على إنجاح الشراكة الجديدة. فهو يهين لنا الإطار الصحيح للحكم الصالح. وفي هذا الإطار، يمكن للجهود المشتركة لكل من العالم النامي والعالم الصناعي أن تحدث فارقا هاما في حياة الأفارقة وسوف تفعل ذلك. دعونا نحقق الشراكة الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن تستمع الجمعية إلى خطاب معالي السيدة أنا بالاسيو، وزيرة الشؤون الخارجية باسبانيا.

شركاء من عدة جوانب: المنظمات المتعددة الأطراف، والحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

كما أننا نحتاج إلى تحقيق نتائج أفضل لكل الجهود المبذولة لمكافحة الفقر: الموارد الداخلية الأفريقية، والإعفاء من الديون، والدخل من الصادرات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدات المانحين. وأكرر ندائي إلى جميع المانحين لاحترام التزامهم بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية. وسيتعين علينا أن نزيد من مساعداتنا بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولم يؤثر التغيير السياسي الأخير في هولندا على التزامنا الراسخ برصد ٠,٨ في المائة من إجمالي إنتاجنا القومي لدعم التعاون من أجل التنمية. زد على هذا أن هولندا ستنفق على الأقل نصف ميزانيتها للمعونة الثنائية في أفريقيا.

ولكن المال وحده لا يكفي. إذ علينا انتهاز سياسات اقتصادية ودودة تجاه أفريقيا. فعلاوة على تقوية الأسواق المحلية الإقليمية في أفريقيا، يجب علينا أن نفتتح أسواقنا أيضا. كما يتوجب علينا أن نلغي الدعم الذي يشوّه التجارة ويؤذي البيئة. ولا يزال اتساق سياستنا في مجالات كالـتجارة والتنمية يشكل أولوية مطلقة بالنسبة لنا. وإن لم تقم البلدان الغنية بتخفيض دعمها لمنتجات مثل السكر والقطن واللحم واللبن تخفيضا كبيرا، لا يمكن لنا أن نكون صادقين في تسمية أنفسنا شركاء حقيقيين في بلوغ أهداف الألفية للتنمية في الشراكة الجديدة. لذا سيكون تركيز سياستنا أكثر تكاملا من أي وقت مضى، وأفريقيا هي النقطة المحورية لهذه السياسة المتكاملة.

وعلى أن ندعو القطاع الخاص إلى المشاركة في تغيير الهبوط في الاستثمار الأجنبي. ففي عام ١٩٩٠ نالت أفريقيا ٢ في المائة من قيمة كل الاستثمارات. وبعد عشر سنوات من ذلك التاريخ، هبط هذا الرقم إلى ٠,٣٥ في المائة. وعلى

ويمكن تلخيص هذه الأولويات في محورين رئيسيين: تسوية الصراع وإزالة الفقر. وللصراع والفقر نتائج ضارة للغاية بالشعوب الأفريقية وذلك في الصور التالية: الاتجار غير المشروع بالأسلحة؛ مأساة الأطفال الجنود؛ المعوقين الذين فقدوا أطرافهم بسبب الألغام الأرضية؛ نقص بل وتدمير البنيات الأساسية؛ انتشار الأمراض المعدية بما فيها مشكلة الإيدز وهي في غاية الخطورة كما أسلفت الذكر.

وترحب إسبانيا مع قدر كبير من الارتياح بالقيادة الأفريقية الحاسمة التي تجلت في الشراكة الجديدة، الأمر الذي يدل على أن الدول الأفريقية قد تقلدت مسؤولية إدارة تنميتها ذاتيا. ونرى في قيام الحكومات الأفريقية بتحديد معايير التقييم خلال تنفيذ الشراكة الجديدة دلالة إيجابية بوجه خاص.

أما آلية استعراض النظراء، التي تستهدف التأكد من درجة الامتثال لمعايير الحكم الصالح، فهي انعكاس واضح لهذه القيادة الأفريقية، وهي تدل على الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية واضحة وشفافة في إطار الشراكة الجديدة، وذلك لزيادة تدفق الاستثمار الخاص إلى أفريقيا. هذا الهدف، في تواز مع الدعم المالي الحكومي الذي توفره خطة عمل الدول الثماني بشأن أفريقيا، وعن طريق الشراكة الجديدة أيضا، يمثل فرصة لدمج الاقتصادات الأفريقية في كوكب يتزايد عولمة.

إن القضاء على الفقر هو هدفنا المشترك. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على دور النساء الأفريقيات وهو دور لا غنى عنه. لقد وضعن أنفسهن في الخط الأول للتنمية على الرغم من الكثير من المصاعب التي تلاقيهن. لذا يتحتم الإصرار على تعليم البنات، وصحة الأغذية والوصول إلى ماء الشرب النظيف وإلى الخدمات الصحية، بالإضافة إلى التأكد من أن هذه الأولويات تؤخذ في الاعتبار في كل

السيدة بالاسيو (إسبانيا) (تكلمت بالاسبانية):

لا نستطيع أن نغفل المعومات التي لا يمكن وصفها إلا بأنها مأساوية وهي: هناك ٦ ملايين من اللاجئين؛ وعشرون مليوناً من الأشخاص المشردين داخليا؛ أكثر من ١٢٠ مليوناً من الأميين؛ ومعدل عال للغاية من وفيات الأطفال؛ وأثر الإيدز. وأمامنا مسؤولية مشتركة عن العمل بصورة راديكالية لتغيير ذلك الواقع الذي تواجهه أفريقيا.

ورغما عن التعقيدات التي تواجه أفريقيا، فما زالت القارة مصدرا للأمل. فقد حدثت أخيرا تطورات إيجابية عبر القارة، وهي إيجابية أيضا بالنسبة لنا. فبالإضافة إلى عمليات السلام الجارية الآن، أود أن أركز الأضواء أيضا على الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي الذي يؤكد بصورة خاصة على جانب الاندماج. وإني كمواطنة لإسبانيا وأوروبا، أعتقد أن آليات الاندماج تشكل الوسيلة المهمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أولت قمنا مونتييري وجوهانسبرغ اهتماما خاصا لمكافحة الفقر عبر القارة الأفريقية. وفي هذا السياق، يجدر بنا ملاحظة أنه في أثناء رئاسة إسبانيا للاتحاد الأوروبي وفي إطار توافق الآراء في مونتييري، توصلت بلدان الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق يقضي برصد ٢٠ بليون دولار إضافية في الفترة ما بين الآن وعام ٢٠٠٦.

لذا نجد أن برنامج الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا مبادرة هامة للغاية. وهنا أود أن أؤكد على حقيقة أن الشراكة الجديدة تعالج الأولويات الأفريقية من سياسية إلى اقتصادية إلى اجتماعية بطريقة في غاية الاتساق والتوازن. وتشمل هذه الأولويات ما يلي: السلام والأمن؛ نظام الحكم السياسي والاقتصادي وإدارة الأعمال؛ أهمية الموارد البشرية؛ إقامة البنيات الأساسية؛ الوصول إلى الأسواق العالمية؛ حماية البيئة.

الأفريقي وتطویر الشراكة الجديدة، يفتحان آفاقا خيالية ويوفران فرصا لكل شعوب أفريقيا.

بيد أن الشراكة الجديدة تواجه تحديات، لأن الرهان لا يتعلق فقط بإقامة شراكة جديدة داخل أفريقيا لتنمية أفريقيا. فالشراكة الجديدة تعرض على حكومات أفريقيا وشعوبها أهدافا واضحة ومفصلة. فالآن، تبدأ عملية مهمة، مما يتطلب الكثير من الشجاعة والعمل المضني والعزم.

وتعرض الشراكة الجديدة أيضا تحديات مماثلة على العالم الأوسع نطاقا خارج أفريقيا، سعيا للتضامن معا في شراكة خلاقة جديدة لصالح أفريقيا، لمد جسور جديدة بين أفريقيا والعالم، وأخيرا، ولكي تضاهي أفعالنا أقوالنا، في المساعدة على دفع التنمية المستدامة في أفريقيا وإنهاء تهميشها من الاقتصاد العالمي.

والشراكة الجديدة مبادرة قامت بها أفريقيا لصالح أفريقيا. وهي، بحكم بنائها على مبادرات مبكرة، تقدم أهدافا ومرامي يضاهيها إطار عملي لتحقيق تلك الأهداف. وهي تعلن بوضوح للمجتمع الدولي: هذا هو طريقنا إلى الأمام - لكنه يتطلب أيضا شراكة مزدوجة. وهي شراكة داخل أفريقيا، لكنها تمثل أيضا تحديا للبلدان المتقدمة النمو للاتفاق على شراكة جديدة لأفريقيا.

هذه المرة، يجب أن تنجح الشراكة الجديدة في أفريقيا ولصالح أفريقيا، في حين باءت مبادرات أخرى بالفشل. وإن دعم أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة المتقدمة في أفريقيا يجب أن ينطوي على عمل قوي وواسع الخيال يقوم به المجتمع الدولي من خلال معالجة الأسباب البنوية للفقر في أفريقيا؛ وتسهيل الوصول العادل لمنتجات الدول الأفريقية إلى السوق؛ وتعبئة الموارد المالية والتقنية والاستثمارية لتمكين أفريقيا من التنافس بجدل مع بقية بلدان العالم؛ ومعالجة مستويات الدين غير المقبولة،

مشروعات التنمية في أفريقيا، وذلك عملا بالأهداف التي وضعتها الشراكة الجديدة ذاتها.

لقد تابعت اسبانيا والاتحاد الأوروبي باهتمام هذه التطورات في إطار عملية القاهرة والحوار السياسي الذي يديره الاتحاد الأوروبي مع أفريقيا منذ اجتماع الدول المانحة من أعضاء الدول الصناعية الثماني في قمة تلك الدول وكذلك قمة كاناناسكيس ذاتها.

لقد قيل إن التغيرات التاريخية الكبرى لا تبدأ حينما يكون الحال سيئا، ولكنها تبدأ حينما ندرك أن التغيير مستطاع. وها هو مجموع المبادرات التي صبت في وعاء الشراكة الجديدة يرقى إلى ثورة حقيقية بشأن دور أفريقيا في المجتمع الدولي. وإن بلدي، وهو جسر بين أوروبا وأفريقيا لأسباب جغرافية وثقافية بالإضافة إلى أسباب الالتزام، مستعد للقيام بدوره في هذه العملية التاريخية من النمو المشترك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد بريان كوين، وزير الشؤون الخارجية بأيرلندا.

السيد كوين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): إن وزير الشؤون الخارجية في الدانمارك، السيد بر ستغ مولير، قد خاطب هذه الجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة، باسم الاتحاد الأوروبي. وإن أيرلندا توافق تماما على الملاحظات التي أدلى بها.

إن بناء الأمل، وإجراء التقييم، والتطلع إلى المستقبل ومواجهة التحديات هي المواضيع الأساسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فالشراكة الجديدة تمثل مخططا شجاعا وشريفا للعمل - ليس لأفريقيا فحسب، إنما لصالحنا كلنا. وتعتبر الشراكة الجديدة بمثابة أمل جديد، لأن إنشاء الاتحاد

عليها في كاناناسكيس. وقد قال الرئيس مبكي وقادة أفريقيون آخرون، عن حق، إن الفرص الاقتصادية الممنوحة لأفريقيا هي أيضا فرص اقتصادية ممنوحة للبلدان المتقدمة النمو.

والآن يجب أن تضاهي أفعالنا أقوالنا. وباختصار، يجب علينا في المجتمع الدولي أن نؤيد بشدة اقتراحات الشراكة الجديدة بشأن تعبئة الموارد؛ وفرص الاتجار، بما في ذلك، بالطبع، في جولة الدوحة، ومعالجة الدين، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المعدية الأخرى، وبالسماح لأفريقيا وإعطائها الفرصة التي تطالب بها، لتندمج كاملا ضمن الاقتصاد العالمي.

وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تعتمد سريعا، وبالكامل، إلى الإيفاء بالالتزامات التي قطعتها في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي انعقد في مونتيري في آذار/مارس الماضي.

أما بالنسبة لالتزام أيرلندا الخاص، فإن رئيس وزراء بلدي، تاوازيش بيرتي آر، كرر، في قمة جوهانسبرغ، التزام أيرلندا بأن تفي، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٧، بالهدف الذي وضعته الأمم المتحدة المتمثل في إنفاق ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التعاون الإنمائي الدولي.

رابعا، يجب أن تؤمّن الأمم المتحدة قيادة قوية وناشطة في تأييد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهذا يشمل كل مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. فيجب على أسرة الأمم المتحدة أن تعمل بانسجام لتصدر أفريقيا برنامجا الجماعي.

واليوم، لدينا الفرصة لتعبير عن التزامنا بالشراكة الجديدة وتأييدنا لها. وباسم أيرلندا، أفعل هذا بجرارة، وأفعل ذلك بتأكيد تام لتأييدنا لها في الفترة المقبلة.

وباختصار، عن طريق إعطاء أفريقيا فرصة عادلة، على أسس عادلة. ذاك هو ما تنشده أفريقيا. وذاك هو، في الأساس، مبدأ الشراكة الجديدة.

واسمحوا لي بأن ألقى الضوء على أربعة مواضيع أساسية تعتبرها أيرلندا ذات أهمية خاصة في تنفيذ الشراكة الجديدة.

أولا، تكمن قوة الشراكة الجديدة الرئيسية في اعترافها بالروابط القوية بين التنمية المستدامة المتقدمة والحكم السياسي والاقتصادي. وفي العقود الأخيرة، أدّت صراعات كثيرة جدا إلى تمزيق نسيج أفريقيا. فالحكم السياسي والاقتصادي الضعيف في بعض البلدان الأفريقية، أفشى بغير عدل الفساد في أفريقيا بأسرها، وغالبا ما أبدى العالم الأوسع نطاقا استخفافا قاتلا: "لا يسعنا عمل أي شيء" ردا على التحديات الاقتصادية والاجتماعية المروعة التي تواجه أفريقيا.

والآن، أفريقيا تضع لنفسها المعايير السياسية والاقتصادية للحكم، وتستعين كذلك بتقنيات جديدة، مثل آلية استعراض النظر الأفريقي، لتوفير الدعائم المؤسسية الضرورية. وهذا أمر حكيم وشجاع.

ثانيا، فإن الشراكة الجديدة، كبرنامج أطلقه الاتحاد الأفريقي، تسمح بالتكامل الخلاق على المستوى الهيكلي ضمنا لتقدم الأعمال السياسية والاقتصادية وسياسات التنمية المستدامة بانسجام. وعبر العقود الأخيرة، قمنا في أوروبا بإرساء بني التعاون لخدمة كل شعوبنا. وأفريقيا الآن تنطلق في المسار نفسه.

ثالثا، لا تستطيع الشراكة الجديدة أن تنجح بدون المجتمع الدولي الذي، عبر أعمال صريحة وقوية، يضطلع بدور خاص في دعم الشراكة الجديدة. وإن مجموعة الثمانية قد حققت انطلاقة جيدة في خطة عمل أفريقيا التي تمت الموافقة

العملية الديمقراطية، من خلال السياسات الاقتصادية السليمة؛ وتطوير السياسات في مجالات الصحة والتربية والزراعة وإدارة الموارد المائية وتحسين التجارة الإقليمية.

وتتمثل قيمة نجاح هذه المبادرة بتأييد كل الأفريقيين لها. وتحتاج كل مستويات المجتمع الأفريقي أن تكون مشاركة ناشطة. والأمر الأساسي أن يعمل الأفريقيون معا لمصلحة أفريقيا وخيرها.

وينبغي على العالم الغربي وبلدان عديدة في أفريقيا على السواء أن يتشاركا في تحمل الملامة على وجود أجزاء واسعة من القارة أفقر بكثير مما ينبغي لها. وعلى الرغم من الوعود التي قطعناها، لم نكرس، نحن الأوروبيين، ما يكفي من مواردنا للتصدي للمشاكل التي تعانيها أفريقيا أو لم تطور سياسات التعاون الملائمة. وفي الوقت نفسه، قاوم بعض القادة الأفريقيين تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز التوزيع العادل للدخل، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون. لقد حان الوقت لتغيير ذلك.

وكما هو معروف، في العقود الأخيرة، تركزت سياسة البرتغال الخارجية، بشكل كبير - كما هي الحالة ما زالت مستمرة بالفعل - على مسائل تتسم باهتمام خاص ومصلحة خاصة لأفريقيا.

وإن التحديات التي تواجه القارة الأفريقية خطيرة ومعقدة. وللأسف، يتم تذكرنا بها يوميا.

ولا تزال بعض البلدان الأفريقية متورطة في صراعات دولية وحروب أهلية أو تعاني من اضطرابات اجتماعية عنيفة. وما زال يتعين على بعض البلدان الأفريقية أن تتحول تماماً إلى الديمقراطية. إذ أن واحداً من بين كل اثنين من الأفريقيين يعيش في فقر مدقع، وهذه حالة لا يزيد عنها تفشي الأمراض إلا تفاقمًا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد أنطونيو مارتيز دا كروز، وزير الشؤون الخارجية للبرتغال.

السيد دا كروز (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): اليوم أكثر من أي وقت مضى، يسأل الناس قادمهم أن يجعلوا أحلامهم تتحقق، واثقين ومتفائلين بمستقبل أفضل.

وإن أفريقيا، أكثر من أية قارة أخرى، قاست من فقدان الثقة والتفاؤل لمدة طويلة. والفقر، والجوع، والمرض، والحرب والدين والفساد: كل هذه الآفات تتنامى وقد توسع انتشارها. وبسببها، أصبحت أفريقيا القارة المنسية. ولكن، وبحسب ما نقول في البرتغال: "حيثما تكون الحياة، يجب أن يكون الأمل". وإنني أرى أن قادة القارة، قد وضعوا، بتفكير متمثل، مبادرة بعيدة الأثر، يقوم بها الأفريقيون لصالح الأفريقيين، بدافع من الرؤية العالمية والقيم العالمية.

وإن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يمكن اعتبارها حجر الأساس. إنها السياسة الأولى والوحيدة الرامية إلى تغيير القارة بأسرها. وموافقة دول الاتحاد الأفريقي عليها تؤكد على قيادتها الأفريقية وتملكها لعملية التنمية. وفي الوقت نفسه، تدعو إلى شراكة جديدة قائمة على أساس المسؤولية المتقاسمة والمصلحة المتبادلة.

وكما هي الحالة بالنسبة لأية شراكة، فالشراكة الجديدة شارع ذو اتجاهين؛ والواجبات فيها متبادلة. وفيما يتعلق بنا نحن غير الأفريقيين، سيعني الأمر بالنسبة لنا أن نبذل الجهود لجعل مساعدتنا الإنمائية أكثر فعالية، ولضمان فتح أسواقنا للأعمال التجارية مع أفريقيا. تلك تمثل الطريقة الوحيدة التي تسمح بأن يكون للتدفقات المالية الأثر الحقيقي في الحد من الفقر وزيادة فرص الاستثمارات في أفريقيا.

وبالنسبة للشركاء الأفريقيين، يعني هذا الأمر أساساً إضافة مضمون إلى المبادرة من خلال الحكم الصالح وتعزيز

السيد جاياكومار (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أكون معكم يا سيدي الرئيس في هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي تعقدها الجمعية العامة للنظر في كيفية تقديم الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

تواجه أفريقيا مستقبلاً تكتنفه بيئة خارجية تنافسية وصعبة. وقد أثار اعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٩١ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات توقعات فيما يتعلق بتحسين احتمالات المستقبل في أفريقيا. ولكن التقرير النهائي الصادر عن هذا البرنامج يخلص إلى نتيجة صارخة مؤداها أن عدد الأفريقيين الذين يعانون الفقر ازداد بنحو ٨٠ مليوناً في نهاية ما أطلق عليه عقد تنمية أفريقيا. بيد أنه قد نشأت في ربوع القارة في الوقت ذاته هضبة هائلة من القيادات الإيجابية. وتشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مبادرة جريئة وفي حينها. وتبشر هذه الشراكة بجدول أعمالها الطموح للتجديد بأن تحدث تحولاً في آفاق التنمية بأفريقيا.

ومن المشجع أن نشير إلى أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تشدد على أهمية الإدارة الرشيدة وتدعو لتحقيق الفعالية في إدارة الشركات والإدارة السياسية في أفريقيا. وبنفس القدر من الأهمية أن منتدى رؤساء دول الشراكة الجديدة سيعمل بمثابة جهة تنسيق للقيام بتقييم دوري للتقدم الذي تحرزه البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإدارة. وتمثل الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء تجربة على درجة خاصة من الجراءة والجدّة. وسيميز نجاحها الشراكة الجديدة عن سائر المبادرات التي تحاول التغلب على مشاكل أفريقيا الأساسية.

وينطوي مفهوم الشراكة الجديدة الأساسي المتمثل في تعزيز شراكة مستندة إلى الاحترام المتبادل والمساءلة المتبادلة، على إمكانية إحداث تحول في ركود علاقة المعونة

غير أن لجميع العملات وجهين، والواقع أيضاً أن أفريقيا تعد جيلاً جديداً من القادة الذين يعملون بنشاط على تعزيز تحرك هائل لا سبيل إلى وقفه صوب الديمقراطية والسلام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وقد شهدت العقود القليلة الماضية إحراز أغلب الدول الأفريقية تقدماً هائلاً في إقامة الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي إنهاء الصراعات القديمة والبدء في التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي.

وأود أن أؤكد مجدداً هنا أن البرتغال ملتزمة أكثر من أي وقت مضى بعلاقتها بأفريقيا. ولا نملك أن نفوتنا فرصة أن نكفل انتقال أفريقيا من إصدار الإعلانات إلى القيام بالأعمال الملموسة، وانتقالها من البيانات إلى تحقيق نتائج محددة. ولقد أكدنا مجدداً منذ البداية الأولى في نطاق الاتحاد الأوروبي تأييدنا للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وستظل البرتغال من المدافعين بمهمة عن هذه المبادرة. وسيشكل مؤتمر القمة الأوروبي الأفريقي القادم، الذي ستستضيفه البرتغال في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أيضاً فرصة طيبة لإعطاء دفعة جديدة لأولوياتنا المشتركة. ونرى أن برنامجي الحوار الأوروبي الأفريقي والشراكة الجديدة ينطويان على احتمال تحقيق التقارب إزاء جميع المسائل الممكنة والعثور على نهج مشترك للتوصل إلى حلول مشتركة. ولن تحقق الشراكة الجديدة النجاح بين يوم وليلة. فالحالة في أفريقيا نتاج أجيال من الانهيار. وسيطلب هذا الطريق التزاماً من جميع الأطراف المعنية.

وختاماً، سيظل دور الأمم المتحدة محورياً في كفالة بقاء أفريقيا مدرجة في جدول الأعمال العالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن
لوزير الشؤون الخارجية في سنغافورة، صاحب المعالي السيد
س. جاياكومار.

أفريقيا وحلّها ووظيفة هذا الفريق وبرنامج عمله. وكان من بين النتائج المستخلصة من تلك المناقشة أنه بينما تضطلع أفريقيا بمبادراتها في ظل الشراكة الجديدة، فإن الفريق العامل يمكن أن يوفر قناة لتجاوب المجتمع الدولي معها والشروع في برامج لتعزيزها. ويعكف الفريق، الذي يترأسه بمبادرة ممثل موريشيوس السفير جاغديش كونجول، على النظر في الطرق التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يدعم الشراكة الجديدة.

ويدل اجتماع اليوم على أن مبادرة الشراكة الجديدة قد بدأت بالفعل في إيجاد شعور بالتحديد والشراكة، سواء فيما بين الأفريقيين أو بين الأفريقيين وبقية العالم. وتفتح الشراكة الجديدة الآفاق أمام تدفقات كبرى من الموارد إلى أفريقيا، سواء من المعونة أو التجارة. وهي مهّية لإقامة الشراكة الإنمائية على أساس جديد من الإدارة الرشيدة في أفريقيا. ولذلك ينبغي أن تبني الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بسرعة على هذا الزخم مساعدةً لأفريقيا على تحقيق إمكاناتها كاملة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لوزير خارجية الولايات المتحدة، صاحب المعالي السيد كولن باول.

السيد باول (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية):

من دواعي سروري الشديد أن أكون هنا اليوم لأعرب عن دعم الحكومة الأمريكية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ويهتم الرئيس بوش والشعب الأمريكي اهتماماً

عميقاً بأفريقيا. ونحن نشارك أشقاءنا وشقيقاتنا في أفريقيا نفس الآمال والأحلام. فكلنا نريد أن نحيا في حرية وكرامة، وفي منجى من المرض. وكلنا نريد وظائف تتيح لنا أن نضع الخبز على موائدنا، ونوفر سقفاً فوق رؤوسنا، ونوفر تعليماً لائقاً لأطفالنا. وكما أشار الأمين العام في وقت سابق من

بين أفريقيا وأوساط المانحين الدوليين. ولا يجب أن يدع المجتمع الدولي تلك الفرصة تغتلب منه. فنجاح الشراكة الجديدة يتوقف في نهاية المطاف على ما تفعله البلدان الأفريقية فرادى ومجموعة، ولكنه أيضاً محك لاستعداد المجتمع الدولي لتعميق تشاركه مع أفريقيا ومواصلته في ظل ظروف متكافئة.

ومن هذا المنطلق أنشأ بلدي منذ عقد من الزمان برنامج سنغافورة للتعاون، وهو برنامج للمساعدة التقنية يرمي إلى مساعدة البلدان النامية الأخرى على تكييف خبراتنا وفق احتياجاتها. وقد درّبنا ما يزيد عن ٢٠٠٠ مشارك من ٤٥ بلداً أفريقياً منذ بدء البرنامج في عام ١٩٩٢. وهم يأتون إلى سنغافورة لحضور طائفة متنوعة عريضة من المناهج الدراسية، تتفاوت موضوعاتها من تكنولوجيا المعلومات إلى التجارة والسياحة والبيئة. ومع أننا بلد صغير فإننا نقف على أهبة الاستعداد لمزيد العون على نحو عملي وملمس، سواء على الصعيد الثنائي، أو بالاشتراك مع البلدان والمؤسسات الأخرى.

وللأمم المتحدة بشكل خاص دور توديه في دعم الشراكة الجديدة. فعلى الرغم من أن علاقة الشراكة الجديدة بالأمم المتحدة علاقة محورية، فإنها بقيت إلى حد كبير دون تحديد. أما الآن حيث يوجد اعتراف عالمي باحتياجات أفريقيا الخاصة، فإن المسألة الأساسية تتمثل في الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد أفريقيا وشركاءها الإنمائيين على تحقيق مكاسب دائمة وملموسة ضمن إطار الشراكة الجديدة.

ولعلي أستطرد في شأن إحدى الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعمل ذلك. فخلال رئاسة سنغافورة لمجلس الأمن في أيار/مايو من هذا العام، ترأست مناقشة تفاعلية عن دور الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في

الدوحة الإنمائية لمبادرات التجارة العالمية. وهي أول جولة تركز على التنمية.

والآن وقد منح الكونغرس الرئيس بوش صلاحية النهوض بالتجارة، إن الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد للقيام بدور رائد في زيادة الرخاء من خلال التجارة.

وفي مؤتمر مونتيري، أعلن الرئيس بوش مبادرته "التحدي الذي نواجهه في الألفية الجديدة"، التماسا لمصادر تمويل من أجل زيادة مساعدتنا المباشرة للبلدان التي تحتاج إلى المساعدة على مدى السنوات الثلاث القادمة إلى مستوى أعلى جديد، يزيد بنسبة ٥٠ في المائة عن المستوى الحالي للمساعدة التي نقدمها. إذ سنوجه مبلغ خمسة بلايين دولار في كل عام للبلدان النامية التي يوجد بها حكم حكيم وعادل والمتزمة التزاما قويا بالاستثمار في الصحة والتعليم، والتي تنتهج سياسات اقتصادية تشجع رجال الأعمال وتحفز على النمو. وقد عملنا بنشاط في مؤتمر القمة العالمي للغذاء في روما. وقد تعهدنا بتقديم مبلغ إضافي قدره ٩٠ مليون دولار لبرامج مساعدة صغار المزارعين على استخدام العلم والتكنولوجيا واستخدام الإمكانات التي تتيحها الأسواق الحرة، لتحسين محاصيلهم وزيادة دخولهم.

وفي جوهانسبرغ، شرعنا في شراكات فعالة لتوسيع الوصول إلى المياه النظيفة والطاقة غير المكلفة وتقليل التلوث وتوفير الوظائف وتحسين إمدادات الغذاء لملايين الناس. ومقتضى قانون النمو والفرصة الأفريقيين كفاي السياسات الإنمائية الجيدة، وذلك بإتاحة الفرصة لها لزيادة وصولها إلى أسواق الولايات المتحدة.

وأفريقيا أيضا تخطو خطوات لمواجهة التحدي الإنمائي، وبصفة خاصة عن طريق الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي ناقشناها هذا الصباح. ومقتضى هذه الشراكة قبل القادة الأفارقة المسؤولية الرئيسية عن تنمية أفريقيا. والتزموا

هذا الصباح، لا بد لنا أيضاً من ألا يتحول تركيزنا عن مكافحة أكبر خطر يهدد أفريقيا، وهو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية. ونحن هنا اليوم لأننا ملتزمون بتقديم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية، والمنظمات الأخرى، والأفراد بغية النهوض بحياة شعبهم عن طريق النمو والتنمية الدائمين على الصعيد الاقتصادي.

ونحن نلتقي في فترة تتسم بالتفاؤل. فقد اجتمع المجتمع الدولي على رؤية موحدة للمسؤولية المشتركة إزاء التنمية. وسلم قادة العالم في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، وكذلك في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ، بضرورة أن تسهل الشراكة الحقيقية من التمويل الإنمائي بكافة مصادره، سواء التجارة أو الاستثمار الخاص أو الموارد المحلية، فضلاً عن المعونة الحكومية المقدمة من الدول الأخرى. كما اتفقوا على أن التنمية لا بد أن تبدأ في الوطن وعلى ضرورة الإدارة الاقتصادية والسياسية السليمة على جميع المستويات لاجتذاب رأس المال الإنمائي وحسن الاستفادة منه. وتشكل خطة جوهانسبرغ جزءاً هاماً من الجهد المبذول لإعداد مخطط للتنمية المستدامة وتنفيذه، وتعزز الولايات المتحدة بانضمامها إلى توافق آراء جوهانسبرغ منذ وقت ليس ببعيد.

لكن الخطط لا تكفي. إن الأعمال الفعالة هي وحدها التي يمكن أن توفر فرص العمل للناس، وتزود الأطفال العطشى بمياه الشرب النظيفة، وتمنع انتقال الفيروس الفتاك من الأم إلى الطفل. ذلك هو التحدي الذي نواجهه.

والولايات المتحدة تكثف جهودها من أجل مواجهة هذا التحدي. وكانت الجهود الأمريكية فعالة في جولة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن تستمع الجمعية العامة إلى خطاب معالي السيد دومينيك غالوزو دي فيلين، وزير خارجية فرنسا.

السيد غالوزو دي فيلين (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سرورنا في الوقت الحالي أنه يجري احتواء الأزمات الرئيسية في القارة الأفريقية. وتبدي فرص السلام في الآفاق في أنغولا وإثيوبيا وإريتريا والسودان وحتى في منطقة البحيرات العظمى. وهذا، بشكل رئيسي، نتيجة جهود الأفارقة أنفسهم ونتيجة الالتزام الكبير للمجتمع الدولي. وفي الوقت الحالي، إن الجزء الأكبر من الموارد التي تكرسها الأمم المتحدة للسلام يجري استخدامه في أفريقيا.

في الوقت الذي نحرز فيه على هذا النحو تقدما في حسم الصراعات، من الضروري أن نبذل كل ما في استطاعتنا أيضا لتشجيع التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية لأنه لا يمكن تحقيق سلم دائم دون تنمية، كذلك لا يمكن تحقيق أي تنمية دون سلم راسخ.

وفي هذا الصدد، تعتبر الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا مبادرة واعدة جدا، ومن خلالها فإن الأفارقة يظهرون عزمهم على وضع أقدارهم في أيديهم. ويتعين علينا جميعا أن نستجيب بشكل يرقى إلى تطلعاتهم، وهذه فرصة للبلدان المتقدمة لإعادة تأكيد تضامنها فيما يتصل بمستقبل أفريقيا.

وهذا الاجتماع المعقود في إطار الجمعية العامة فرصة لإجراء بعض التقييم في الوقت الحالي ولوضع بعض الأهداف الجديدة. وإذا نظرنا إلى الفلسفة الفريدة للشراكة، وعلى وجه التحديد الشراكة والملكية من جانب الأفارقة أنفسهم، بإمكاننا أن نخلص إلى عدد من الاستنتاجات الإيجابية. أولا، إن الشراكة مشروع مشترك لأفريقيا كلها، بما في ذلك شمال أفريقيا. وثانيا، يجري القيام بإنشاء مؤسسات عن طريق لجنة

بإجراء التغييرات التي تحتاجها بلدانهم لجذب رؤوس الأموال لأغراض التنمية من جميع المصادر. وتعهدوا بجعل حكوماتهم شفافة وتعزيز اقتصاداتهم وتنقيف شعوبهم.

ونحن نرحب بهذا التوجه الجديد في جهود التنمية الأفريقية. بيد أن البلدان التي لا تلتزم بتعهدات الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ستعاني. والتدهور الاقتصادي في زيمبابوي بمثابة إنذار بشأن مخاطر تجاهل العلاقة الوثيقة بين السياسات الجيدة والتنمية البشرية.

في الصيف الفائت، واصل الرؤساء مبيكي وأباسانجو وبوتفليقة ووادي الحوار بشأن التنمية الأفريقية في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في كندا. والرئيس بوش وسائر رؤساء مجموعة الثمانية ألزموا حكوماتهم بتحقيق شراكات أقوى مع البلدان التي يتفق أداؤها مع تعهدات الدول المشاركة في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. بيد أن الاختبار الحقيقي لم يحدث بعد. وسيحكم شعب أفريقيا، بل في واقع الأمر شعوب أفريقيا، على هذه المبادرة على أساس مدى ترجمة بياناتها البلاغية وتعهداتها إلى عمل ملموس على سبيل التغيير وزيادة الرفاه.

وقد ثبت بالدليل أن البلدان التي تتمسك بأنماط الإصلاحات التي تبناها الشراكة ينتظرها مستقبل أفضل. ونحن نلمس هذا في تأثير الشراكة. فالدول التي تستفيد من اتفاق الشراكة، مثل جنوب أفريقيا وليسوتو ومدغشقر، تشهد زيادة في التجارة والاستثمار الخارجي والنمو الاقتصادي، وذلك نتيجة لالتزامها.

وأؤكد لكم جميعا، أصدقائي وزملائي، أن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة الأفارقة في بناء مستقبل يتسم بالسلم والازدهار والديمقراطية، ومبادئ الشراكة المتمثلة في الحكم الديمقراطي والأسواق المفتوحة وحقوق الإنسان تدلنا على الطريق السليم.

تشكل التنمية تحديا هائلا. ويتطلب تحقيق التنمية أن تترسخ هذه الحركة في أفريقيا. والحوار الدبلوماسي ضروري، لكنه لا يكفي. لذلك يتعين على الأفارقة تعبئة جميع القوى الدينامية في مجتمعاتهم بغية إعطاء شكل محدد لإرادتهم.

إن مؤتمر قمة كاناناسكيس الذي عقدته مجموعة البلدان الصناعية الثمانية (مجموعة الـ ٨) أطلق عملية من نوع ما. فخطة العمل التي أعدتها مجموعة الـ ٨ لصالح أفريقيا تمثل بداية استجابة لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وتعيّن المواضيع الرئيسية، وتحدد معالم طرق معالجتها. وعلى البلدان المتقدمة الآن أن تتقيد بالخطة. وجانب الإلحاح اليوم يكمن في وفائنا بالتزاماتنا بصوغ شراكة منظمة بين الشمال والجنوب. وستتولى فرنسا رئاسة مجموعة الـ ٨ سنة ٢٠٠٣، وهي تعزم أن تستغل تلك السنة من أجل جعل أفريقيا إحدى الأولويات، ومواصلة العمل الذي بدأ في كاناناسكيس، بهدف بناء شراكة تكون سخية وواضحة وحازمة، وهي الرغبة التي أفصح عنها رئيس الجمهورية الفرنسية. وسوف تبدي فرنسا عزميتها وتصميمها على تحقيق ذلك في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ المزمع عقده في إيفيان - لي - بان، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

وفي نيتنا معالجة اثنتين من الأولويات. أولا، نعتزم زيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية بنسبة ٥٠ في المائة على مدى خمس سنوات، لتنفيذ التزامات مونتييري. وهذا الجهد سيكرس أساسا لأفريقيا.

ثانيا، نرغب في تعبئة القطاع الخاص، فهذا هو المغزى الكلي للمبادرة الفرنسية - البريطانية التي أعلنها كل من رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس الوزراء البريطاني، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرغ. وسوف يتاح لنا عدد من الفرص لتعزيز وتوضيح هذا الحوار

تنفيذية ولجنة قيادية. وأخيرا، إن العديد من رؤساء الدول الأفارقة يشاركون شخصا في هذا النهج. وأود، بصفة خاصة، أن أشيد بالرؤساء وادي وأوباسانجو ومبيكي ومبارك وبوتفليقة.

وفي ضوء هذه الخلفية، يحق لنا أن نشعر بالتفاؤل. التفاؤل أولا فيما يتصل بتفوق الجهود الأفريقية، لأن أفريقيا بتعبئة ذاتها تجعل الشراكة عنصرا أساسيا في جدول زمني على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. إن القارة ترسي أولويات واقعية سليمة: الهياكل الأساسية، التعليم، المياه، مكافحة الفقر، الحكم الصالح. وحول هذه الأهداف المشتركة تنشئ أفريقيا عملية لتقييم جهودها، وهي آلية استعراض الأنداد. وهكذا بدأ الأفارقة في وضع الهدف المطلوب تحقيقه وكذلك الأساليب التي ينبغي اتباعها.

وبإمكاننا أن نشعر بالتفاؤل أيضا تجاه النهج الذي تنتهجه البلدان المتقدمة. وقد بدأ في الظهور الآن إدراك عام بإلحاح مكافحة الفقر. فالبلدان المتقدمة، وقد أحاطت إحاطة متأنية بالتطورات المؤاتية الحاصلة في أفريقيا، تجد أنفسها على استعداد لإنشاء علاقات جديدة مع تلك القارة، تعمل من خلال نهج للشراكة. والتعهدات التي قطعناها على أنفسنا في مونتييري يمكن أن تقود إلى زيادة في مساعدة التنمية الرسمية والانضمام إلى تعبئة أوسع لشتى الجهات، الحكومية والقطاع الخاص على حد سواء.

ما هي الفرص أو الاحتمالات حاليا؟ حسنا، شهد العالم المنصرم سلسلة من الاجتماعات التي تتجه نحو الهدف ذاته. إننا بحاجة إلى التنفيذ العملي لأهداف الشراكة. وحاليا نتظر من أصدقائنا الأفارقة تحديد أهداف ذات أولوية وتفصيل الآليات المحددة التي يرغبون في إنشائها وتوضيح الدور الحقيقي للاتحاد الأفريقي.

إننا نملك السلطة الأخلاقية لأن نتكلم في هذا الجمع. فنحن لا ننظر إلى أفريقيا على أنها الأرض الموعودة المؤاتية للاستثمارات والربح السريع، بل ننظر إليها بالأحرى على أنها أرض أخوتنا الذين ندين لهم بالكثير من تاريخنا وثقافتنا. فقد تعلم ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ شاب أفريقي في كوبا. وما يزيد على ٣ ٠٠٠ أفريقي يدرسون الآن في بلدنا في إطار منح دراسية وزمالات، منهم أكثر من ١ ٠٠٠ شخص شرعوا في ممارسة مهن طبية. وهناك ١ ٠٠٠ طبيب كوبي تقريبا يعملون اليوم بلا أجر في مناطق ريفية في ١٢ بلدا أفريقيا. إننا نعرف ما نتكلم عنه، وأشقاؤنا الأفارقة في هذه القاعة يعرفون أيضا.

ولكي يكون للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مستقبل، نحتاج إلى ما يلي: أولا، يجب إعفاء أفريقيا من كل ديونها الخارجية. فإفريقيا أصبحت اليوم مصدرا خالصا لرأس المال. ولو امتنعت كل الشعوب الأفريقية عن إطعام وإلباس وتعليم نفسها وعن الحصول على رعاية طبية لمدة عام بأكمله فلن يكون مجموع ناتجها القومي الإجمالي كافيا لتسديد دينها الخارجي.

ثانيا، نحتاج أفريقيا إلى معاملة خاصة ومتنوعة، وإلى فرص للوصول إلى الأسواق، وإلى أسعار عادلة لصادراتها، فما هو السبب في أن حصة أفريقيا من التجارة العالمية لا تتجاوز ٢ في المائة على الرغم من وفرة مواردها الطبيعية وارتفاع قيمتها؟ فهل ستقبل البلدان المتقدمة النمو أن تلقى أفريقيا منها معاملة عادلة في حولة المفاوضات القادمة لمنظمة التجارة العالمية، أم أنها ستظل - بقصر نظرها - تحمي المصالح الضيقة لشركاتها عبر الوطنية؟

ثالثا، نحتاج أفريقيا إلى فرص الوصول إلى التكنولوجيا، وإلى تدريب مواردها البشرية. فهل ستكف البلدان المتقدمة عن سرقة مواهب أفريقيا وبالذات في وقتنا

الذي سنقيم مع أفريقيا: في المؤتمر الفرنسي - الأفريقي، ومؤتمر قمة أوروبا وأفريقيا، ومؤتمر القمة المقبل لمجموعة الـ ٨، وسنجعل من مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا موضوعا مركزيا. ونحن بحاجة إلى الوصول إلى فهم مشترك لهذه الشراكة وعلاقتها بمجموعة الـ ٨. واقترانا بذلك، ينبغي أن يكون مفهوم المسؤولية المتبادلة النظير المقابل للآلية الأفريقية لاستعراض النظراء.

إننا، على ما آمل، في فجر عهد جديد لأفريقيا. ومن خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا نكون قد صممنا الأداة اللازمة؛ وعلينا الآن أن نضعها موضع التنفيذ. وذلك هو التحدي الذي يواجهه أفريقيا ويواجهنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيد فيليبي بيريز روكيه، وزير خارجية كوبا.

السيد بيريز (كوبا) (تكلم بالاسبانية): تؤيد كوبا تمام التأييد بزوغ تحالف جديد من أجل تنمية أفريقيا، وهو تحالف تصورته وتديره البلدان الأفريقية ذاتها. وقد استمعنا إلى تصريحات قادة أفارقة يمثلون شعوبا تربطنا بها أواصر أخوية، شعوبا كانت حتى أمس شعوب المستعمرات المستغلة، وظلت تعاني على مدى قرون طويلة من انتهاك أبسط ما يخصها من حقوق الإنسان. وقد ذكرنا بأن ناميبيا المستقلة لم يكن لها وجود حتى سنوات قليلة. ولم تكن السلامة الإقليمية لأنغولا تنعم بالأمن. وكنا نحزن لرؤية جنوب أفريقيا ترزح تحت نظام الفصل العنصري البغيض. وقد تحركت مشاعري عند استعادة ذكرى ٣٥٠ ٠٠٠ من أبناء كوبا الذين ذهبوا طواعية إلى أفريقيا لمحاربة الاستعمار والفصل العنصري، وأحصى بالذكر منهم أولئك الألفين الذين فقدوا أرواحهم دفاعا عن تلك المثل. وما زلنا نشعر، بكل اعتزاز، بما هو أعلى من كنوز الدنيا، أي ما تحبونا به الشعوب الأفريقية من مشاعر دافئة وإعجاب.

طبية ومتابعة. كما أنهم سيقدمون المساعدة على تدريب الموارد البشرية. إن الأفعال وليست الأقوال هي ما تحتاجه أفريقيا: الالتزام الصارم لا الكلمات الطنانة؛ والاعتراف في تواضع بالدين التاريخي الذي يدينه لأفريقيا أولئك الذين جنوا وما زالوا يجنون المكاسب من استغلالها. وفي هذه القاعة عشرات البلدان التي يجب عليها أن تقطع هذا الالتزام. فهل ستقرر هذه البلدان أن تتخلى عن بعض المزايا التي تتمتع بها لكي تسهم بموارد مالية في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؟ هذا هو السؤال.

وإذا لم تُتخذ هذه الإجراءات التي أَدْعُو إليها، فسيكون كل ما عدا ذلك مجرد نوايا حسنة ووعود مبهمة وإحباطات جديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد أناتولي زلينكو، وزير خارجية أوكرانيا.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أخطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، باسم بلد له تاريخ عريق من الصداقة والشراكة مع أفريقيا. وهو تاريخ يرجع إلى أيام عملنا المتضافر من أجل القضاء على الاستعمار والفصل العنصري، ولا يزال مستمرا مع جهودنا المشتركة الرامية إلى حل الصراعات والنهوض بالتنمية في أفريقيا.

ترحب أوكرانيا بإنشاء الاتحاد الأفريقي الذي يعد خطوة تاريخية أقدمت عليها الشعوب الأفريقية التي تقر بكل وضوح بأن قوتها تنبع من وحدتها. ويحدونا الأمل في أن يصبح الاتحاد الأفريقية قوة محركة في تعزيز السلام والاستقرار والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والتنمية المستدامة، لصالح بلدان القارة.

هذا الذي تواصل فيه سرقة لاعبيها الرياضيين؟ إن نصف سكان أفريقيا ليس لديهم كهرباء، في حين أن عدد الهواتف في مانهاتن وحدها يزيد على الموجود منها في كل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فأى نوع من التنمية هذا الذي نتكلم عنه؟ وهل هناك أي معنى لأن يتحدث ملايين الأفارقة عن أشياء مثل التجارة الإلكترونية والفضاء الإلكتروني؟

رابعا، تحتاج أفريقيا إلى موارد مالية إضافية دون تدخل ودون مشروطيات. وعلينا ألا ننسى أن أفريقيا اليوم تنفق على خدمة دين خارجي يتعاضم باستمرار، أكثر بأربعة أضعاف مما تنفقه على الصحة والتعليم معا. وعندما ينتقد زعماء مجموعة الـ ٨ مشاكل أفريقيا، هل يفكرون حقا في أن معظم هذه المشاكل نجمت أصلا عن عقود من الاستعمار والاستغلال؟ ولماذا لا يضربون مثل يُحتذى ويقدمون ٧, ٠ في المائة من ناتجهم القومي الإجمالي في شكل مساعدات إنمائية رسمية، حتى يزيدوا مساهماتهم من ٥٣ بليون دولار إلى ١٧٠ بليون دولار، ما داموا يدركون أن ٦٤ بليون دولار سنويا فقط تكفي لجميع المتطلبات المالية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؟

خامسا، لكي يكون للشراكة الجديدة أي معنى أو مستقبل، تحتاج أفريقيا إلى المساعدة في كفاحها ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فهل سيتمكن يوما ما أكثر من ٢٥ مليون أفريقي من المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من الحصول على العلاج الواجب؟ وما هو المستقبل الذي ينتظر ما يزيد على ١٣ مليون أفريقي تيمموا نتيجة هذا المرض؟

واسمحوا لي أن أكرر العرض الذي قدمته كوبا بأن ترسل ٤٠٠٠ من الأطباء والعاملين في المجال الطبي الكوبيين إلى أفريقيا لإنشاء البنية التحتية التي ستمكنهم من توفير الرعاية للسكان وتزويدهم بما يحتاجونه من أدوية ووصفات

أفريقيا، وأيضا بالجهود المتواصلة لتوسيع مجال التجارة الثنائية والعلاقة الاقتصادية فيما بين البلدان الأفريقية وتدعيمها.

وقد أكد الرئيس الأوكراني ليونيد كوشنما مؤخرا اهتمام أوكرانيا بتأسيس شراكة قوية ومفيدة لجميع الأطراف مع البلدان الأفريقية، أثناء اجتماعه مع القادة الأفارقة في جوهانسبرغ. وتقف أوكرانيا مستعدة للإسهام الفعال في تنفيذ الشراكة الجديدة. وعلى وجه الخصوص، نحن مستعدون للمشاركة في برامج التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الأولوية القطاعية المحددة في الشراكة الجديدة، والتي يمكن أن تشمل مجالات التعليم والزراعة والمواصلات.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام أوكرانيا بدعم جهود التنمية الأفريقية بروح من الشراكة الفعالة والتعاون المفيد للطرفين. ونحن على قناعة بأن الجهود المتسقة للمجتمع الدولي ستجعل الشراكة الجديدة قصة نجاح لأفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لمعالي وزير الشؤون الخارجية في الفلبين السيد بلاس أوبل.

السيد أوبل (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): لقد تحقق النصر العالمي على الفصل العنصري من خلال قيادة وتصميم وتضحيات الشعب الأفريقي. واليوم، توجد مرة أخرى حاجة لاستعادة ذلك التصميم ذاته لكسب المعركة من أجل التنمية. والدليل التفصيلي لتحقيق هذا هو الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، والاتحاد الأفريقي الذي تم تشكيله مؤخرا من ضمن القوى الرئيسية لتحقيقها ولذلك فنحن نتمنى للاتحاد الأفريقي كل خير في سعيه للنمو المستدام والتنمية المستدامة. ونحن نعلم أنه قادر على تحقيق ما لا يقل عن مستوى العظمة.

وهناك تطورات رئيسية في العالم وضعت احتياجات البلدان النامية في المقدمة. ففي مونتيري، وصلنا إلى توافق جديد في الآراء بشأن التنمية يأخذ في حسبان جميع أطراف

وفي هذا السياق، نرحب بالاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي عقدته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في مدينة الجزائر في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر، بشأن منع الإرهاب ومكافحته. إن أوكرانيا تثني على مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتؤيد هذه المبادرة باعتبارها استمرارا منطقيا وتجسيدا منطقيا لالتزام البلدان الأفريقية بتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في طول القارة وعرضها.

ونحن نرى أن المبادئ الأساسية للشراكة الجديدة – الملكية والشراكة والمسؤولية – توفر أساسا قويا لتحقيق ذلك الهدف النبيل. ونذكر نحن جمهور الحاضرين هنا في هذه القاعة بأنه لا يمكن ضمان نجاح الشراكة الجديدة ما لم توضع المبادرة في هيئة أعمال على أساس قوي من توافق الآراء الأفريقي ودعم دولي سليم.

وتتحمل أفريقيا اليوم أكبر عبء من التحديات التي تواجه العالم الحالي، أسوأها هي الصراعات المسلحة، والفقر ومرض الإيدز. وتشكل هذه التحديات عوائق رئيسية على مسار تحقيق الأهداف التي وضعها قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية وفي مونتيري وفي جوهانسبرغ. ومسؤوليتنا المشتركة هي مساعدة الشعوب الأفريقية في محاولتها لتحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة.

وإننا نقدر تقديرا عاليا وندعم جهود الأمين العام كوفي عنان المبذولة في تعبئة المساعدة الدولية وتعزيز التعاون من أجل مصلحة شعوب أفريقيا. ونعتقد أن الأمم المتحدة لديها دور مهم تؤديه في الشراكة الجديدة ويجب أن نقدم لها السبل والأدوات الضرورية لتنفيذ أنشطتها لمصلحة أفريقيا بأفضل طريقة فعالة. وظل بلدي ملتزما دائما بأهداف السلام والتنمية في أفريقيا. وتؤكد هذا الالتزام بالمشاركة الجادة لأوكرانيا في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في

ويجب ألا تؤدي العولمة إلى تهميش الملايين في أفريقيا. ومن المحتّم أن يصبح تدفق المساعدة إلى القارة مستقرًا ويمكن الاعتماد عليه. ولذلك، فإننا مرة أخرى، نحث كل الشركاء المتقدمي النمو على الوفاء بمهدف المساعدة المتمثل في ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي، ونحن نشيد بتلك البلدان التي فعلت ذلك حتى الآن. وهناك حاجة لدخول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق العالمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل جادًا فيما يتعلق بتخفيف الدين. ولذلك فنحن ندعم مبادرة تخفيف الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

إن التنمية هي إحدى مزايا السلم. وسندعم كل جهد لإحلال السلم والاستقرار في أفريقيا. وبدءًا من جهود اقتلاع جذور تدفق الأسلحة الصغيرة غير القانونية إلى جهود حل الصراعات الحالية ومنع نشوب صراعات جديدة، ستتحّد الفلبين مع باقي المجتمع الدولي.

لقد كنا مع الأفارقة حينما طرحوا أرضًا ذلك الوحش المتمثل في الفصل العنصري. وسنكون معهم أيضًا حينما يرقون إلى المستوى ويحصلون على ثمار النمو والتقدم والتنمية التي يستأهلونها بكل حق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد محمد بن عيسى وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المغرب.

السيد بن عيسى (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً سيدي الرئيس أن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتي مرة أخرى تضع أفريقيا في مركز اهتمامات الجمعية العامة ومجتمع المجتمع الدولي. والمغرب بصفته عضواً في الأسرة الأفريقية، لا يمكن أن يفوته الترحيب بعقد هذه المناقشة قبل أيام قلائل

معادلة التنمية، بما في ذلك احتياجات البلدان النامية وأولوياتها. وفي جوهانسبرغ، انتهينا من استعراض عشر سنوات انقضت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وذلك في مؤتمر قمة العالم المعني بالتنمية المستدامة والذي طبقاً لما قاله الأمين العام كوفي عنان، فتح فصلاً جديداً من المسؤولية والشراكة والتنفيذ.

وفي حين أن التطورات العالمية المؤيدة للنمو مهمة، فإن التعاون الإقليمي سيكون لا غنى عنه. ونحن قد تعلمنا ذلك في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ويمكن لنجاحنا المتواضع أن يصبح نموذجاً لمساعدة أفريقيا على التغلب على التحديات الهائلة التي تواجهها، وخاصة فيما يتعلق بالعوامل التي تعيق التعاون والتكامل الإقليميين الفعالين. وقد اتفق وزراء الخارجية الأفارقة الذين قابلتهم في نيويورك على أن أفريقيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ينبغي أن تقيما علاقات أقوى. وبالفعل ينبغي لنا ذلك، لأن هناك الكثير الذي نستطيع أن نتعلمه من بعضنا بعض. وسنقوم بتأدية دورنا، ولكن يجب على الشركاء المتقدمي النمو أيضاً تقديم كل مساعدة ممكنة للبلدان الأفريقية بغية تقوية المؤسسات الرئيسية، مثل الخدمة المدنية، والقضاء، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني.

ويمكن أيضاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يؤدي دوراً حيوياً وينبغي لذلك تدعيمه والسعي إليه بصورة شديدة. وفي هذا المجال، يمكن أن تقدم الفلبين نتائج خبرتها، بما في ذلك سجلها الإيجابي والتقدمي لشراكة الحكومة مع أصحاب المصالح، بما في ذلك قطاع الأعمال والمجتمع المدني. وقد عقدت الفلبين عدة مباحثات مبدئية مع البلدان المانحة بشأن تقديم مساعدة تقنية مشتركة لأفريقيا، خاصة في بناء القدرات. وإنني على ثقة بأن مباحثاتنا ستأتي ثمارها.

وفي هذا الصدد، نرحب بما حظيت به مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من دعم والتزام من جانب مجموعة الـ ٨ والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ونعرب عن أملنا في أن يؤدي هذا الدعم إلى تدابير ملموسة وأشكال جديدة من التعاون والشراكة.

كما نود أن نؤكد على أن نجاح مبادرة الشراكة الجديدة ينطوي، بالضرورة وبصفة خاصة، على تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، ونماتك السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية، وتحسين فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى أسواق البلدان الغنية، مما يسمح بتحرير الموارد الكافية لتمويل مبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمشاكل البلدان المثقلة بالديون، بهدف إعادة النظر في مشكلة الديون من خلال إلغائها أو إعادة هيكلتها. فالواقع هو أن خدمة الديون ما فتئت تكبد البلدان الأفريقية موارد مالية ضخمة.

وفيما يتعلق بالمغرب، فإن صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعلن في مؤتمر القمة الأوروبي - الأفريقي المنعقد في القاهرة، عن قرار بإلغاء الديون الخارجية لأقل البلدان الأفريقية نوا، وفتح أسواق المغرب أمام صادرات تلك البلدان. وتلك التدابير سمحت بتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المغرب والبلدان الأفريقية الأخرى، كما أنها ستسهم في تحقيق أهداف مبادرة الشراكة الجديدة.

هذا فضلا عن أن القطاع الخاص أصبح يكشف توجهه بشكل متزايد إلى الأسواق الأفريقية. فالمستثمر المغربي له حضور واضح في العديد من بلدان المنطقة، وبوجه خاص، من خلال المشاريع المشتركة التي ثبت أنها أداة مباشرة بالخير للنهوض بتكامل الاقتصادات الأفريقية.

وينعكس التزام المملكة المغربية بتحقيق التنمية والاستقرار في القارة الأفريقية في إسهامها المطرد والمتعدد

من الاستعراض الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

ولكي ندبر أمورنا بأنفسنا، أخذت القارة الأفريقية المبادرة بتأسيس الشراكة الجديدة وهي برنامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للقارة، وأيضا إطار للتعاون والشراكة مع أصدقاء أفريقيا. ولذلك فإن الشراكة الجديدة هي نقطة الانطلاق للتنمية المتكاملة. وسيتمتع تنفيذ ما على الإرادة السياسية لكل بلد أفريقي لكي يعدل من سياساته العامة في أثناء الإعداد لبيئة ملائمة للتنمية المستدامة.

ومن نافلة القول أن الأمم المتحدة من خلال أجهزتها الرئيسية - الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - سيطلب منها أن تؤدي دورا رئيسيا في نجاح الشراكة الجديدة. ولذلك فيبدو أن مما له أهمية قصوى أن نحدد السبل والوسائل اللازمة لانخراط الأمم المتحدة في هذه الشراكة.

وإذا كان المراد لأدوات التنسيق والبرمجة في منظومة الأمم المتحدة أن تسخر لخدمة الحوار والتعاون مع البلدان الأفريقية، فإن التحدي الرئيسي يكمن في تطوير تلك الأدوات والآليات لتتماشى مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومع الأولويات الوطنية للبلدان المعنية. وبالطبع، ينبغي لمؤسسات التمويل الدولية والإقليمية التي تتوفر لديها أيضا أدوات للتعاون والمساعدة في القارة الأفريقية، أن تنسق جهودها مع الأمم المتحدة من أجل صالح هذه القارة.

وإذا كان تمويل مبادرة الشراكة الجديدة هو أكبر تحد تواجهه البلدان الأفريقية، فإن المهمة الرئيسية للأمم المتحدة هي الدفاع عن قضية أفريقيا أمام جهات الدعم المالي والمائحين ودوائر العمل التجاري، والمنظمات غير الحكومية، بغية تسهيل وضع نماذج جديدة للتعاون قوامها الشراكات والمسؤوليات المشتركة.

تنمية أفريقيا؛ وأن السلام والأمن شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

أما الدرس الرئيسي فيتمثل في ضرورة اقتناء الاستراتيجيات الإنمائية. ومما أكد هذه الحقيقة إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠١، واعتمادها من جانب الاتحاد الأفريقي في الشهر الماضي. وبكل المقاييس، يستحق القادة الأفارقة الثناء على فعاليتهم في إبراز المشاكل التي تواجههم وتصور سبل معالجتها.

وقد شاركت بنغلاديش في جهود الأمم المتحدة في أفريقيا، سواء في مجال السلام أو في مجال التنمية. وفي حالة سيراليون، سمحوا لي أن أذكر أن بنغلاديش ذهبت وشاركت هناك وقت رحيل الآخرين، عندما تعرضت بعثة الأمم المتحدة للخطر.

وأنا نفسي قمت بزيارة لسيراليون هذا الصيف. وأجد لزما علي أن أخبركم كم أثلج صدري أن أرى أمة نامية شقيقة تخرج من حطام أشرس الحروب الأهلية. وشاهدت أنقراض الحرب الأهلية في لونغوي ولونسار وماغوراكا وفريتاون. ولمست أيضا تصميم الشعب على إعادة بناء بلده. وتلك الزيارة أكدت من جديد اقتناعي بمسؤوليتنا عن العمل، وبقدرتنا الفردية والجماعية على التصدي لمثل هذه الصراعات، وبقوة هذه المنظمة.

ولا تكاد تكون هناك بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا لم تشارك فيها بنغلاديش على امتداد العقدين الماضيين. بل أننا أرسلنا أفراد حفظ السلام التابعين لنا حتى إلى أشد مواقع الأحداث خطورة وفعلنا ذلك وفاء منا لالتزامنا بموجب الميثاق، وانطلاقا من روح التضامن مع أخوتنا الأفارقة.

الأوجه في تخفيف حدة التوترات وتسوية الصراعات في أفريقيا بالطرق السلمية. وسيظل بلدي وفيها لهذا الالتزام حتى يتوقف تمهيش قارتنا، لعلها تؤدي دورها كاملا على الساحة الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب معالي السيد مرشد خان، وزير خارجية بنغلاديش.

السيد خان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أكون حاضرا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، للتداول بشأن أفريقيا. ذلك أنني شهدت بنفسني التحديات التي تواجهها اليوم العديد من الأمم الشقيقة في تلك القارة، سواء تمثلت هذه التحديات في إنهاء الصراعات المسلحة، أو في إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب، أو الكفاح في سبيل التقدم الاجتماعي والاقتصادي في مواجهة أنواء داخلية أو خارجية.

إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والأمم الأفريقية ذاتها كانت تعي منذ زمن طويل مشاكل أفريقيا واحتياجاتها. وكل من التقرير الصادر عن نادي روما في السبعينات، وتقرير لجنة الجنوب التي كان يرأسها الرئيس المعلم نيري في عام ١٩٩٠، سلط الضوء على احتياجات أفريقيا العاجلة. وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات كان، على وجه التحديد، محاولة للتصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه القارة الأفريقية.

ونحن نشاطر الأمين العام تقييمه بأن هناك عددا من الدروس المهمة التي ينبغي استخلاصها من رحلة برنامج الأمم المتحدة الجديد، وهي أن التعاون الإنمائي مع قارة أفريقيا يتطلب توجها جديدا؛ وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم التزاماته؛ وأن الدعوة المعززة ما زالت أساسية لدعم

معها. ولا بد من عكس الاتجاه المتدني لتدفق الموارد إلى أفريقيا. كما أن إيجاد حل فعال لمشكلة الدين الخارجي المنهكة التي تنوء أفريقيا تحت وطأتها، لم يعد من الممكن انتظاره أكثر من ذلك. وقبل كل شيء، هناك حاجة إلى إعادة بناء اقتصادات أفريقيا، وإلى ضمان فتح الأسواق خارج أفريقيا أمام الصادرات الأفريقية. وهذا قليل من الكثير المتوقع منا. وإني لعلّى يقين من أن المجتمع الدولي سيستجيب وسيمد لأفريقيا يد العون.

وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يمكن لبلدان مثل بنغلاديش أن تناضل كي تسهم إسهاما ذا معنى في إعادة بناء أفريقيا. وعبر السنوات، قامت بنغلاديش بتجربة عدد من النهج المبتكرة للتنمية، مثل توفير الائتمانات الصغيرة لمعالجة حالات الفقر المدقع ولتمكين نساءنا ولاستحداث شبكة أمان اجتماعي للمعوزين. وبإشراك المنظمات غير الحكومية وجميع أطراف المجتمع المدني، استطعنا تقوية مؤسساتنا وتقديم برامج واسعة القاعدة في القطاع الاجتماعي. ونظل مستعدين لتقديم خبرتنا في جميع هذه المجالات لأخوتنا وأخواتنا الأفارقة.

وتعتمد الشراكة الجديدة على رؤية جديدة لأفريقيا. ويتضح جلياً أن التصدي للفقر المدقع خيار استراتيجي يقع في قلب الشراكة الجديدة. وتعتمد الشراكة الجديدة أيضاً على التسليم بأنه لا يمكن تحقيق تقدم في مجال تنمية أفريقيا من دون التحرير الاجتماعي والاقتصادي لأغلبية الأمم التي طال أمد إهمالها. فلنصمم على التصدي لهذا التحدي ذاته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد ألان واغرن تيزون وزير الشؤون الخارجية في بيرو.

السيد واغرن تيزون (بيرو) (تكلم بالاسبانية): تشعر بيرو بالسعادة لمشاركتها في هذا التجمع المهم، الذي يسعى

لقد سيطرت الصراعات الأفريقية على جدول أعمال مجلس الأمن خلال السنوات الماضية. وكانت بنغلاديش، أثناء عضويتها في مجلس الأمن، تأخذ بسياسة فاعلة وناشطة، وتنادي بمشاركة أكبر من جانب الأمم المتحدة، وتحاول التوفيق بين التزامها السياسي ووجودها في الميدان. ومنع نشوب الصراع يشكل عنصرا رئيسيا في جدول الأعمال الأفريقي بأكمله. وقد اضطلعت بنغلاديش بدور رائد في كفالة متابعة التقرير الجوهري المقدم من الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة. ولا تزال بنغلاديش تضطلع بدور ناشط بشأن هذا الموضوع في الجمعية العامة.

وبالنسبة لقضايا التنمية والسلام، فإن بنغلاديش بصفتها عضوا في مجموعة الـ ٧٧، وفي حركة عدم الانحياز، وفي مجموعة أقل البلدان نموا، تتكاتف مع زميلاتها من الأمم الأفريقية عند معالجة هذه القضايا. وبينما نسلم بأن الصراعات تعوق التنمية، نسلم أيضا بأن العديد من الصراعات في القارة الأفريقية تتأصل جذورها في الفقر المستوطن والتخلف الإنمائي، وفي ضعف القاعدة المؤسسية للتنمية.

والاعتراف بهذه الحقيقة يقودنا، لا محالة، إلى ما تم التشديد عليه في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والمنعقد في العام الماضي. وإعلان وبرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا يحددان قائمة من الإجراءات يقوم المجتمع الدولي بتنفيذها للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلدان الـ ٤٩ الأكثر فقرا، والتي يقع ٣٤ بلدا منها في أفريقيا. والوفاء بالالتزامات الواردة في برنامج العمل سيقطع شوطا بعيدا في حل مشاكل أفريقيا.

وبينما تسير أفريقيا قدما في سبيل مواجهة تحدياتها، تقع على عاتقنا مسؤولية أخلاقية بأن نمد إليها أيدينا للتعاون

ويود بلدي أن يركز على الالتزام الذي قطعه قادة أفارقة في الشراكة الجديدة فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية والترويج لحقوق الإنسان، بما في ذلك تدعيم الشفافية والمساءلة بين الذين يعملون في الحكومات. وتمسك بيرو تماماً بالأهمية القصوى للديمقراطية، التي نعتبرها حقاً للشعب يرتبط مباشرة بالتنمية المستدامة.

وهذه المقدمات المنطقية متأصلة في الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية الذي تم اعتماده في إطار منظمة الدول الأمريكية. ولم يستطع رئيس بيرو، السيد أليخاندرو توليدو، حضور هذه الدورة لوجوده في واشنطن للاحتفال بالذكرى اعتماد تلك الوثيقة ذات الأهمية الشديدة للعلاقات فيما بين الدول الأمريكية. ويقف بلدي مستعداً للتعاون مع الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية للمشاركة في هذه التجربة الهامة، سواء في إدارتها أو في التطبيق الإيجابي لنتائجها المبدئية.

وتتفق بيرو أيضاً مع تصور الشراكة الجديدة، الذي يقدر تقديراً عالياً ضرورة تقوية القطاعات الاجتماعية وتنشيطها، ومن أمثلتها التعليم والصحة - خاصة فيما ينطبق على الإيدز - وأيضاً التسليم بدور قيادي للقطاع الخاص. وإدراكاً من بلدي لضرورة الاستثمار من أجل المستقبل، فقد ظل يروج، على مستوى أمريكا اللاتينية، لاقتراح صُمم ليحدث بصورة فعالة وتدرجية من الإنفاق على الدفاع، مما يسمح بإعادة تخصيص تلك الموارد للإنفاق الاجتماعي والرفاهية العامة. ويتضح جلياً أن هذه الجهود تتطلب بدورها التزاماً جاداً من جانب البلدان المتقدمة النمو يسمح بتوجيه مثل هذه المبادرات صوب تحقيق نتائج فعلية.

وأخيراً، أود أن أركز على أنه ما لم توجد زيادة فعالة في المساعدة الإنمائية الرسمية أو يحدث فتح حقيقي لأسواق البلدان المتقدمة النمو فإن أية استراتيجية، مهما

إلى تعبئة دعم المجتمع الدولي من أجل السلام والتقدم والتنمية المستدامة للقارة الأفريقية. ولا يعبر وجودنا هنا عن أننا تنطبق علينا صفة البلدان النامية فحسب، ولكن أيضاً عن أننا ورثة لثقافة تلك القارة وثروتها البشرية. فقد كانت إسهامات أفريقيا، لأكثر من أربعة قرون، عنصراً أساسياً في هويتنا القومية.

وترحب بيرو بتأسيس الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) بوصفهما خطوات محددة وفعالة وجريئة صوب حل المشاكل التي تعاني منها البلدان الأفريقية على أساس من تفكيرها ومن التزامها المشترك، وذلك بأسلوب جماعي وجاد ومسؤول.

وقد أدى بلدي دوراً فعالاً في الدعم الدولي للكفاح ضد الفصل العنصري ومن أجل استقلال ناميبيا، وتبع عن قرب التطورات الرئيسية التي ظلت تحدث في القارة الأفريقية. وتعاوناً بكل طريقة ممكنة مع الأمم المتحدة في جهودها لتعزيز السلم والتنمية في تلك القارة. ونشارك في الفريق العامل المعني بأسباب الصراع وتعزيز الأمن الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وفي أحدث دورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، دعمنا إنشاء مجموعة استشارية خاصة بشأن البلدان الأفريقية التي خرجت مؤخراً من حالات صراع.

وفي الشهور القليلة الماضية، رحبنا بالنتائج الإيجابية التي حققتها عمليات متعددة لبناء السلم في القارة نتيجة لرغبة سياسية حقيقية ورغبة حكومات وأبناء أفريقيا في بناء المستقبل على أساس من الحوار والتعاون. ويفتخر بلدي بأنه قد أدى ويؤدي دوراً في تلك الجهود من خلال مشاركته في عمليات حفظ السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي إريتريا وإثيوبيا.

الاقتصادية. فالتنمية الاقتصادية تتطلب، إضافة إلى ذلك، سياسات اقتصادية عامة سليمة. والسياسات العامة السليمة - في الحقيقة، هي السياسات العامة الوحيدة التي يمكن لها النجاح سواء كانت اقتصادية أو سياسية - هي تلك السياسات التي تختارها الشعوب بأنفسها.

ونجم عن التقييم الذي قامت به جهة مستقلة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات أن التحرير والخصخصة والإصلاحات التي قامت على أساس اعتبارات السوق والتي سعت من أجلها العديد من البلدان الأفريقية في التسعينات، قد ساعدت على تحسين حالة اقتصادها الكلي. ولكن برامج التعديل فشلت في استعادة النمو الاقتصادي وكان لها تأثيرات ضارة على الظروف الاجتماعية. وفي العديد من الحالات، أثبت الاعتماد الزائد على التحرير والخصخصة والإصلاحات على أساس اعتبارات السوق أنه يؤدي إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بالتنمية وتخفيف حدة الفقر.

وفي الماضي، كانت هناك سياسات عامة تفرض على أفريقيا من الخارج. والملكية القومية ليست مجرد مبدأ يجري الكلام عنه بدون عمل. ووضع قيود على الحركة الديمقراطية ليس مرفوضاً أخلاقياً فحسب، بل وجدنا أنه يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية عكسية وغالباً ما يثبت أنه مأساوي. وهذا في رأينا هو الدرس الأساسي الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يستفيد من تجارب الماضي.

ولقد سعدنا بالزيادة الكبيرة في حجم ونوعية ونطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين أفريقيا وبقية العالم النامي. ونشطت الهند بوجه خاص في الاستثمار وفي شتى أشكال ترتيبات التعاون التقني مع البلدان الأفريقية. ولعل من الأسباب الهامة لهذا النجاح أهمية وملاءمة الخبرات الإنمائية الهندية لأفريقيا.

كانت كفاءة وضعها، لن تحقق النتائج والأهداف المرجوة منها. وقد تم التأكيد مجدداً على هذه المبادئ وتقويتها، والتي يؤيدها بلدي تماماً، في مؤتمر قمة دوليين عقدا مؤخراً في مونتيري وجوهانسبرغ. ونأمل أن تصير واقعاً لصالح جميع البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد ياشوانت سينها، وزير الشؤون الخارجية في الهند.

السيد سينها (الهند) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أشارك وأمثل الهند في هذه الجلسة العامة العالية المستوى للجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). ويتبوأ تصميم شراكات فيما بين البلدان الأفريقية ذاتها وبين أفريقيا وسائر المجتمع الدولي مكانة في لب الشراكة الجديدة.

ونتيجة لثراء أفريقيا بالموارد الطبيعية وقدرة شعوبها على أن تصير عوامل للتغيير، تمسك أفريقيا بمفتاح تنميتها. ومع ذلك، فعملية التنمية الأفريقية، مثلها مثل أية عملية أخرى، تتطلب رأسمالاً مغامراً. وتقدم الشراكة الجديدة عرضاً لبيع أسهم في مشاريع جديدة، ونحن نقر، بعد دراسة الشراكة الجديدة جيداً بأن نتائج المغامرة ستعود بالنفع على الجميع. ونتوقع أن تستفيد أفريقيا وأن يكون العائد من الاستثمار متعدد الجوانب. ونحن نرى أن السوق تتوفر لها جميع الأسباب لأن تتسم بالاندفاع نحو الشراكة الجديدة.

وفي الشراكة الجديدة، أعطت أفريقيا أولوية عالية للديمقراطية. ومثلها مثل الهند، ترى الديمقراطية على أنها حتمية أخلاقية. وتوفر الديمقراطية أساس السلم والاستقرار الدائمين. والصراع وعدم الاستقرار هما لعنة التنمية الاقتصادية. ولذلك، فالديمقراطية شرط ضروري للتقدم والرخاء. ولكن الديمقراطية لا تعطي وصفاً فورية للنجاح

السيد إردنشولون (منغوليا) (تكلم بالانكليزية):
من دواعي سروري البالغ أن أتكلم في هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة التي تنظر في القضية الحسنة التوقيت وهي تقديم الدعم الكامل لمبادرة جديدة بالغة الأهمية من أجل تنمية أفريقيا، مقدمة من القادة الأفريقيين، وهي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وكما يذكر كثيرون فإن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات اعتمد من الجمعية العامة في عام ١٩٩١. وحدد البرنامج الجديد هدفا منشودا هو تحقيق معدل نمو حقيقي متوسط لا يقل عن ٦ في المائة سنويا من الناتج القومي الإجمالي لأفريقيا. غير أن الذي سجل طوال العقد كان معدل نمو في حدود ٣ في المائة وهو أدنى كثيرا من معدل النمو الذي حدده المجتمع الدولي لبلوغ أهداف الحد من الفقر.

وقد ذكر هبوط المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا والمديونية ضمن الأسباب الأساسية لذلك. إذ هبطت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا، والتي كانت ٢٨,٦٢ مليار دولار في التسعينات إلى ١٦,٣٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. وكان الفشل في تحقيق هذا الهدف في بعض الحالات يعزى إلى فرط الاعتماد على تدابير معينة وعلى إصلاحات قائمة على السوق، مما ثبت في حالات كثيرة أنه يأتي بنتائج سلبية ولم يحقق النتائج المرجوة.

وقطعت البلدان الأفريقية في الوقت نفسه في التسعينات أشواطاً بعيدة في عملية التحول الديمقراطي. فأحرزت انتخابات شعبية في كثير من البلدان. وأصبحت النظم الديمقراطية في الحكم وسيادة القانون وحرية الكلام وحقوق الإنسان أمل جيل شاب من القادة الأفريقيين.

وتصدرت منظمة الوحدة الأفريقية بدورها في ذلك الوقت تطبيق التغييرات الديمقراطية في بلدانها الأعضاء. كما

وعلاقة الهند بأفريقيا تقوم على أسس تاريخية وسياسية قوية. وكان هدفنا على مدى العقود الأربعة الماضية هو إضفاء محتوى اقتصادي موضوعي على هذه العلاقة. فطوال العقود الماضية قدمنا أكثر من مليارين من الدولارات على هيئة مساعدة تقنية إلى بلدان الجنوب. ونوفر التدريب سنويا لأكثر من ١٤٠٠ ممثل من البلدان النامية، أغلبيتهم من أفريقيا، في إطار البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي. كما أننا في أي وقت نستضيف نحو ١٠٠٠٠ طالب أفريقي في بلدنا. ونسعد لقدرتنا على الإسهام في إطار هذا البرنامج في بناء القدرات في أفريقيا.

وقد زادت التجارة بين الهند وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة تصل إلى ٣٠٠ في المائة تقريبا خلال السنوات التسع الماضية. ونحن عازمون على الاحتفاظ بمعدل النمو هذا وتحسينه. ولذا استهلّت وزارة التجارة والصناعة الهندية برنامج "التركيز على أفريقيا" في هذا العام. ونحن نولي أهمية خاصة لتعزيز الصلات مع القطاع الخاص، وبدأنا برامج تدريب لمؤسسات القطاع الخاص.

وفي تموز/يوليه من هذا العام عقد في نيودلهي مؤتمر عن الهند والشراك الجديدة لتنمية أفريقيا وحضره ممثلون من المؤسسات الصناعية والمالية الهندية وشركاؤهم في أفريقيا. وبحث المؤتمر، فيما بحث، مسألة تحسين الاستفادة من خطوط الائتمان التي تقدمها الهند إلى بلدان كثيرة في أفريقيا. ووضعنا لأنفسنا هدف تقديم ائتمانات بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار في العام القادم. فالهند على أهبة الاستعداد للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد لوفسانجين إردنشولون، وزير خارجية منغوليا.

ولا تتضمن الشراكة الجديدة إطارا عريضا للمبادئ التي ستكون بمثابة مبادئ توجيهية للتخطيط والتنفيذ على المستوى القطري فحسب وإنما توفر الإطار العام لمبادئ السياسات والإدارة الاقتصادية السليمة للشفافية والمساءلة والحكم الديمقراطي. وهي توفر محفلا للحوار بين القيادات الأفريقية السياسية ومجموعة الثمانية بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية الأفريقية، ويشمل ذلك كفاية المساعدة والدخول في التجارة وتخفيف الديون.

ويؤيد وفدي رأي فريق الخبراء ذوي الشخصيات البارزة الذي قد يضم الأمين العام ورئيس البنك الدولي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي والأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

والشراكة الجديدة قد صممها الأفريقيون للأفريقيين، على أساس الدروس المستفادة من العقد الماضي. وألزمت البلدان الأفريقية نفسها باتخاذ تدابير فعالة لتنفيذها. ونالت المبادرة بالفعل تأييدا واسع النطاق من المجتمع الدولي.

ويثق وفدي في أن هذه المبادرة الهامة ستنال الدعم السخي من أوساط المانحين الدوليين وسوف تحقق الأهداف الموضوعية للنهضة الأفريقية. ولذا أناشد جميع الممثلين تأييدهم القيم لمشروع الإعلان الوارد في الوثيقة A/57/L.2/Rev.1.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب السيد أنيل كومارسنغ غايان، وزير الخارجية والتعاون الإقليمي في موريشيوس.

السيد غايان (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. فهذه تتيح لأفريقيا والمجتمع الدولي فرصة إعطاء جوهر

أنها اتخذت خطوات في سبيل تعزيز قدراتها على فض الصراعات ومنعها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أجيب زينسر (المكسيك).

ومن أهم الدروس المستفادة من العقد الماضي الصلة التي لا تنفك بين السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وأصبح من المسلّم به الآن على نطاق واسع أن ضمان السلام والهدوء من أجل التقدم الاقتصادي هو أعلى الأولويات والمسؤولية الأولى لجميع البلدان الأفريقية فرادى وجماعات.

وثمة صراعات كثيرة في أفريقيا لا تزال بلا حل، بينما يوجد غيرها من الصراعات الكامنة التي يمكن أن تنفجر في أي لحظة. وأفريقيا التي عانت طويلا من الصراعات المسلحة تنخرط في الوقت الراهن بدعم من المجتمع الدولي انخراطا جادا في حل الصراعات العديدة في كثير من أنحاء القارة، ومنها منطقة البحيرات الكبرى. ويتمنى وفدي كامل التوفيق لأفريقيا في إنجاز هذه المهمة العويصة التي تتهددها.

وفي هذه المرحلة الجديدة من التعاون الإنعائي الدولي دعما لأفريقيا تعهد قادة أفريقيا بعد دراسة دروس الماضي بإجراء تنقيح هام لفلسفة تنمية القارة. ولذا تعرب منغوليا عن دعمها الأكيد لإقامة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

وهذه الشراكة الجديدة تمثل مخططا شاملا ورؤية للنمو لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. فهي مبادرة تقودها أفريقيا وتمتلكها وتديرها حسب الوصف الوارد لها في مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، الواردة في الوثيقة A/57/L.2/Rev.1 التي كانت منغوليا ضمن مقدمتها.

وبوصف موريشيوس عضواً في لجنة التنفيذ، فهي ترى أن نجاح الشراكة الجديدة يتوقف على مشاركة المجتمع الدولي بأكمله. فلا يمكن تحقيق السلام والأمن في العالم إلا حين يستطيع أطفال أفريقيا من وجهة نظر واقعية أن يتطلعوا إلى مستقبل أفضل. ونحث المجتمع الدولي على الترحيب بالشراكة الجديدة ودعمها بإخلاص من أجل إنقاذ أفريقيا.

ونرى أن بعض التطورات الأخيرة مشجعة. فتوافق آراء مونتيري فيما يتعلق بالموارد الإضافية في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتأييد الشراكة الجديدة واعتماد خطة عمل لأفريقيا في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ في كاناناسكيس، والبيانات التي أقيمت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عن القضاء على الفقر، هي في الواقع بوادر إيجابية للغاية.

ونلاحظ أنه سيُضطلع خلال الدورة الحالية للجمعية العامة بالاستعراض والتقييم الختامين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولا ينبغي أن يمثل هذا نهاية دعم الأمم المتحدة لأفريقيا. فلمنظومة الأمم المتحدة السلطة الأدبية والسياسية للإسراع بعجلة عملية بناء الشراكات من أجل تنمية أفريقيا. وسوف يستلزم الأمر إنشاء إطار للتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها من أجل النهوض بفعالية الدعم المقدم من الأمم المتحدة للشراكة الجديدة. ويمكن تيسير هذا إلى حد كبير من خلال جهة تنسيق تابعة للأمم المتحدة، في كل من نيويورك واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا.

وتتسم الإدارة بأهمية حاسمة لنجاح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتسير الإدارة السياسية الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع إدارة الشركات بشكل جيد. وبما أن القطاع الخاص سيقوم بدور بالغ الأهمية في تنفيذ هذه الشراكة، فإننا على ثقة من أن القطاع الخاص سيلتفت إلى الاحتمالات المتعلقة بمستقبل

للشراكة التي نتوقع جميعاً أن تضع أفريقيا على طريق الانتعاش.

فالشراكة الجديدة التي هي برنامج اقتصادي للاتحاد الأفريقي إنما هي شراكة شاملة تضم جميع الأعضاء من القارة وحتى الدول الجزرية في الاتحاد.

والشراكة الجديدة هي رؤية القادة الأفريقيين للتصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية التي تواجهها القارة. ولا تجسد الشراكة الجديدة الآمال والمثل العليا للأفريقيين وقادتهم فحسب، بل وعزمهم على أن يكون لديهم نموذج جديد لأفريقيا.

ويدل الإعلان المتعلق بالإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات والآلية الأفريقية لاستعراض النظراء على أننا قد قررنا أن المهمة في أفريقيا لم تعد تتمثل في القيام بالعمل على النحو المألوف. فهما يشكلان تعهداً رسمياً من جانبنا بأننا لن نقصر في احترام هذه المعايير. بيد أننا نسلم بأن الإسراع أمر جوهري وأننا لا نتحمل أن نضيع أي وقت. والتحديات التي نواجهها هائلة، ولكننا قد اتفقنا على أن يتم تقييمنا والحكم علينا وفقاً لمصير الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فالفقر الذي يواجهنا كما يواجه واحداً من بين كل اثنين من البشر في العالم لا يمكن أن يستمر. وقد حان وقت العمل. فغداً ربما يكون قد فات الأوان.

وبما أنه كانت هناك الكثير من الخطط لتنمية أفريقيا في الماضي، فقد تعرض الشراكة الجديدة لشيء من الارتباك والإحساس بأنها تكرر لتجارب ماضية. بيد أننا لا نرى في الشراكة الجديدة مجرد خطة أخرى كباقي الخطط، بل نراها خطة أفريقية من تصميم الأفريقيين لكي يحققوا أهدافاً قابلة للتحقيق خلال أطر زمنية محددة. ونحن مصرون على أن نبرهن للمرتابين على خطئهم وأن نساعد الشراكة الجديدة على تحقيق أهدافها وغاياتها المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية.

جنوب أفريقيا من نير الفصل العنصري، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبعثات حفظ السلام في كافة أنحاء القارة. إذ تشكل جهود الأمم المتحدة المبذولة في تلك الميادين تراثا تملكه جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وتراثا نرى كلنا أنفسنا فيه. لذلك فإن وفدي يؤكد من جديد بالمشاركة في هذه المناقشة اقتناعه بأنه لا بد للأمم المتحدة من الاستجابة لاحتياجات أفريقيا الخاصة والعمل على اندماجها بشكل ناجح في أنشطة العولمة الرئيسية، على النحو الذي اتفق عليه رؤساء دولنا في إعلان الألفية.

ونرحب بالفرصة المتاحة لسماع صوت أفريقيا واضحا في هذه القاعة، وهي تعرض على سائر العالم تطلعاتها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى الديمقراطية مقترنة بالشفافية في الإدارة العامة، وإلى استتباب السلام والأمن في جميع أرجاء القارة. فتلك هي الأفكار التي يجسدها القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وستصبح عناصر استراتيجية الشراكة الجديدة معايير ملزمة لكولومبيا، كما ينبغي أن تكون كذلك بالنسبة للأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها لرأب الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وبين أفريقيا وبقية العالم.

ويرى بلدي في الشراكة الجديدة رؤية البلدان الأفريقية ذاتها وجهودها المبذولة لتوجيه دفة التنمية فيها. ونرى أنها أنسب طريقة للقضاء على الآثار الضارة للمساعدات الخارجية. فالنهضة الأفريقية، سلبا أو إيجابا، لا تتوقف فقط على مجرد رغبة حكامها وقادتها الاجتماعيين في التصرف. بل هناك الكثير الذي يمكن أن يسهم به المجتمع الدولي من حيث الموارد البشرية والتقنية والمالية. وينبغي أن نسلط الضوء خاصة على القرار السياسي الذي اتخذ بإنشاء آلية يستخدمها أعضاء الشراكة الجديدة أنفسهم لتقييم مدى امتثالهم لأهداف البرنامج، وهي آلية استعراض النظراء،

أفريقيا والإمكانيات القائمة فيها من حيث إقامة صلات معها تمتد عقودا من الزمان ولا تقتصر على أشهر أو سنوات.

وقد أخذت أفريقيا أهبثها للعمل الجدي، وهيكل الشراكة الجديدة مثالي لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي. ومع أننا عقدنا العزم على إنجاح هذه الشراكة، فإننا نحث البلدان المانحة على أن تتحلى بالصبر وتتفهم أن النمط القديم في الحكم والإدارة سوف يستغرق شيئا من الوقت لعكس مساره. وبالرغم من أننا لن نجفل من تحقيق هذا الهدف، فإننا ندرك أنه قد تقع بعض الحوادث أحيانا. ولكن هذا لا ينبغي أن يُتخذ ذريعة لتوقيع عقاب جماعي على أفريقيا.

وقد اتفقنا على أن يُحكم علينا من خلال ما نصدره من إعلانات وما نضطلع به من أعمال. وستتحمل المسؤولية كاملة عن أي قصور أو فشل، نظرا لأننا ندرك بشكل مبرر أنه لم يعد أمامنا متسع من الوقت لجلب بصيص من الضوء إلى ملايين الأفريقيين. وسوف يمكننا القول بأن الالتزام الذي نبديه اليوم قد بدأ تفعيله حين يطل فجر اليوم الذي يشرق فيه وجه كل طفل أفريقي رضيع أو صبي أو فتاة بابتسامة مضيئة. ولا يمكن أن نفشل، لأننا لا نتحمل أن نفشل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحبة المعالي السيدة كارولينا باركو إيزاكسون، وزيرة الشؤون الخارجية في كولومبيا.

السيدة باركو إيزاكسون (كولومبيا): تكلمت بالاسبانية: يعرب وفد كولومبيا عن ترحيبه بعقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة ضمن عملية تقييم وتوجيه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنمية أفريقيا.

ومن الالتزامات التاريخية للمنظمة كفالة أن تنعم أفريقيا بمنافع السلام والاستقلال والتنمية. ولعلنا نشير في هذا المجال إلى الإنجازات المتمثلة في إنهاء الاستعمار، وتحرير

يبقى غير مبال بالمشاكل التي تواجهها قارات بأكملها. وجمهورية بيلاروس تؤيد تماما جهود الأمم المتحدة في سبيل مساعدة أفريقيا التي تسعى إلى التخلص من قبضة الفقر والصراع والتخلف الذي ورثته من عصر الاستعمار والمواجهة السياسية العالمية.

وبيلاروس ترحب بتنفيذ الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا التي هي مبادرة وضعتها الدول الأفريقية ذاتها. وكون المجتمع الدولي رد عليها إيجابيا، وكونه يقدم المساعدة العملية لتنفيذها، إنما يفتح باب الأمل في أن تتحول القارة إلى منطقة دينامية تفسح فيها المواجهة بين القوى والكتل طريقا إلى التعاون الوثيق بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح الأمم الأفريقية.

وبالعودة إلى التاريخ يتضح أن المواجهة الأيديولوجية العالمية مؤخرا أسفرت عن تحويل الأموال عن الاحتياجات الإنمائية. وعندما تنتهي هذه المواجهات يتعين على عدد من الدول الفتية أن تعيد تقييم دورها ومكانها في نظام العلاقات الدولية الراهنة. ولقد انتهت أنماط القبولية التي اتسمت بها الحرب الباردة وأصبح لدينا الآن نموذج أكثر فعالية للتعاون الشامل مع الدول الأفريقية. وللشراكة مع أفريقيا أهمية كبيرة لبيلاروس. فنحن نواصل التبادل مع شركائنا الأفريقيين ضمن جهودنا الرامية إلى تطوير التعاون مع أفريقيا.

ولقد ظلت بيلاروس على مدى السنوات القليلة الماضية تكثف تعاونها مع بلدان المنطقة بعد أن أصبحت عضوا كاملا العضوية في حركة عدم الانحياز. وهذا التعاون مفيد بشكل متبادل ويرمي، في المقام الأول، إلى حل معظم المشاكل الأكثر إلحاحا التي تواجهها أفريقيا.

ويؤيد بلدي تماما الأهداف الرئيسية للشراكة الجديدة التي ترمي إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي وإنعاش البلدان الأفريقية وتحسين نظمها الحكومية وتعزيز السلم

بوصفها تدبيراً مبتكراً يتسم بحسن القصد والشجاعة. ويجب على الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية أن تتجاوب مع شعوب أفريقيا بنهج يستند إلى هذا الواقع الجديد.

ونرى من الملائم أن الجمعية العامة قد قررت تخصيص بعض الوقت خلال دورتها السابعة والخمسين لاجتماعات خاصة بإجراء استعراض ختامي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وفي الوقت ذاته لتقييم تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في عام ١٩٩٨ عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871).

واسمحوا لي بالإشارة إلى أننا خلال فترة الـ ٢٠ شهرا التي انقضت من عضوية كولومبيا غير الدائمة بمجلس الأمن قد أسهمنا في إبقاء الأمم المتحدة ملتزمة بتسوية مختلف الصراعات التي تؤثر في هذه القارة اليوم. وقد تكون لدينا من خلال اتصالاتنا مع الزعماء الأفريقيين ومشاركتنا في ثلاث بعثات أوفدها مجلس الأمن إلى أفريقيا فهم أفضل لمعضلات السلام والتنمية التي تواجهها شعوب أفريقيا. ومن الواضح لنا أنه بدون السلام لا يمكن أن توجد تنمية، أو يوجد اندماج في سائر العالم أو مستقبل لمجتمع.

وتود كولومبيا في هذه المناسبة أن تؤكد مجددا إصرارها على التعاون مع البلدان الأخرى في الأمم المتحدة على تركيز اهتمام المنظمة والمجتمع الدولي على الطموحات التي حددتها الشعوب الأفريقية في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وفي شراكتها الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد ميخائيل خوفستوف، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد خوفستوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في عالم اليوم المترابط، لا يستطيع أي عضو في المجتمع الدولي أن

بالتكنولوجيا البيولوجية والتكنولوجيا والمعدات الزراعية، والري وماتة وموثوقية الآلات، وهذا قليل من كثير. وبوسع مراكزنا ومؤسساتنا العلمية أن تنفذ على أساس التعاقد مشاريع بحث وتطوير نوعية في المجالات التي هم زبائننا.

ونحن مهتمون بالتعاون في المجال الصحي وخاصة المشاكل ذات الأهمية الخاصة فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي بلغت أبعادا مأساوية في كثير من الدول الأفريقية. ونحن على استعداد لإقامة مشاريع مشتركة في أراضيها الوطنية وفي البلدان الأفريقية، ولأن نعمل معا في بلدان ثالثة.

وفي القطاع الزراعي، يمكن من بين مجالات المصالح المشتركة، تطبيق التكنولوجيا المتقدمة لتربية الماشية والدواجن وهندسة آلات الري والزراعة.

وفي إطار الأمم المتحدة، ستدعو بيلاروس باستمرار، باعتبارها عضوا مؤسسا في المنظمة، إلى استمرار جهود الأمم المتحدة دون عائق في سبيل إنعاش أفريقيا. وستواصل بيلاروس المساعدة على تعزيز واعتماد برامج ومشاريع الأمم المتحدة الرامية إلى التصدي للمشاكل الاقتصادية والإنسانية في أفريقيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد يوسف ودرافو، وزير خارجية بوركينا فاسو.

السيد ودرافو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري البالغ أن أعطي الكلمة باسم بوركينا فاسو في هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة المكرسة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وجدير بالذكر أن هذه الشراكة ولدت الإرادة السياسية للقادة الأفريقيين من أجل كفالة تحقيق نهضة ديمقراطية كاملة جديدة في أفريقيا، ووضعها على طريق تحقيق التنمية المستدامة لصالح الشعوب

والأمن في القارة، وتحسين البنى الاقتصادية الأساسية وتوفير الظروف الملائمة للتنمية المستدامة بها.

إن ظهور الشراكة الجديدة الذي صادف تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي يشهد بمجدية تطلعات الدول الأفريقية إلى احتلال مكانها بكرامة في العالم الحديث - العالم الذي يتأثر بقدر كبير بالعولمة.

وبيلاروس للآن ليست دولة مانحة. ومع هذا فقد أنشأنا نظاما للتجارة التفضيلية. ونرجو أن نستطيع الإسهام بقدر كبير في إنعاش أفريقيا. ونحن على استعداد للتعاون مع البلدان الأفريقية المهتمة، في الشراكة الجديدة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والزراعة والصناعة وكذلك في إنشاء وتطوير البنى الأساسية. وبوسع بيلاروس أن تقدم خدمات خبرائها ذوي الخبرات الواسعة في مجال هندسة الطاقة والإنشاءات المدنية وتشبيد الطرق، والزراعة والرعاية الصحية. فلدى بيلاروس خبرة طويلة في مجال الري والمسح الجيولوجي. وبيلاروس مستعدة، في هذا السياق، لمناقشة طرائق المشاركة العملية في مشاريع محددة في إطار الشراكة الجديدة، فضلا عن سبل ووسائل تمويل مشاركة البيلاروسيين.

وفي إطار الشراكة الجديدة تبدي بيلاروس استعدادها لتزويد الدول الأفريقية بطائفة كبيرة من المنتجات المتقدمة تكنولوجيا. فالصناعة لدينا تنتج سلعا موثوقة متينة وعالية الجودة وأسعارها معتدلة ويمكن أن تلي الاحتياجات الأساسية للسوق الأفريقية.

وبيلاروس مستعدة لتوسيع التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا، وهو مجال يعمل فيه بلدي على عدد من أحدث ما توصل إليه العلم من مشاريع ابتكارية في مجال البحث والتنمية. ونحن مستعدون للعمل بموجب عقود مع المنظمات والشركات المعنية من البلدان الأفريقية فيما يتعلق

وحدة متعددة التخصصات ومتعددة القطاعات لدراسة الشراكة الجديدة ومتابعتها. وفضلا عن هذا، فبرعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ساعدت مؤخرا في تنظيم المحفل الإقليمي الأول لغرب أفريقيا لدعم القطاع الخاص من أجل الشراكة الجديدة، الذي عُقد في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في واغادوغو. وحضر ذلك الاجتماع أكثر من ٤٠٠ مشارك من جميع الدول الأعضاء في الجماعة ومن بعض بلدان وسط أفريقيا وقارات أخرى.

وأغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد التزام بوركينافاسو الذي لا يتزعزع بالتنمية المتكاملة والمتسقة للقارة الأفريقية في بيئة من السلام والعدالة الاجتماعية والتكافؤ في تقاسم ثمرات التنمية التكنولوجية والتقدم الاقتصادي في العالم.

وبوركينا فاسو تناشد المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بوجه خاص، تأييد الشراكة الجديدة على الصعيد العالمي باعتبارها الاستراتيجية الإنمائية الجديدة من أجل أفريقيا التي توفر من الآن فصاعدا للشركاء الإنمائيين لأفريقيا مبادئ توجيهية دقيقة لوفائهم بالتزاماتهم إزاء القارة.

وفي الختام، أعرب عن أملتي في أن تسفر هذه المناقشة عن مقترحات ملموسة تتيح للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا فرصة حقيقية للنجاح.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥

الأفريقية. ومن نتائج الشراكة الجديدة أن أفريقيا ستصبح أكثر حرصا على صلاح الحكم وعلى حقوق الإنسان؛ فهي مصممة على أن تمسك بزمام مصيرها من خلال تحديد وإنشاء أشكال جديدة من المسؤولية والتضامن في إطار علاقاتها الاقتصادية مع بقية بلدان العالم. وتعد آلية استعراض النظراء أفضل دليل على ذلك.

وسينطوي انطلاق أفريقيا على عمل جماعي ومتضافر ومنسق. ولتحقيق تلك الغاية سيطلب تنفيذ الشراكة الجديدة، في المقام الأول، مشاركة جميع القطاعات الرئيسية في القارة، وحشد شركاء خارجيين. ولذا فنحن نرحب بعقد هذه الجلسة العامة بقدر ما نرحب بالاستجابات المواتية للشراكة الجديدة في المحافل الدولية الرئيسية، ولا سيما أثناء اجتماع مجموعة الثمانية وفي مؤتمر مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ.

إن هذه الجلسة العامة دليل على دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة. ومن ثم فهي محفل مناسب للتعرف على الأساليب الجديدة للتعاون الملموس، لا مع النظام المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة فحسب بل ومع شركائنا من بلدان الشمال والجنوب حيث لا تزال هناك إمكانية كبيرة للاستثمار التجاري والتعاون المتعدد الأوجه مما لم يُستكشف حتى الآن ولكنه ضروري لتنفيذ الشراكة الجديدة.

ولقد بدأت بوركينافاسو من جانبها وفي مرحلة مبكرة للغاية تعبئة الجهود حول الشراكة الجديدة بإنشائها